سلسلة "كتب فلسطينية" – ٦

المقاومة العربية في فلسطين

(١٩١٧ - ١٩٤٨)

ناجي علوش

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية
بيروت - لبنان

المقاومة العربية في فلسطين

(١٩١٧-١٩٤٨)

صدر في بيروت

في ايار (مايو) ١٩٦٧

من منشورات :
مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية
٦٠٦ شارع السادات - شقة رقم ٢٢ - بيروت - لبنان

سلسلة "كتب فلسطينية" — ٦

المقاومة العربية في فلسطين

(١٩١٧ - ١٩٤٨)

ناجي علوش

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية
بيروت - لبنان

محتويات الكتاب

تمهيد

تؤرخ هذه الدراسة للحركة الوطنية في فلسطين وترصد نشاطها وتطورها منذ الاحتلال البريطاني حتى النكبة . وقد حصر المؤلف نفسه ، قدر الامكان ، في اتجاه واحد فقط من اتجاهات الحركة الوطنية ، وهو الاتجاه الجماهيري الاوسع ، وحاول تبيان العلاقة التي كانت تقوم بين الجماهير وبين القيادة السياسية . وتعمد المؤلف ان يتجنب موضوع دور الحركة العمالية والتيار اليساري وتجربتها في الحركة الوطنية لأنهما كانا محدودي الفعالية بالرغم من عدم انعدام اثرهما .

وقد عالج المؤلف الموضوع حسب المجرى التاريخي للاحداث ، فخص كل من المراحل التاريخية للحركة الوطنية ، مرحلة ١٩١٩ – ١٩٢٩ ، الحافلة بالانتفاضات والمؤتمرات ، ومرحلة ١٩٣٠ – ١٩٣٩ ، التي تميزت بالاضراب الكبير والثورة الكبرى ، ومرحلة ١٩٤٠ – ١٩٤٨ ، التي تميزت بالركود والهزيمة . وقدم المؤلف لهذه الفصول باستعراض مختصر للخلفية الاجتماعية والاقتصادية للحياة السياسية في فلسطين ، وأنهاها بخلاصة للعبر التي يمكن استخلاصها من تجربة هذه الحركة الوطنية .

وقد يبدو موضوع الكتاب خارجاً نوعاً ما عن نطاق نشاط مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، وخاصة بالنسبة الى ما سبق من منشورات صدرت عن المركز في السنتين اللتين مضتا على تأسيسه . اذ انها تناولت كلها القضية الصهيونية والنشاطات والمؤسسات الصهيونية ، باتجاهاتها ومراحلها

المختلفة . ولذلك رأى مركز الابحاث ضرورة وضع دراسة تلخص للقارىء النضال العربي في فلسطين في وجه الاطماع الصهيونية . ولما كان موضوع النضال قد كتب فيه عدد من الكتب التي أرّخته بشيء لا بأس به من الموضوعية والشمول، حرص المركز ان تتناول هذه الدراسة ناحية واحدة فقط من النضال العربي — ناحية دور الجماهير والقيادة في ذلك النضال . وقد اختير هذا الموضوع بالذات لان أهميته لا تنحصر في المدى التاريخي النظري الاكاديمي،بل هي تتعداه وتعكس نفسها في الحياة السياسية المعاصرة للقضية العربية الفلسطينية . فان عرب فلسطين ، الذين انتقلوا بقيام منظمة التحرير الفلسطينية الى عهد جديد في عملهم في سبيل مجابهة العدو واستخلاص الحقوق الضائعة،هم اليوم في اشد الحاجة الى التنبه الى الدور الذي تلعبه الجماهير والدور الذي تلعبه القيادة السياسية في الجهاد الفعلي الذي يقف عرب فلسطين على اهبة خوضه . وهم ، بالتالي ، في اشد الحاجة الى الاعتبار من اخطاء الماضي لا لتجنبها فحسب بل ايضاً للوثوق من ان نتيجة الجهاد المقبل ستكون مشرفة بقدر ما فشل الجهاد السابق في تحقيق امانيهم .

المقصود من هذة الدراسة ، اذن ، ليس الطعن بالزعامات السياسية السابقة ، ولا تسجيل التقصيرات والاخطاء ، بقدر ما هو التنبيه الى اهمية الشعب بجماهيره وطبقاته وقطاعاته ، في معركة استرداد الوطن . ولكن بقدر ما يهم مركز الابحاث ، وهو ينشر الدراسة ، ان يسهم في توعية القارىء العربي بهذا الموضوع الخطير بالذات ، يحرص ان يتيح للكاتب الحرية في التعبير عن آرائه دون أن يتبنى كل ما يحمل الكتاب من آراء ودون ان يحمّل نفسه او منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية هذه الآراء .

أنيس صايغ
المدير العام لمركز الأبحاث

الفصل الاول

فلسطين (١٩١٧ – ١٩٤٨)
خلفية اجتماعية واقتصادية

كان سكان فلسطين خلال الحكم العثماني ، ينقسمون الى :

ا – الحضر ، وهم سكان المدن ، ويتألفون من اشباه الاقطاعيين والأغوات وموظفي الدولة ، وتوابعهم ، والتجار والحرفيين والعمال .

ب – الفلاحين ، واكثرهم يملكون الأرض التي يفلحون .

ج – البدو ، واكثرهم من سكان منطقة بئر السبع [١] .

وكان عدد هؤلاء جميعاً سنة ١٩٢٠ قرابة ٦٧٣،٠٠٠، منهم حوالي ٦٠٠،٠٠٠ من العرب ، و ٦٧،٠٠٠ من اليهود ، والباقي من جنسيات أخرى .

وعند اجراء اولى احصاء في فلسطين ، بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٢٢ ، كان السكان موزعين كما يلي :

عرب	يهود	جنسيات أخرى	المجموع
٦٦٠،٦٤١	٨٣،٧٩٠	٧،٦١٧	٧٥٢،٠٤٨

ولكننا لا نستطيع ان نعتبر هذا الاحصاء دقيقاً ، لعدة أسباب ، أهمها ان الوضع المتأزم في البلاد ، وموقف الشعب من السلطة المحتلة ، وعدم توافر الوعي

الاجتماعي ، كان يحول دون اجراء احصاء دقيق .

وكان هؤلاء ينقسمون الى ٢٦٤٫٠٠٠ من سكان المدن ، و ٤٣٠٫٠٠٠ من الفلاحين ، وقرابة ٦٠٫٠٠٠ من البدو .

أما الحضر ، سكان المدن ، فكان من بينهم ٦٨٫٥٠٠ من اليهود والباقي من العرب ، ماعدا قلة قليلة من الجنسيات الأخرى .

أ ـــ الصناعة

فلسطين بلاد زراعية متخلفة. وعلى الرغم من عدم وجود احصائيات شاملة ، عن فترة ماقبل الحرب ، فإن ما هو موجود منها كافٍ لإعطاء صورة واضحة. ولعل أحسن دليل نقدمه على وضع الصناعة ، هو الجدول التالي :

عدد العمال في بعض الصناعات الكبرى سنة ١٩١٢

الصناعة	المكان	عدد العمال
الخزف	القدس والرملة وغزة	٢٥٩
النسيج	غزة والمجدل والقدس	٤٦٧
دبغ الجلود	الخليل ويافا والقدس	٨٢
صناعة الابسطة والسجاد	القدس ويافا	١٥٦
صناعة الزجاج	الخليل	٣٩
صناعة الطابون	نابلس	٦٠٠
المجموع		١٦٠٣

ولنزيد الصورة وضوحاً ، نقدم الجدول التالي ، الذي يعود تاريخه لسنة ١٩١٨ اي بعد الحرب مباشرة :

الصناعة سنة ١٩١٨

نوع الصناعة	القدس	يافا	حيفا	أماكن اخرى	المجموع
صناعة المعادن					١٠١
الصياغة					٢٠
النسيج					١٦٨
الملابس					١٦٦
المأكولات					١٧٨
الصناعة الكيماوية					٣٩٥
الورق والطباعة					٢٧
صناعة الجلود					٢٩
الخشب					٩٠
الخزف والطوب					٥٢
الصناعات الأخرى					١٠
المجموع	١٦٧	١١٩	٨٢	٨٦٨	١٢٣٦

ويبدو واضحاً ، أن هذه الصناعات كانت بدائية ، وتعتمد على الاعمال اليدوية . أما العلاقات بين العامل ، ورب العمل فقد كانت علاقات أسرية او شخصية ، فالابن يعمل مع ابيه ويرث الصنعة عنه ، ورب العمل يشتغل مع العاملين معه الذين يكونون شخصاً او اثنين او ثلاثة ونادراً ما يبلغون العشرة او يزيدون .

ولكن مرحلة قبل الحرب شهدت بعض التطور. فقد استوردت بعض الآلات من اوروبا، لتبدأ حركة صناعات استهلاكية خفيفة كالألبسة والأغذية والصابون .

وكان من المصانع الهامة التي دخلت البلاد ثلاثة مصانع للماكينات ، اثنان منها في يافا وواحدة في حيفا، لتزويد البيارات بما تحتاج اليه من أدوات الضخ .

وكانت الطواحين التي تدار بالماء او بالهواء منتشرة بالبلاد، ولكن الطواحين الآلية أخذت تزداد ، حتى كان منها اثنتا عشرة طاحونة في يافا سنة ١٩١٢

وخمس في غزة .

وكانت في البلاد مائتان من معاصر الزيتون . أما المصابن فكان في نابلس وحدها ثلاثون منها ، حتى ان زيت البلاد كان لا يكفيها في بعض السنين ، فيتم الاستيراد من الخارج. وكان هنالك أيضاً اربعون مصنعاً لعصر السمسم، واستخراج السيرج والطحينه منه .

وهذه « الصناعات » ، شأن كل البلدان المتخلفة ، مرتبطة بالزراعة كليـاً ، ومكملة لها ؛ وتستخدم في الغالب مواد مستخرجة محلياً .

ولم تكن نسبة الذين يعيشون على الصناعات والحرف تزيد عن ١٠٪ في أحسن الاحوال ، مع انها على الأرجح كانت أقل من ذلك ، وتتراوح بين ٥ ٪ و ١٠ ٪ .

وقد أدى الاحتلال البريطاني ، وما رافقه من ازدياد الهجرة الصهيونية الى التقدم في ميدان الصناعة. كان هذا التقدم ناتجاً عن عاملين: الأول: أثر الاحتلال في البلاد المحتلة ، ومستلزمات جنوده وموظفيه الخ . الثاني : توظيف الأموال اليهودية في صناعات استهلاكية . وقد دل احصاء سنة ١٩٢٨ الذي أجرته دائرة الجمارك والمكوس ان عدد المصانع والمشاغل بلغ (٣٥٠٥) ، يعمل فيهـا (١٧٩٥٥) شخصاً ، اي بمعدل خمسة أشخاص في كل مؤسسة . وكان مجموع رأس المال المستثمر في هذه المصانع يبلغ ٣،٥١٤،٨٨٦ جنيهاً ، حوالي ١٠٠٠ جنيه لكل منها .

ولكن هذا « التقدم » لم يكن على هامش الاحتلال فحسب، بل كان في جزء كبير منه صهيونياً . فعدد المشاريع « الصناعية » الصهيونية ، كان ١،٧٩٤ سنة ١٩٢٢، فأصبح ٢،٤٧٥ سنة ١٩٢٩. وبينا كان مقدار الاموال الموظفة ٤٨٥،٠٠٠ سنة ١٩٢٢ ، أصبح ٢،٢٣٥،٠٠٠ سنة ١٩٢٩ . وقد انعكست هذه الزيادة في عدد العمال وقيمة المنتوجات ، فكان عدد العمال ٤،٤٣٤ سنة ١٩٢٢ ، وأصبح ١٠،٩٦٨ سنة ١٩٢٩ ؛ وكانت قيمة المنتوجات ١،٠٠٠،٠٠٠ سنة ١٩٢٢ ، فأصبحت ٢،٥١٠،٠٠٠ سنة ١٩٢٩ .

وعلى الرغم من ان نسبة المحلات العربية الى مجموع المحلات ، كانت حتى سنة ١٩٢٨ ، ٦٥٪ ، فإن نسبه اليهود الى مجموع السكان لم تكن قد بلغت نسبة ٣٥٪ حتى هذا التاريخ .

وكان « اليهود » مهيأين للسيطرة على « الصناعة » والحرف ، لأن الحركة الصهيونية كانت تخطط للمهاجرين اليهود ، وتؤمن لهم المال اللازم ، والخبرة اللازمة . ثم ان اكثر المهاجرين أصحاب خبرة في الحرف والصناعات ، لا سيما هؤلاء الذين جاؤوا من البلدان الصناعية .

لقد ظلت « الصناعة » في هذه المرحلة استهلاكية خفيفة ، ولكنها تقدمت خطوات الى الأمام ، اذ دخلت عليها الكهرباء ، كما دخلت المشاغل الحديثة .

ومع هذا ، فان الصناعة ظلت تدور في نطاق الاوضاع التالية :

١ — سوق ضيقة محدودة . فالسوق الفلسطينية صغيرة ، اذ كان عدد السكان حوالي مليون ، القدرة الشرائية لأغلبهم محدودة ، ان لم تكن غير موجودة .

٢ — المزاحمة الشديدة . كان التنافس شديداً في السوق الداخلية ، كما ان البضائع المنتجة محلياً ، كانت معرضة لمزاحمة البضائع الاجنبية ، لا سيا البريطانية منها . ولم تكن المزاحمة متكافئة ، على الرغم من بعض التسهيلات التي قدمت « للصناعات » المحلية .

٣ — ارتباط الصناعة بالزراعة : ظل القسم الاكبر من « الصناعة » مرتبطاً بالتقدم في زراعة الحمضيات وأعمال البناء .

ب — الزراعة

تبلغ مساحة فلسطين ، قرابة ٢٧ ألف ك.م.م. ، اي ٢٦٫٣١٩٫٤٠٠ دونماً . يصلح للزراعة منها ٨٫٧٦٠٫٥٠٠ . فنسبة الأراضي الصالحة للزراعة الى المجموع هي ٣٣٪ فقط .

وتبلغ اعلى نسبة للأراضي القابلة للزراعة في السهل الساحلي ومرج ابن عامر وسهل جزرائيل؛ أما أقل نسبة فتقع في منطقة بئر السبع، ولا تزيد عن ١٣٪ .

وكان المزارعون العرب في اواخر العهد العثماني ، وحتى نهاية الحرب الأولى ، يعيشون ظروفاً قاسية. ولقد جاءت الحرب لتزيد البائسين بؤساً، والاشقياء شقاء. فخلال الحرب نقل الرجال الى جبهات القتال ، او استخفوا حتى اصبح العمل غير ممكن خوف ملاحقة السلطات. ولم تكتفِ السلطة «بالاستيلاء» على الرجال، بل استولت على حيوانات النقل والجر . وزادت على ذلك بأن استخدمت بعض الاشجار المثمرة وقوداً . وكان من نتيجة هذا كله أن تحولت الاراضي المزروعة الى «خرائب» . ويكفي أن نضرب هنا مثلا واحداً . فلقد كانت صادرات الأثمار الحمضية ١,٥٥٣,٨٦١ صندوقاً ، سنة ١٩١٣ – ١٩١٤ فأصبحت أقل من مليون ، سنة ١٩٢٠ – ١٩٢١ . ولم تعد الى مستواها السابق الا سنة ١٩٢٥ .

ويملك اكثر الفلاحين العرب الأراضي التي يزرعونها . وقد قدّر سمبسون في تقريره سنة ١٩٢٩ عدد الذين لا يملكون بـ ٢٩ ٪ .

ولما كانت انتاجية الأرض ضعيفة خارج نطاق السهل الساحلي والمروج الأخرى فقد كان من المفروض ان تمتلك العائلة الواحدة قرابة ١٢٠ دونماً حتى تستطيع بلوغ الكفاف. وهذا ما كان غير ممكن بسبب ضيق رقعة الأرض القابلة للزراعة.

وكان دخل العائلة الفلاحية يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ ليرة فلسطينية ، بينما قدر ما تحتاج اليه لشراء الضروريات بمبلغ ٢٦ ليرة . فإذا عرفنا أن الفلاح كان يدفع حوالي ٦ ل.ف ضرائب مباشرة وغير مباشرة ، و ٨ ل.ف فوائد ديون ، فإن ما يبقى له لا يكفي لسد الرمق .

وقد خرج المزارعون العرب من الحرب بتركة ثقيلة، ولكن الانتداب، الذي أتى حاملاً مشروع الوطن القومي في يديه، مصمماً على تهيئة البلاد لتنفيذ المشروع، أخذ يضيّق الخناق عليهم .

كان مما فعلته السلطة بعد الحرب مباشرة ، أنها اوقفت القروض الزراعية ، وبدأت تجمع قروض البنك الزراعي العثماني ، في وقت كان فيه الفلاحون أشد ما يكونون عوزاً وحاجة . وكان مما فعلت أيضاً أنها منعت تصدير المحصولات الفلاحية كالقمح والزيت فهبطت اسعارها.وفي الوقت ذاته، باعت السلطة المحتلة الدواب للفلاحين بأسعار خيالية ، ما بين ٦٠ و ٨٠ ل.ف للدابة الواحدة . ولما كان الفلاح مطالباً بدفع الدين المستحق عليه للادارة العسكرية نقداً ، وكانت اسعار الدواب في انخفاض،واسعار المحصولات في انخفاض ايضاً ، أصبح في وضع لا يحسد عليه . وقد عملت السلطة على استيفاء العشر نقداً ، ثم خمّست العشر ، فكان يصل الى ثلث الموسم .

ولقد كانت مشكلة الديون ، مشكلة معقدة ثقيلة الوطأة ، وذلك بسبب ارتفاع معدل الفائدة ، الذي يبلغ ٣٠ ٪ عن كل ثلاثة أشهر ، وقد يبلغ ٥٠ ٪ . ولقد جاء في تقرير سي .اف ستركلاند C. F. Strickland من الادارة الهندية ، في تقرير له حول امكانية انشاء نظام تعاوني في فلسطين سنة ١٩٣٠ ان :«مصيبة الفلاح الفلسطيني في ديونه».وهذه الديون ليست فقط ثقيلة العبء ، وتحول دون انتقال الفلاح الى مزاولة الزراعة الحديثة ، ولكنها تسلبه أيضاً كل سبيل يساعده على سدها . وليس من شأن اي اعتبار مالي تعاوني ، او اي قرض حكومي يعقد بأي وجه من الوجوه ان يساعد الفلاح على التحرر من ديونه ؛ اذا كان يتعين عليه ان يقوم بسداد طلبات الدائنين كافة » .

وعلى الرغم من ان الاحصاءات تقدر بأن نسبة المعتمدين على الزراعة من سكان فلسطين تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ ٪ ، إلا ان هذه النسبة يجب ان تكون أكبر . ففلسطين بلد زراعي؛وتبلغ نسبة الصادرات الزراعية ٩٠٪من مجموع الصادرات. ثم ان اكثر « الصناعات » واكثر التجارة متعلق بالزراعة ومعتمد عليها .

ولقد اخذ الصهاينة يزاحمون الفلاحين العرب على خير الأراضي التي يملكونها او يفلحونها . وكان استيلاء الشركات الصهيونية على كثير من الأراضي حاجزاً يحول بين العرب وبين التوسع في الزراعات المكثفة المجزية، وفي زراعة الحمضيات

التي أصبحت فيما بعد ، اهم مورد في البلاد .

وكانت مساحة الأراضي المزروعة حمضيات سنة ١٩٢٢ تبلغ٣٢٫٠٠٠ دونم، يملك اليهود ١٠٫٠٠٠ منها . وظلت حصة اليهود تزداد حتى اصبحت سنة١٩٣٥ ١٤٣٫٠٠٠ دونم مقابل ١٣٥٫٠٠٠ للعرب . وفي سنة ١٩٣٩ بلغت الأراضي المزروعة حمضيات ٢٩٣٫٠٠٠ دونم نصفها للعرب، والنصف الآخر لليهود . وقد حدث هبوط بسيط في نسبة الأراضي المزروعة حمضيات ، ولكن نسبة الملكية ظلت كما كانت قبل الحرب .

وبلغ الصادر من الحمضيات سنة ١٩٢٢ مليوناً وربع المليون من الصناديق ، وسنة ١٩٣٢ ثلاثة ملايين ، وقفزت سنة ١٩٣٥ الى خمسة عشر مليوناً وربع المليون ؛ قيمتها في المراكب ٤ ١/٤ مليون جنيه .

وكان يعمل في موسم قطاف البرتقال ١٥ ألف عامل في بيارات العرب و١٩ ألف في بيارات اليهود .

وعلى الرغم من ان فلسطين بلد زراعي ، وان ٥٥٪ من مساحة الأرض المزروعة فيه كانت تزرع حبوباً ، فقد كان يستورد القمح والشعير والطحين .

ويعطي الجدول التالي فكرة عن حاصلات الحنطة والمستورد من الحنطة والطحين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٥ .

	١٩٣٤	١٩٣٥
ا — الطحين المستورد	٣٥٫٥٦١	٤٨٫٦٥٣
ب — الحنطة المستوردة	٤٥٫٤٤٧	١٧٫٨٩٢
ج — الحاصلات	٨٢٫٠٠٠	١٠٣٫٠٠٠
المجموع	١٦٣٫١٠٨	١٦٩٫٥٤٥
يطرح منها البذار	١٤٫٠٠٠	١٤٫٠٠٠
الاستهلاك المحلي	١٤٩٫١٠٨	١٥٥٫٥٤٥

ويظهر الجدول أن نسبة ما يستورد من الحنطة والطحين معاً بلغت ٥٤ ٪ مما استهلك سنة ١٩٣٤، و٤٢ ٪ مما استهلك سنة ١٩٣٥ . وهاتان النسبتان عاليتان جداً ، بالنسبة لبلاد زراعية، يخصص ٥٥ ٪ من مساحة أرضها لزراعة الحبوب.

أما بالنسبة للشعير ، فان البلاد ظلت قادرة على التصدير في بعض السنوات . الا أن التصدير توقف سنة ١٩٣٠ ، وحتى سنة ١٩٣٧ ، مع أن حاصلات البلاد كانت ٤٢٫٢٢٦ سنة ١٩٣٠ ، فأصبحت ٧٩٫٩٩٧ سنة ١٩٣٧. ومنذ سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٧ ، ظلت البلاد تستورد كل عام مقداراً من الشعير يتراوح بين ١٦٫٤٣١ طناً سنة ١٩٣١ ، و٤٥٨٠ طناً سنة ١٩٣٧ .

ويقول سعيد حمادة ، تعليقاً على هذا الموضوع : « والبلاد تحتاج الى استيراد الحنطة ، حتى في السنين التي تكون جودة الغلال فيها فوق المعدل ...

« كما أنه لا بد من استيراد الطحين أيضاً ، سواء أكان موسم الحنطة جيداً أم مجدباً » .

ولقد حددت الحكومة اسعار الحنطة والطحين، ولكن الفلاحين لم يستفيدوا من ذلك، لأنهم فقراء على الأغلب، ومضطرون لبيع الغلال بعد الحصاد مباشرة للتجار والمرابين .

ولم يكن تحديد اسعار الحنطة والطحين لمصلحة المنتجين والمستهلكين ، بل كان لمصلحة سكان المدن ، وعلى الأخص المهاجرين اليهود . فقد كان من شأن ازدياد الطلب على الحنطة والشعير ان يرفع أسعارهما ، في وقت أخذت فيه كل الأسعار ترتفع ، ويحسن اوضاع الفلاحين . ولكن السلطة التي كانت حريصة على افقار الفلاحين والمزارعين ، لم تحدد اسعار الحنطة والطحين فحسب ، بل فتحت ابواب البلاد منذ سنة ١٩٢٩ للحاصلات والمنتجات السورية ، بموجب الاتفاقية الاقتصادية ، التي عقدت بين الانتدابين . ولما كانت مثل هذه الاتفاقية لمصلحة المهاجرين اليهود السياسية والاقتصادية ، فقد اضطرت الوكالة اليهودية أن تدافع عنها سنة ١٩٣٧، في مذكرة بعنوان (كلمة حول العلاقات الاقتصادية

بين سورية وفلسطين) عندمـــا ارتفعت الاصوات مطـالبة بمقاطعة البضائع اليهودية .

عرفت فلسطين شكلين من الملكية متناقضين ، أولها الملكيـة الواسعة ، وثانيها الملكية الصغيرة . ويتوزع الملكية الكبيرة الملاكون العقاريون الكبار ، والشركات الصهيونية والأوقاف والكنائس .

ا – كانت هنالك قلة من الملاكين العقاريين الكبار تملك أراضي واسعة جداً. «وحسب عملية مسح جرت في العقد الثاني من هذا القرن، كان ١٤٤ من اصحاب الملكيات الواسعة، يملكون ٣و١٣٠و٠٠٠ دونم، بمعدل ٢٢و٠٠٠ دونم للعائلة الواحدة. وكان في قضاء بئر السبع وغزة اكثر من ٢و٠٠٠و٠٠٠ دونم في ايدي ٢٨ ملاكاً، وكان من بين هؤلاء ١١ ملاكاً يملك ١٠٠و٠٠٠ دونم كل منهم ، و٧ ملاك يملك كل منهم من ٣٠و٠٠٠ الى ١٠٠و٠٠٠ دونم . ويمكن معرفة عدد الملاك الكبار والمساحات التي يملكونها في الاقضية الاخرى من الجدول التالي :

القضاء	عدد الملاك	ما يملكون بالدونم
القدس والخليل	٢٦	٢٤٠و٠٠٠
يافا	٤٥	١٦٢و٠٠٠
نابلس وطولكرم	٥	١٢١و٠٠٠
جنين	٦	١١٤و٠٠٠
حيفا	١٥	١٤١و٠٠٠
الناصرة	٨	١٢٣و٠٠٠
عكا	٥	١٥٧و٠٠٠
طبرية	٦	٧٣و٠٠٠

وحسبنا أن نذكر أن ٢٥٠ ملاكاً كانوا يملكون ٤و١٤٣و٠٠٠ دونم . وان ما يملكونه يعادل كل ما يملكه الفلاحون . ولقد كان هنالك ملاكون كبار يملكون قرية كاملة أو عدة قرى . وتقدر املاك عائلة عبـــد الهادي في نابلس

وجنين بحوالي ٦٠٫٠٠٠ دونم ، وعائلة الحسيني بحوالي ٥٠٫٠٠٠ ، وعائلة التاجي في الرملة بحوالي ٥٠٫٠٠٠ كلهـا مزارع حمضيات ، وعائلة الشوا في غزة بحوالي ١٠٠٫٠٠٠ دونم ، وربما اكثر . وهنالك عائلات أخرى ذات املاك واسعة ، كعائلة الغصين وأبو خضرا والفاهوم والطبري وغيرها . ومن الجدير بالذكر ان كل هذه العائلات برزت في ميدان النشاط السياسي .

ب — **المؤسسات الصهيونية :** — قامت المؤسسات الصهيونية بشراء أراضٍ واسعة . وقد كانت هذه المؤسسات عماد الاستعمار الصهيوني .

جـ — **الاوقاف :** — ليس هنالك احصاءات دقيقة عن املاك الاوقاف . وقد قدرها سمبسون بمائة ألف دونم . وهنالك اكثر من مائة قرية عربية تدفع العشر للوقف ، بينما هنالك قرى تدفع بعض اعشارها . وكانت المبالغ المتأتية من الاعشار المخصصة للاوقاف ثلاثين ألف جنيه فلسطيني سنة ١٩٣٠ . من اكبر الاوقاف وقف كشك السلطان، اوقفته ام السلطان سليمان سنة ١٥٤٧، ووقف سيدنا ابراهيم الخليل واوقاف النبي روبين ، وتبلغ ٣٢٫٠٠٠ دونم ، واوقاف سيدنا علي بن عليم وتبلغ اكثر من ٢٨٫٠٠٠ دونم .

د — **املاك الكنائس المسيحية:** —أخذت الكنائس تتوسع منذ العقد الرابع في القرن الماضي، وكان التنافس الروسي الفرنسي الانجليزي من عوامل هذا التوسع . الا أن الكنيسة الارثوذوكسية ظلت الأولى من حيث سعة املاكها ، لوجود املاك لها منذ القديم ، ولكثرة ما قدم لها الروس من الدعم المادي .

كان للكنيسة الارثوذوكسية ٦٣١ عقاراً في عهد الادارة العسكرية البريطانية ، مختلفة الاحجام ، معظمها داخل سور القدس ، ومنها محلات تجارية وفنادق وماشابه، ولها أراضي واسعة ثمينة في جوار المدينة، واملاك في يافا وفي مراكز مدن أخرى ، ولهـا اراضٍ زراعية أخصبها في البريج . وقد بلغت ايجارات بناياتها ١٥٫٨٢٧ جنيه في السنة .

وكان مقابل ذلك ٢٩٪ من الفلاحين العرب لا يملكون ارضاً ، بينما كان ٧٧٪ من الفلاحين في منطقة القدس و٦٣٪ في منطقه نابلس سنة ١٩٣١ يملكون اقل

من ٥٠ دونم للعائلة .

وهنالك قرى ، قريبة من المدن او بعيدة عنها ، تتدنى فيها نسبة الملكية تدنياً كبيراً كما يظهر في الجدول التالي :

	اسم القرية	عدد السكان	الدونمات	المعدل
القدس	بيت صفافا	١ ٤١٠	٢ ٩٢٣	٢و١
	المالحة	١ ٩٤٠	٥ ٩٠٦	٣
	لفتـــا	٢ ٥٥٠	٧ ٩٨٧	٣و١
	عين كارم	٣ ١٨٠	١٣ ٦٦٧	٤و٣
يافـا	سلمة	٦ ٧٣٠	٥ ٨٩٧	٠و٩
	السافرية	٣ ٠٧٠	١١ ١٢٠	٣و٦
	اليهودية	٥ ٦٥٠	١٩ ٤٠٥	٣و٤
	يازور	٤ ٠٣٠	١٠ ٣٧٩	٢و٦
	جماسين الشرقي	٧٣٠	٣٠٤	٠و٤
	« الغربي	١ ٠٨٠	٦٥٠	٠و٦
القدس	بيت ساحور	٢ ٧٧٠	٧ ٠٨٤	٢و٦
رام الله	قوله	١ ٠٠٠	٤ ٠٧٦	٤
غزة	نزله	١ ٣٣٠	٤ ٥١٠	٣و٤
	قديس	٥٤٠	٤٥ ٩٣٠	٨و٥
عكا	ام الفرج	٨٠٠	٨٢٥	١
صفد	الرويس	٣٣٠	١ ١٦٣	٣و٥
	كفر ياسيف	١ ٤٠٠	٦ ٧٥٥	٤و٨
	جاهولا	٤٢٠	٣ ٢٨٦	٧و٨
	الصالحية	١ ٥٢٠	٤ ٨١٨	٣و٢

وكان سكان هذه القرى وامثالها يفيضون على المدن ، مكونين حشد العمال غير المهرة والعاطلين وسكان اكواخ التنك ؛ او يعملون في الزراعة أجراء

ومرابعين في الارياف .

وكان اليهود يملكون قرابة ٢٪ من أراضي فلسطين سنة ١٩١٨ ، فأصبحوا يملكون ٥,٦٧٪ سنة ١٩٤٨ . وتنبع أهمية هذه النسبة الضئيلة كلياً ، من كون اغلب الأراضي التي حصل عليها اليهود من أجود أراضي فلسطين .

من أين اشترى اليهود هذه الأرضي ؟

يقول أ.جرنوت في كتابه « نظام الأراضي في فلسطين » ، « ان ما لا يقل عن ٦ و٩٠٪ كانت أراضي يملكها سابقاً ملاكون كبار ، بينما لم يزد ما باعه الفلاحون عن ٤و٩٠ ٪ » (ص ٢٧٧) .

لقد كان الفلاح العربي في فلسطين واقعاً تحت ضغط ثلاثة كوابيس :

الأول : الاحتلال البريطاني بقسوته المعنوية والمادية .

الثاني : الغزوة الصهيونية ، بكل معانيها ، من حرمانه من الارض الى اغتصاب وطنه .

الثالث : استغلال الملاكين والتجار والمرابين العرب واليهود .

ج — التعليم

كانت فلسطين — كغيرها من البلدان التابعة للامبراطورية العثمانية — متخلفة في ميدان التعليم .

وقد خصصت الادارة العسكرية مبلغ ٥٣,٠٠٠ جنيه للتعليم سنة ١٩١٩ ، ورفعت الادارة المدنية المبلغ الى ٧٨،٠٠٠ سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ .

وفي سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ ،كانت المخصصات التي انفقت على العرب للمعارف ١٨٣و٧٢٩ ، ذهب منها للادارة ٢٢,٤٩٠ ، اي بنسبة ٣و١٢٪ .

وقد بلغت ميزانية المعارف سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ ٤٧٠و٠٠٠ ألف .

وحين جاءت اللجنة الملكية الى فلسطين سنة ١٩٣٧ ، تقدم الدكتور خليل طوطح بشهادته عن وضع التعليم في فلسطين . ومما جاء فيها :

— « المعارف بين العرب سلبية ، ولا غاية معينة لها ، بما يتعلق بالثقافة العربية ولا في العرب » .

— « ان نسبة الامية بين المسلمين ٨٩٪ وبين المسيحيين ٥٢٪ وبين المجموع ٨٥٪ » .

— « عدد بنات القرى اللواتي في سن التعليم ٣٩،٢٠٠ منهن في المدارس ١١٤٥ فقط ، اي بنسبة ٨ — ٢ .

— « يوجد في البلاد ٨٠٠ قرية عربية ، فيها ١٥ مدرسة للبنات و ٢٦٩ للصبيان فقط » .

— « ١٥ قروية وصلت الى الصف السابع ابتدائي ، ولا توجد ولا قروية واحدة في المدارس الثانوية » .

— « لا توجد مدارس ثانوية في القرى العربية ، بينما توجد ٣٧ مدرسة ثانوية في القرى اليهودية » .

— « عدد العرب في سن التعليم ٢٧٣،٥٦٥ ، ولكن عدد الملتحقين بالمدارس الحكومية وغير الحكومية ٦٤،٠٦٩ فقط . وهكذا تكون نسبة غير الملتحقين ٧٣٪ فقط » .

— « قبلت سنة ١٩٣٥ نسبة ٥٩٪ من طلبات الإلتحاق فقط » .

وكان أهل القرى العربية ، يقومون ببناء المدارس وتجهيزها منذ سنة ١٩٢٠ ، على ان تقوم السلطة بتقديم المعلمين .

وقد ظلت ارياف فلسطين بلا مدارس ثانوية . اما في المدن فقد كانت هناك مدرستان حكوميتان للذكور ، وثالثة للاناث ، ولكنها ثانوية غير كاملة . وكان هنالك دار المعلمين الريفية ، وكلية تدريب المعلمات ، وهما ثانويتان تامتان . وكانت في يافا مدرسة ثانوية متوسطة مع سنتين اضافيتين تجارة . ولم تفتتح الكلية العربية الا سنة ١٩٣٥ ، ولم يتم بناؤها حتى سنة ١٩٤٣ — ١٤٩٤ . وكان طلابها

يختارون من المتفوقين . ولم يزد عدد طلابها سنة ١٩٤٣ – ١٩٤٤ عن ٩٣ طالباً.

لقد كان عد الطلاب الثانويين سنة ٤٣–٤٤ ، ٩٥٣ طالباً، منهم ١٩٠ طالبة. ويشمل هذا الرقم تلاميذ كل الصفوف الثانوية .

انما استهدفت سياسة الانتداب ، في ميدان التعليم ، ابقاء اغلبية الشعب جاهلة ، لا يتجاوز تعليمها الابتدائي . ولكنها في الوقت ذاته عملت على تخريج عدد محدود من الموظفين ، ذوي الكفاءة المحدودة ، والمعلمين والمعلمات .

د ــ الغزوة الصهيونية

كان من نتائج الهجرة الصهيونية ، واستيلاء الصهيونيين على نسبة من اجود الأراضي في فلسطين ما يلي :

اولاً : لقد حرم الفلاحون العرب من استغلال هذه الأراضي ، مما دفع قسماً كبيراً من السكان الى العمل كمزارعين في بيارات العرب واليهود، او مستخدمين في المدن ، وخاصة في اعمال البناء ، وفي معسكرات الجيش اثناء الحرب .

ثانياً : ارتفعت تكاليف المعيشة ارتفاعاً فاحشاً ؛ وتدنى مستوى المعيشة لدى الفلاحين والعمال .

ثالثاً : ازدياد ثروة العائلات العربية الكبيرة المالكة ، والمشتغلة في التجارة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأراضي ، وزيادة ايجار العقارات ، وتحسن اوضاع التجارة . وكان من اسباب غنى كثير من هذه العائلات بيع الأراضي للصهاينة والسمسرة لهم .

رابعاً : أدت الهجرة الصهيونية وقيام المستعمرات الى تنافس غير متكافيء ، بين العرب واليهود . وكان اليهود يملكون المال والخبرة والتنظيم . وقد هاجر الى فلسطين « عدد كبير من التجار وأرباب المهن الحرة ، حتى ان مورد الارتزاق من بعض المهن ، ومستوى معيشة ممتهنيها من ابناء البلاد اصبح مهدداً » .

ففي الصناعة مثلاً (تشمل المنتوجات والاخشاب والمعادن والمواد الغذائية والملابس وأدوات الزينة والبناء واعمال صناعية أخرى) ، كان عدد المشتغلين سنة ١٩٣١ من العرب ٢٤و٩٢٩ ، بينما كان عدد اليهود ١٩و٢٣٥ ، في وقت كان عدد اليهود فيه لا يبلغ ٢٥٪ من عدد السكان. وبينما كان عدد المعتمدين على الصناعة من العرب ٩٠و٥٩١ ، كان عدد المعتمدين من اليهود ٥٠،٤٤١ .

وفي التجارة ، كان يعيش من الاعمال التجارية ١٣و ٢٠٪ من العرب ، بينهم ١٨و٨٪ من المسلمين سنة ١٩٣١ ، بينما كان يعيش من اليهود ١٦و٤٢٪ . وكانت نسبة التجار اليهود ٣٦و٨٪ من عدد التجار في فلسطين ، عندما كانت نسبة اليهود الى عدد السكان ١٨و٠١٪ .

هـ ـ الطبقة العاملة

كان عدد الطبقة العاملة ضئيلاً قبل الاحتلال ، ولعل ما ذكر عن الصناعة – فيما سبق – يعطي صورة عنه . إلا ان عدد العمال اخذ يزداد بعد الاحتلال البريطاني زيادة مضطردة، نتيجة التطور الاقتصادي والعمراني ، وبسبب وجود معسكرات للجيش المحتل. ويبين الجدول التالي تطور عدد العمال خلال عشر سنوات:

السنة	العدد
١٩٢٥	٥٠٠٠
١٩٢٩	١١٠٠٠
١٩٣٤	٢٩٠٠٠
١٩٣٥	٣٣٠٠٠

وبلغ عدد العمال العرب ، المنتمين والمؤازرين لجمعية العمال العربية وحدها سنة ١٩٤٦ حوالي خمسة واربعين ألفاً .

كان اكثر العمال العرب في فلسطين من اصول فلاحية، وكانوا يعيشون ظروف بؤس وفقر واضطهاد . فلقد كانت ساعات عملهم تتراوح بين تسع ساعات وست عشرة ساعة يومياً ، وكانت أجورهم متدنية . ويبين الجدول التالي أجور العمال في يافا سنة ١٩٣٦ :

احصاء لأجور ألف عامل في يافا في شهر تشرين الثاني ١٩٣٦ .

		ملیم	ج
٧٥٠ عامل ،	دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	٧٥٠	٢
٢٤٥ »	» » » » »	٢٥٠	٤
١٢٠ »	» » » » »	٠٠٠	٦
٤٥ »	» » » » »	٠٠٠	١٠
١٥ »	» » » » »	٠٠٠	١٢
٥(فنيون)	» » » » »	٠٠٠	١٥

وكان عمال البحر الذي يتقاضون حصة من دخل « الماعونة » ، يحصلون على ١٨و٨ج كل شهر ، والذين يحصلون على نصف حصة يتقاضون نصف هذا المبلغ . هذا في أشهر الموسم ، أما في الأشهر الأخرى فيخفض الدخل ٣٠ ٪ أو ٤٠ ٪ . وكانت ساعات العمل تبلغ ست عشرة ساعة .

وكان عمال التنظيفات في البلدية، وهي مؤسسة شبه رسمية، يتقاضون أجوراً يومية تتراوح بين ٦٠و٩٠ مليماً . اما العمال في الدوائر الحكومية، ولا سيا دائرة الاشغال ، فأجورهم تتراوح بين ٧٠و١٣٠ مليماً في اليوم .

وكانت اجرة المرأة العاملة تتراوح بين جنيه وجنيهين في الشهر .

وقد بلغت نسبة الأمية بين العمال ٩٣٪ ، وكان ١٤٪ منهم يستطيعون توقيع اسمائهم .

كان القسم الأعظم من هؤلاء العمال يسكن اكواخاً من الخشب والتنك تتراوح

اجرتها بين ٣ — ٥ جنيهات سنوياً ، بينما تسكن الفئة الأحسن حالاً في اكواخ حجرية ، في اطراف المدينة ، أجرتها السنوية لا تزيد عن ١٨ جنيها .

كان ٩٨٪ من العمال يعيش دون الوسط كثيراً ، ذلك ان العائلة المتوسطة تحتاج الى ١١٫٥ جنيهاً في الشهر ، وهـــذا المبلغ يزيد عن دخل اكثر العائلات العاملة .

هذا في يافا ، وما ينطبق على يافا ، يمكن ان يعطي صورة عن حالة العمال في مدن فلسطين .

ويقدر النقابي جورج منصور — الذي استقينا هذه المعلومات من شهادتـه امام اللجنة الملكية سنة ١٩٣٦ — عدد العاطلين بحوالي ٧٥٪ من اليد العاملـة في فلسطين .

ولقد كانت الصناعات في الثلاثينات تتدهور ، وكانت الاجور تجنح نحو الهبوط . ولم يكن للعمال اي لون من الضمان الاجتماعي او الصحي . وبلغ عدد العاطلين بعد الحرب ثلاثين الف عامل ؛ كما جاء في شهادة سامي طه ، رئيس جمعية العمال العربية .

وكان يزيد من سوء أوضاع العمال العرب ، منافسة العمال اليهود العـــددية والفنية والتنظيمية .

ويبين الجدول التالي الفروق بين أجور العمال العرب واليهود في صناعات مختارة سنة ١٩٣٧ .

الصناعة	عرب	يهود	نسبة الزيادة المئوية في الاجور
عمال الموبيليا	١٥٠—٤٠٠	٣٠٠—٦٠٠	٦٣٫٦
العمال الماهرون في صناعة الادوات المعدنية بعض المهارة	١٥٠—٢٠٠	٢٠٠—٤٠٠	٧١٫٤

الصناعة	عرب	يهود	نسبة الزيادة المئوية في الأجور
منضد حروف باليد	١٥٠—٣٠٠	٣٥٠—٤٨٠	٨٤و٥
عمال متممون ومرممون (نساء)	٥٠ —	٣٠٠—٤٥٠	٤٣٣و٣
العمال في فرز التبغ :			
رجال	٧٠ —١٠٥	— —	— —
نساء	٣٥ —٧٥	١٦٠—١٩٠	٢٣٣و٣
العمال في لفائف التبغ :			
رجال	٦٥ —١٠٥	— —	— —
نساء	٨٠ —١٥٠	١٧٠—٢٣٠	٢٤٧و٨
عمال الصابون ومعاصر الزيت	٢٥٠—٥٥٠	٣٥٠—٤٨٠	٣و٨
عمال البلاط	١٥٠—٤٠٠	٢٥٠—٤٥٠	٢٧و٣
المعدل			١٤٥و٦

خلاصة

كان التناقض بين العرب ، ملاكاً وتجاراً وفلاحين وعمالاً ، والمستعمرين ، بريطانيين وصهاينة ، هو التناقض الرئيسي الأول .

وكان هذا التناقض يمثل :

اولاً : اضطهاداً قومياً، وهو في هذا مثل كل استعمار، تحتل فيه أمة أراضي أمة اخرى احتلالاً عسكرياً .

ثانياً : استعماراً اسكانياً . وهنا كان الوضع في فلسطين، يختلف عن اي وضع

في العالم . ففي الجزائر مثلاً ، كانت السلطه المحتلة و اكثر « المعمرين » من قومية واحدة ، ويمثلون طبقة مستغلة في بلد معين ؛ هو فرنسا . أما في فلسطين ، فقد كانت السلطة انجليزية ، إلا أن المعمرين كانوا يهود ، لا يبحثون عن منافع اقتصادية، بل يعملون من اجل اهداف اقتصادية—سياسية، ولا يمثلون طبقة حاكمة في بلد معين ، بل يمثلون الصهيونية العالمية ، هذه الحركة القومية العنصرية التي تدعمها أموال الرأسمالية اليهودية في العالم . وكانت الصهيونية العالمية ، هذه الحركة العنصرية ، تعمل لتحقيق اهداف استراتيجية هامة للامبريالية العالمية .

وكانت الطبقات المستغّلة ، ممثلة في عائلات فلسطين الكبرى ، لا تستغل العمال والفلاحين فحسب ، بل تعمل جلادة لحساب المستغِل العثماني الأكبر ، أيام الدولة العثمانية .

وعندما فتح الانجليز فلسطين ، هيأت هذه الطبقات نفسها لخدمتهم .

ومع أن هذه الطبقات ، لم تستطع أن تحقق انتصارات سياسية ، فقد استطاعت أن تحقق انتصارات «اقتصادية» ، عن طريق ارتفاع اثمان املاكها ، وتحسن اوضاع تجارتها . وكان من نتيجة ذلك أنها استطاعت أن تزيد من سعة املاكها ، وان تتوسع في ملكيتها العقارية ، وان تكدس الثروات الطائلة .

وبينما كان الفلاحون والعمال يُسحقون ، ويصبحون بلا أرض ولا عمل ، كانت هذه الطبقة تزداد غنىً وثراءً وجاهاً .

ولهذا ، فقد كانت نظرياً ضد الانجليز ، وضد الصهاينة ، ولكنها كانت عملياً ، تدعو للتفاهم مع الانجليز ، وتعمل له ، وتبشر بالاعتدال في معالجة المسألة الصهيونية .

ان وضعها الطبقي هذا ، هو الذي يفسر استعدادها للمساومة ، وترددها ، وتخاذلها وهروبها ، وأشكال خيانتها الأخرى التي سنراها واضحة على صفحات هذا الكتاب .

وكان التناقض الأول لخطورته وحضوره وحدته ، يجعل التناقض الثاني ،

وهو رئيسي بطبيعته ، ثانوياً وغير وارد . لقد كان احساس الفلاحين والعمال العرب ، بأن الاستعمار والصهيونية يستهدفان انشاء دولة صهيونية في أرضهم ، واحلال مهاجرين يهود في بيوتهم ومزارعهم ، يجعلهم لا يفكرون بعدوهم الطبقي المستغل : الملاك الكبار والتجار والمرابين.ولهذا فقد كان شعار الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة هو : الوحدة الوطنية .

وكان الفلاحون والعمال وغيرهم من الكادحين ، يعتبرون أن المسألة مسألة وطن ، وان القضية قضية وطن ، وعليه فهم يقبلون بالقيادة السياسية للطبقة المالكة الثرية التي تنهبهم وتستغلهم ، ويعمل القسم الاكبر منها لخدمة الاستعمار البريطاني ، والحركة الصهيونية .

وكانت الطبقة المالكة الثرية تستفيد من هذا الوضع ، فتطرح الشعار ذاته ، وان كانت عملياً تتهافت على التعاون مع الانتداب ، وتعمل في السمسرة لليهود، وتتخاصم فيما بينها ، على مصالح ومنافع ذاتية ، تتداخل بالقضية الوطنية احياناً .

ومما ساعد الطبقة المالكة الثرية العربية علىالنجاة من الاصطدام مع الفلاحين والعمال والكادحين العرب في فلسطين ، أن الصهيونيين لم يكونوا عدواً غازياً فحسب ، فلقد كانوا يمثلون عدواً طبقياً ايضاً . فمنذ البدء كوّن «اليهود» مجتمعاً متميزاً متقدماً . وكان هذا المجتمع — ضمن اطار فلسطين — يمثل اوروبا المتقدمة، بينما كان العرب يمثلون آسيا المتخلفة . « فاليهود » هم رجال التجارة والصناعة والمال — كما بيّنا — والعرب هم أهم الفلاحة والأعمال اليدوية . ولقد كان دخل العامل اليهودي ضعف دخل العامل العربي ، حتى عندما يعملان في دائرة حكومية واحدة . وكان دخل الفلاح اليهودي أضعاف دخل الفلاح العربي .

وكان العامل اليهودي منافساً للعامل العربي ، وهو يملك خبرة لا يملكها العربي في اكثر الاحيان ؛ كما أنه منظم في نقابة ، تدافع عنه وتصون حقوقه . ولم تكن النقابات العربية ، حتى في أشد أيامها قوة ، بقادرة على بلوغ شيء يسير مما بلغه اتحاد العمال اليهود (الهستدروت) .

وكان الفلاح اليهودي منافساً للفلاح العربي أيضاً. فلقد هُيّء الأول لاستعمال الأساليب العلمية في الزراعة . ونتج عن ذلك أن دونم الأرض اليهودي المزروع قمحاً كان يعطي محصولاً زنته ١١٠ كيلو غرام ، والمزروع عنباً يعطي ما زنته ٤٥٠ كيلو غراماً، بينما يعطي دونم الأرض العربي ٤٨ كيلو غراماً من القمح، و١٧٥ كيلو غراماً من العنب . وكانت البقرة عند اليهود تعطي سنوياً قرابة ٣٥٠٠ لتر من الحليب ، وعند العرب ٥٠٠ لتراً ، والدجاجة ١٥٠ بيضة عند اليهود و ٤٠ عند العرب .

كان هناك مجتمعات اذن ... وكان التناقض بينهما رئيسياً وحاداً وحاضراً .

كان هذا التناقض قومياً طبقياً ، عنصرياً إبادياً ... ولد ناضجاً ، ولذلك فان مجابهته واستئصاله لم يكونا بحاجة لنضج قوى معينة في المجتمع العربي . وقد أدرك الفلاحون والعمال طبيعة هذا التناقض الانفجاري ، اكثر مما أدركت الطبقة المالكة الثرية ، وبينما عرف الأولون ان مصلحتهم الحقيقية تفرض عليهم خوض معركة حاسمة مع الاستعمار والحركة الصهيونية ، فان الآخرين انشغلوا بالمصالح المباشرة عن المصلحة الحقيقية ، وكانت النتيجة أنهم خسروا كل شيء .

ولقد تأثر الصراع بين العرب من جهة ، والانجليز والحركة الصهيونية من جهة ثانية بعوامل أخرى اهمها :

ا ــ التركيب شبه العشائري للمجتمع .

ب ــ سيادة الثقافة الاسلامية .

بالنسبة للعامل الأول ، فقد كانت فلسطين ، على الرغم من اكثرية سكانها من الحضر والفلاحين ، تعيش حياة شبه عشائرية في ارتباطاتها ومفاهيمها. ولقد كانت القرى تنقسم الى عشائر او « حمائل » متمايزة ، متعادية او متحالفة ، يرئسها « شيوخ » محترمون ، ويسود فيها كثير من الاعراف والمفاهيم والتقاليد البدوية .

ولعل كتاب مسز فن « فلاحو فلسطين » يعطي صورة حقيقية وحيـة عن الوضع في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر .

ولم تتغير الصورة بعد الاحتلال البريطاني إلا قليـلاً ، فلقد بقيت المفـاهيم البدوية سائدة في الأرياف ، وإن كانت « الحروب » العشائرية قـد تحولت الى اشتباكات محدودة، ولكنها متكررة. ولقد استوعب الصراع بين جماهير الشعب والاستعمار والصهيونية كثيراً من طاقات هذه القوى ، ومع هذا ، فان اثر هذه الصراعات العشائرية بـدا واضحـاً في الاتجاهات الوطنية لبعض « العائلات - العشائر » . كانت « العائلة - العشيرة » ، تحدد اتجاهها في بعض الاحيان ، لا حسب ما تقتضي مصلحة الوطن ، بل على ضوء الموقف الذي يختـاره خصمهـا العشائري ... فاذا اختار اتجاهاً اختارت الاتجاه المعاكس .. وهكذا . ولقد تداخلت الصراعات العشائرية مع الصراع الطبقي احياناً . ولعل خير مثل على هذا الصراع « المزمن » بين البراغثة والفلاحين في منطقة دير غسانه - بيت ريما. فالبراغثة هم بقـايا عائلة اقطاعية كانت خلافاتها مع الفلاحين لا تزال قـائمة ؛ استمراراً للماضي بالطبع . ومـا زال هذا الخلاف حتى اليوم يسمى باسم الفئتين المشتركتين فيه : البراغثة والفلاحين . وقـد وقف « الفلاحون » مع الحركة الوطنية خلال عهـد الانتداب ، بينما وقف البراغثة مـع عملاء السلطة والحركة الصهيونية .

وسنلمس أثر هـذا التكوين شبه العشائري للمجتمع في موقف الفـلاحين والعمال وسائر جماهير الشعب من القادة والقيادات، ومن الانتفاضات والثورات... الخ . فلقد غلبت العلاقة الشخصية ، على العلاقـة التنظيمية ؛ وكانت الحركة الوطنية ، مدنية وعسكرية ، منقسمة الى ولاءات محلية ، وتجمعات محدودة .

ولم تكن مدن فلسطين تختلف عن اريافها اختلافاً جذرياً ، لأنها كانت في الغالب ، وفيما عدا قطاعات من الوافدين ، مكونة تكويناً عائليـاً ، وتمارس « العائلات » فيها نفوذاً سياسياً واجتماعياً كبيراً .

ولم يكن العـامل الثاني اقل اهمية . فقـد اصبح الاسلام جزءً من حيـاة

العرب واكتسب رجل الدين مكانة هامة في المجتمع ، بسبب مركزه الديني ، وبسبب معرفته « العلمية » .

وكان من الاسباب التي زادت من أهمية رجال الدين الموقف الذي وقفه بعضهم ضد الاستعمار ؛ وفي العصر الحديث خاصة .

وكان وقوف بعض رجال الدين ضد الاستعمار ، وفي وضع الاسلام مقابل الاستعمار وثقافته ، ومطالبة الجماهير بالعودة الى مُثله ، احياءً للثقافة الاسلامية ، وتأكيداً لأهمية الاسلام فكراً وديناً ودنيا .

وكان من نتيجة ذلك أن مارس رجال الدين نفوذاً فعّالاً على الصراع في فلسطين ، حتى اندمجت القيادة السياسية بالقيادة الدينية منذ الايام الأولى للاحتلال البريطاني حتى النكبة . واتخذ «الكفاح» شكل «جهاد» دون أن يستطيع بلوغ المعنى المعاصر للمقاومة .

ومع هذا ، فقد كانت الثقافة الاسلامية موحِّدة ومحرِّضة ، وحافزة على العمل ، حين لم يكن هنالك غيرها زاداً للجماهير .

الفصل الثاني

مرحلة الانتفاضات والمؤتمرات

(١٩١٩ – ١٩٢٩)

لمحة : قبل الاحتلال البريطاني

بدأت الصهيونية نشاطها في فلسطين ، منذ عشرينات القرن التاسع عشر ، ولكن رد الفعل العربي لم يبدأ الا في أواخر القرن . وكانت البرقية التي أرسلها عدد من زعماء القدس في الرابع والعشرين من حزيران سنة ١٨٩١ أول احتجاج رسمي مسجل . وقد طالبت البرقية الموجهة الى الصدر الأعظم، بإصدار فرمان يمنع اليهود من دخول فلسطين ، وشراء الأراضي فيها . استجابت السلطة في العاصمة العثمانية الى ما طلبه زعماء القدس ، ولكن تدخل بريطانيا أبطل مفعول قرار السلطة بوقف الهجرة . غير ان العرب واصلوا الاتصال بالمسؤولين ، وأوصلوا الأمر للسلطان الذى أصدر قراراً في السنة التالية ، لا يمنع اليهود من شراء أرض في السلطنة، بل يمنع «الرعايا» أيضاً من بيع الأراضي لليهود . وعلى الرغم من ذلك فقد استمر اليهود في الشراء، بسبب التدخل البريطاني لمصلحتهم، وبسبب فساد جهاز الدولة . وفي سنة ١٩٠١ صدر قرار آخر يمنع دخول أي يهودي أراضي السلطنة ، إلا إذا كان سيغادرها خلال ثلاثة أشهر . إلا ان هذا القرار لم ينفذ. وكان السبب في هذه المرة أيضاً تدخل السفير البريطاني في العاصمة .

ومنذ بدأ التحضير للمؤتمر الصهيوني في بال سنه ١٨٩٧ ، بدأ شعور العرب

يزداد حدة بخطورة الهجرة الصهيونية الى فلسطين. ففي سنه ١٨٩٧ ذاتها تباحث متصرف القدس مع القنصل الألماني فيها حول الخطر الصهيوني، وضرورة مجابهته. ولا بد من ان يكون موقف المتصرف تعبيراً عن مشاعر سكان القدس خاصة ، وفلسطين عامة . وتبلورت هذه المشاعر لتصبح « موقفاً حازماً ضد المشاريع الصهيونية والهجرة اليهودية ، وامكان قيام « اسرائيل » في بلادهم ... » على ما ذكر هنري جسب في احداث سنة ١٨٩٨ .

وصدرت سنة ١٩٠٨ جريدة الكرمل في حيفا ، لتجعل موضوعها فضح الحركة الصهيونية ، وكشف اخطار الهجرة وبيع الأراضي . ولكن الحملة التي بدأتها « الكرمل » ، امتدت واتسعت على صفحات صحف أخرى في فلسطين وخارجها .

وعندما أعلن الدستور سنة ١٩٠٨ ظن العرب أنهم تحرروا ، وأصبحوا شركاء متساوين مع الاتراك . ولكن انتقال السلطة الى حزب الاتحاد والترقي ، وزوال سلطان عبد الحميد ، زاد من نفوذ الصهيونية في البلاد العثمانية . وبدأ اليهود ، من جديد ، يشترون الأرض ، فقامت سنة ١٩١٠ حركة احتجاج واسعة في فلسطين ، بدأت من مدينة الناصرة التي احتجت احتجاجاً جماعياً . وقد سبقت هذه الاحتجاجات تظاهرات شعبية سنة ١٩٠٨ ، استنكاراً للسياسة الصهيونية في فلسطين . وتبع ذلك اعتداءات على أملاك اليهود واموالهم ، وخاصة في شمال فلسطين .

وأثار النواب العرب المسألة ، منذ سنة ١٩٠٩ ، في مجلس النواب العثماني . وكانت الصحف العربية تتحدث عن علاقات رجال حزب الاتحاد والترقي مع الصهيونيين . وكان رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية من المتهمين بمناصرة الحركة الصهيونية . وقد اضطر النواب العرب رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، بأن يعلنا بأنهما ضد الحركة الصهيونية سنة ١٩١١ .

ولقد انفضح في اوائل عام ١٩١١ أمر الصفقة التي عقدها الياس سرسق ، مع الصهاينة ، لبيع القسم الأكبر من أراضيه في مرج ابن عامر ، وهو من أخصب

الأراضي في فلسطين ، فعمل ابناء فلسطين كل ما يستطيعون لالغاء الصفقة ، ولكنهم فشلوا.

اتخذ كفاح ابناء فلسطين،ضد الحركة الصهيونية في هذه المرحلة أشكالاً عدة: من ارسال برقيات الاحتجاج ، الى التظاهرات ، الى الحملات الصحفية ، الى الضغط على رجال الدولة في الاستانة. وكان من نتيجة الاحساس بالخطر الصهيوني ان أنشيء اول حزب في فلسطين، وقد أسس في يافا ، وسمي الحزب الوطني.

ولقد أدى هذا كله ،وما رافقه من تردد المسؤولين الأتراك، لطمع بعضهم في مساعدات مالية تقدمها الصهيونية،الى ازدياد الاحساس بالخطر،مما أدى الى قيام جمعيات لمحاربة الصهيونية ، ومواجهة اخطارها. وقد كان الناس يشترطون على مرشحيهم لمجلس النواب العثماني مقاومة الحركة الصهيونية،مقابل التصويت لهم[1] .

كان كفاح عرب فلسطين عربياً منذ البدء . فلقد اشتركوا في المنظمات التي نشأت، في العقد الأول والثاني من القرن العشرين في دمشق والاستانة وبيروت والقاهرة . وكان منهم اعضاء في حزب العربية الفتاة ، وحزب العهد . وقد شارك نفر من متنوريهم في المؤتمر العربي الأول في باريس سنة ١٩١٣ مشاركة فعالة وأيدوا الثورة العربية سنة ١٩١٦ ، وعملوا مع فيصل ، وكان منهم وزراء في حكومته . وقد برز منهم خلال هذه المرحلة عدد ليس بالقليل ، نذكر منهم عوني عبد الهادي ، ومعين الماضي ، ومحمد عزت دروزة وعبد اللطيف صلاح ورفيق التميمي وأحمد حلمي عبد الباقي وسليم عبدالرحمن وجمال الحسيني ورشيد الحاج ابراهيم وصبحي الخضرا وغيرهم من ابناء العائلات المعروفة في فلسطين ، ممن تصدوا لقيادة النضال بعد الاحتلال البريطاني .

وكان من نتيجة موقف عرب فلسطين ، ان الحركة الصهيونية لم تستطع ان تتملك حتى سنة ١٩١٨ إلا ٦٥٠ ألف دونم، اي ٢و٥٪ من الأراضي في فلسطين، خلال سبعين سنة . ومن الجدير بالذكر ان اليهود اشتروا القسم الأكبر من هذه الأرض من ملاكين كبار ، ليسوا من فلسطين في الغالب . فالفلاحون في فلسطين متعلقون بأرضهم ، محبون لها ، وقد أصبحت المحافظة عليها جزءً من

تقاليدهم الاجتماعية. وتقول المسز فن في كتابها السالف الذكر في هذا الصدد : « إنهم (اي الفلاحون) يتشبثون بالتلال والسهول حيث عاش آباؤهم وماتوا . وما من شيء غير يد الدولة القوية ، يمكن ان يحمل فلاحاً على هجر قريته ، وهذا من أجل الخدمة الاجبارية فقط » [٢] .

بعد الاحتلال البريطاني

دخلت القوات الانجليزية فلسطين سنة ١٩١٧ ، وفي الثاني من تشرين الثاني ، في العام ذاته ، أعلن وعد بلفور . ولم يكن عرب فلسطين الذين شايع قسم كبير منهم الثورة العربية سنة ١٩١٦ ، ودعموها ، يعرفون ان الانجليز والافرنسيين قد اتفقوا على اقتسام سورية الكبرى بينهم . وعندما كشفت ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ وثائق الحلفاء السرية، لم ينتشر خبرها ، ولم يعرف بها قادة الثورة العربية إلا عن طريق الاتراك . وعندما استفسر الشريف حسين عن الموضوع أقنعه الانجليز بأن الاخبار ليست صحيحة .

وهكذا ، لم تتحرك فلسطين منذ الايام الاول لوصول اخبار المؤامرة ، لعدة اسباب،أهمها ما احدثته الحرب من تخريب وجوع وطاعون ، ثم انتظار انتصار الثورة العربية الكبرى ، وتحقيق وعود الحلفاء للعرب . ولكن المؤامرة أخذت تتضح يوماً عن يوم. ففي التاسع من كانون الأول ، سنة ١٩١٧ ، اي السنة عينها التي دخلت فيها القوات البريطانية الى فلسطين ، زار وايزمن القدس ، وخطب في جماعة من الزعماء العرب ، حشدهم له الحاكم العسكري الانجليزي في دار الحكومة ، مظهراً ارتياحه لفتح الباب امام اليهود للعودة الى وطنهم ، ومعلناً ان اليهود لا يضمرون الا الخير لسكان البلاد الآخرين . وقد استثير هؤلاء الزعماء فانسحبوا من الاجتماع . وكان الحدث منبهاً ونذيراً . وقد زار وايزمن فلسطين في ربيع ١٩١٨ ، على رأس بعثة صهيونية ، فهيأت له الادارة العسكرية كل وسائل الراحة ، وأمنت له كل ما يحتاجه في حله وترحاله [٣] .

وعلى الرغم من ان فلسطين لم تتحرك خلال سنة ١٩١٧ وسنة ١٩١٨ ، فقد كانت عوامل الانفجار تتجمع . ومما يرويه وايزمن ان من يسميهم « المحرّضين » العرب، استغلوا مناسبة زيارة البعثة لفلسطين لينشروا دعايتهم في «ان الانجليز ارسلوا في طلب اليهود ليستولوا على البلاد ». ويقول تعليقاً على مقابلته للجنرال ألنبي، خلال زيارته هذه، بأن ألنبي واجهه منذ اللحظة الأولى بالملاحظة التالية: « نعم ، ولكن لا يمكن بالطبع عمل شيء في الوقت الحاضر . علينا ان نكون حذرين جداً ، حتى لا نؤذي حساسية السكان » . ويدل هذا كم كان الجو في فلسطين متوتراً. ويذكر وايزمن ايضاً انلجنة من المهندسين الزراعيين والمساحين اليهود زارت الحاكم العسكري ليافا، بعد جولة في منطقة نابلس ، تحت إشراف الادارة الحكومية الرسمية، لمعاينة بعض الأراضي الاميرية، فقال لهم: «انهم اذا لم يغادروا حالاً فسوف يعرضون انفسهم لخطر نصف الموت من السكان المستثارين » . وأنهى الحاكم العسكري كلامه قائلاً: « ان على اللجنة ، اذا أرادت ان تجتاز الأراضي الاميرية ، أن تصطحب معها فرقة عسكرية». هل كان الحاكم العسكري مازحاً عندما حذّر اعضاء هذه اللجنة ؟ يقول وايزمن بأن الحاكم ربما كان يمزح ، ويضيف : « لكن اذا كان ما قاله نكتة ، فهي نكتة سيئة » . ولكن ماقاله ، في الحقيقة ، لم يكن نكتة. لقد كان تعبيراً عن واقع موجود . وهذا الواقع هو الذي جعل وايزمن يقول : «إن التطلع لعلاقات مقبلة بين العرب واليهود كان ، في مثل هذه الظروف ، غير ذي أمل » (٤) .

لم يكد عام ١٩١٩ يهل ، حتى عقدت الجمعيات الاسلامية–المسيحية مؤتمرها الأول في القدس . ارسلت كل مدينة من مدن فلسطين ، وكل قضاء ، مندوبين لتمثيلها ، يكون احدهما مسيحياً حيث يكثر المسيحيون . وكان كل هؤلاء من العائلات المعروفة في فلسطين ، ومن «الوجاهات» . وكان الحضور أيضاً وجوهاً واعياناً وتجاراً وملاكين كباراً ؛ أو ممثلين لهذه الطبقة . وعندما عقد هذا المؤتمر كان مصير تركة «الرجل المريض» ما زال ، اسمياً ، مطروحاً على بساط البحث ، مع أنه عملياً كان غير ذلك . فقد حسم الأمر سراً بين الانجليز

والفرنسيين ، كما ذُكر سابقاً . وكان قد اصبح واضحاً للعيان ، أن الانجليز غير جادين في تنفيذ ما وعدوا الملك حسين به ؛ وان ظلّ رجال الحركة العربية يطالبون بما وُعدوا به . في مثل هذا الوضع أصدر المؤتمر ميثاقاً قومياً ينص على ما يلي :

اولاً : رفض وعد بلفور والهجرة الصهيونية والانتداب الانجليزي

ثانياً : اعتبار فلسطين جزءً من سورية ، وتسميتها سورية الجنوبية ، والمطالبة بوحدة سورية الكبرى .

ثالثاً : استقلال فلسطين التام ، ضمن الوحدة العربية .

وكان من جملة ما قرر المؤتمر ارسال وفد الى دمشق للاتصال بالحركة الوطنية هناك ، والعمل مع الحكومة العربية لتنفيذ الميثاق ؛ وارسال وفد آخر الى مؤتمر الصلح ، لتبليغ المؤتمر بالميثاق، وللدفاع عن القضية ، وشرح موقف العرب لممثلي الحلفاء .

لقد كان الميثاق ، ممثلاً لمصالح العرب ، ومعبراً عن التيار السياسي السائد آنذاك ، والقائل بنوع من الوحدة العربية ، تحت قيادة الشريف حسين ، ورفض الاستعمار الاجنبي والهجرة الصهيونية . وهذا هو اتجاه حزب العربية الفتاة او حزب الاستقلال – كما سمي بعد قيام الحكم العربي في دمشق – الذي كان له ممثلون نشيطون في فلسطين ، على اتصال دائم بالقيادة المركزية .

ولم يرق هذا الميثاق –بالطبع– للانجليز، إذ انهم خافوا ان يؤثر في مستقبل فلسطين ، وبالتالي ان يفسد ما خططوه لها ؛ فعملوا جهدهم لالغاء الميثاق ، أو تعديله بما يتفق مع سياستهم ، ولكنهم جوبهوا بالرفض . وعند ذاك استعانوا بجبرائيل حداد باشا، وهو مدير الأمن العام في الحكومة العربية بالشام ، ليقوم ، باعتباره من رجال فيصل ، باقناع رجال المؤتمر . ولكنه فشل أيضاً ، فلجأ الانجليز الى الحيلولة دون سفر الوفد المرسل الى الشام .

وفي هذه الأثناء،وصلت اللجنة الامريكية،المرسلة لاستقصاء آراء السكان في سورية الكبرى، الى فلسطين، في اواسط سنة ١٩١٩. وكانت الأوساط الوطنية قد استعدت استعداداً حسناً لاستقبالها ، وتعريفها بحقيقة الأوضاع في البلاد . وقد أجمعت البلاد على ما ورد في الميثاق تقريباً . وحين سألت اللجنة عن الدولة التي ترغب البلاد في ان تكون منتدبة عليها ، أجاب ٨٥٪ بأنهم يحيلون اللجنة على المؤتمر السوري الذي كان سيعقد بعد قليـــل في دمشق ، والذي سيحضره ممثلون عن فلسطين .

وانعقد المؤتمر السوري في حزيران من سنة ١٩١٩ . وكان يضم ممثلين عن ما يدعى اليوم سورية ولبنان وفلسطين. وقد انتخب مندوبو سورية انتخاباً نيابياً، تحت اشراف الحكومة العربية، ومن قِبَل المندوبين الثانويين في انتخابات المجلس النيابي العثماني الأخير . أمـا مندبو لبنان وفلسطين ، فقد انتخبتهم النوادي والمنظمات والعائلات ، لأن السلطات الانجليزية والافرنسية في البلدين لم تكن لتسمح باجراء انتخابات نيابية فيها . وضم المؤتمر اكثر من ثمانين مندوباً ، كان بينهم اكثر من عشرين من فلسطين . وكان محمد عزة دروزة ، سكرتير المؤتمر الفلسطيني الأول، سكرتير المؤتمر السوري الاول.وقد اتخذ المؤتمر قرارات مماثلة لقرارات المؤتمر الفلسطيني ، ولكنه أضاف :

اولاً : الاحتجاج على المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الامم لانها اعتبرت سورية بلاداً تحتاج الى الانتداب .

ثانياً : الاستعانه بامريكا التي لا مطامع استعمارية لها، اذا كان لا بد من تطبيق المادة (٢٢) المذكورة ، عندما يكون هنالك حاجة لذلك . فإذا كان هنالك ما يحول دون امريكا وتحمل هذه المسؤولية، فإن المؤتمر يوصي بالاستعانة ببريطانيا ويرفض ان يكون مثل هذا الحق لفرنسا، بسبب مطامعها الاستعمارية في سورية . ولم تكن الاستعانة في نظر المؤتمرين تعني تدخلاً او وصاية او انتقاصاً من الاستقلال.

ثالثاً : ان يكون فيصل بن الحسين ملكاً على سورية ، وأن تكون « سورية

الطبيعية » مملكة نيابية دستورية ، تتمتع بنوع من « اللامركزية الواسعة » .

رابعاً : ان يقوم حكم ملكي نيابي دستوري في العراق ، وان يرتبط البلدان باتحاد اقتصادي وسياسي .

وقد أرسل المؤتمر وفداً لمقابلة لجنة كنج — كراين ، واطلاعها على رغبات أهالي البلاد، وأملهم « في امريكا الحرة المجردة من المطامع الاستعمارية » كما يقول سكرتير المؤتمر محمد عزة دروزة. كما سلم الوفد الى اللجنة نسخة من قراراته(٥) .

وواضح ان قرارت المؤتمر كانت لمصلحة بريطانيا، لأن امريكا لم تكن مهيأة للاضطلاع بمسؤولية انتداب ، ولان التنافس كان بين فرنسا وبريطانيا . وقد طرح بعض اعضاء حزب العربية الفتاة اسم امريكا ، لأنهم كانوا قد اصبحوا حينذاك يشكون بنيات الحليفة بريطانيا . ولكن فيصل وآخرين من الفتاة وغيرها كانوا يرون ضرورة السير مع الانجليز . وقد انتصر هذا الاتجاه . لقد اختار المؤتمر السوري إذن الانجليز ضد الفرنسيين. ولم يكن الانجليز بأقل خطراً من الفرنسيين، ولكن الارتباط بين الشريف حسين ومؤيديه والانجليز، واندفاع الفرنسيين اندفاعاً متهوراً للاستيلاء على لبنان وسورية ، وشعور رجال الحركة العربية، بأنهم يحتاجون الى قوة كبرى تدعمهم، رجّح كفة الانجليز على الفرنسيين، وجعل ايام فيصل في الشام معدودة...هل كان هنالك خيار آخر؟ لقد كان... ولكنه خيار صعب ... إنه رفض الانجليز والفرنسيين وبدء القتال ؛ وهو ما لم يكن فيصل وانصاره مستعدين له، مع ان الشيخ صالح العلي ، والثوار في العراق قد لجأوا إليه .

ولم تكن وظيفة المؤتمر مؤقتة ، فقد أصبح مؤسسة هامة ، إذ انه تحول الى مجلس تأسيسي نيابي ، اختار لجنة لوضع دستور للبلاد ، رئيسها هاشم الأتاسي ، وسكرتيرها محمد عزة دروزة . وقد وضعت اللجنة مشروع دستور ، وقدمته الى المؤتمر في الدورة الثالثة .

وانعقد المؤتمر مرة ثانية ، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩١٩ ،

بعد ان وافق الانجليز على ان يسحبوا قواتهم من سورية لمصلحة الفرنسيين. وقد أثار انسحـاب الانجليز من سورية هياجـاً ومظاهرات في دمشق ، تعبيراً عن السخط والاستنكار على السياسة الانجليزية الماكرة . وتوترت المشاعر في البلاد وطالب الناس بالاستعداد لمواجهة الاستعمار الفرنسي . أصبح واضحاً الآن اكثر من اي وقت مضى ان « سورية الطبيعية » سوف تُقسّم ، ولذلك فقـد قرر المؤتمر الثاني : الاستعداد للدفاع عن استقلال سورية الطبيعية ووحدتها، واعلان الاستقلال ، وقيام حكومة وطنية مسؤولة . وأصدر المؤتمر بياناً الى الشعب ، طلب منه فيه الاستعداد للدفاع عن الوطن . وقد تطورت الأمور بعد ذلك ، فانسحبت الحاميات الانجليزية عن سورية الحالية،وخطف الانجليز ياسين الهاشمي قائد الجيش العربي،ونقلوه الى فلسطين ؛ ثم بدأت الثورة المسلحة ضد الافرنسيين في تلكلخ .

وكان فيصل غائباً عن البلاد ، خلال هذا كله . ولمـا عاد في اواسط كانون الثاني سنة ١٩٢٠ ، كان بجعبته مشروع اتفاق فيصل–كلمنصو الذي وقعه فيصل بالأحرف الأولى . وكان الاتفاق اعترافاً بتجزئة سورية الطبيعية ، وخضوعاً لكل المطالب الفرنسية السياسية والاقتصادية . ولكن فيصل حاول ان يقنع الناس بقبوله . انقسم الرأي العام ، بما فيه الساسة ، الى اتجاهين ، احدهما يدعو لقبول الاتفاق ، إذ لا سبيل غيره ، والآخر يرفض الاتفاق ، ويعتبره تراجعاً وهزيمة . وكان فيصل على رأس الاتجاه الأول ، بينما كانت العربية الفتاة وحزب الاستقلال والمؤتمر على رأس الاتجاه الثاني . ولم يكون هنالك بدّ من دعوة المؤتمر لاتخاذ موقف من الوضع الجديد. واجتمع المؤتمر في السادس من آذار سنة١٩٢٠ ليقرر اعلان سورية الطبيعية دولة ملكية نيابية دستورية ،واعلان فيصل ملكاً عليها . وقد وقع كل اعضاء المؤتمر على القرار ، ورفعوه الى فيصل . قبل فيصل بقرار المؤتمر، واعلن يوم الثامن من آذار على الجماهير المحتشدة في ساحة المرجة . وأصبح المؤتمر بعد اعلان الاستقلال المجلس النيابي للدولة الجديدة ، التي عاشت اربعة أشهر ونصف ، بعد اعلان استقلالها .

وفي فلسطين بالذات ، جرت محاولة لعقد مؤتمر فلسطيني ثانٍ ، ولكن السلطات حالت دون ذلك (كان المؤتمر سينعقد في يافا ، شباط ١٩٢٠) . إلا ان الجماهير كانت تغلي بالحقد والغضب . وانفجر هذا الحقد ، وهذا الغضب في احتفالات النبي موسى في الرابع من نيسان سنة ١٩٢٠ ، حيث تحول الموسم الى مظاهرات استمرت اربعة ايام ضد الاستعمار البريطاني ، والحركة الصهيونية . وحدثت اشتباكات بين العرب من جهة واليهود والبوليس من جهة أخرى ، استشهد فيها اربعة عشر عربياً ، وجرح ثلاثة عشر . أثناء هذه المظاهرات برز زعيم للحركة الوطنية في فلسطين ، هو رئيس بلدية القدس الذي عينه ألنبي سنة ١٩١٧ ، موسى كاظم الحسيني. ذلك أنه خرج وخطب بالمتظاهرين عندما مروا بدار البلدية ، فما كان من الانجليز إلا ان أقالوه من منصبه . وبهذه المناسبة ، ظهر على مسرح العمل الوطني شاب آخر،هرب بعد الاصطدامات الى دمشق عن طريق شرق الاردن ، وحكم عليه غيابياً بالسجن مدة طويلة ، هذا الشاب هو أمين الحسيني ، القائد المقبل للحركة الوطنية .

لقد كانت هذه الاحداث أول تعبير دامٍ عن الغليان الشعبي الذي كان يزداد كل يوم حدة . ولكنه كان انفجاراً موضعياً محدوداً . وفي الوقت عينه ، بدأت حركة مسلحة ضد الانجليز في سمخ على الحدود السورية ، إلا أنها توقفت قبل أن يتاح لها الانتشار . وكان سقوط الحكم العربي في سورية من اسباب سقوطها .

كان استيلاء الفرنسيين على دمشق، وسقوط الحكم العربي فيها حدثاً مربكاً ومذهلاً لعرب فلسطين عامة ، والعناصر النشيطة من قياداتهم التي شاركت في بناء هذا الحكم والدفاع عنه . ولكن ما حدث لم يدفع المكافحين الى الاستسلام. فقد تداعى رجال الحركة الوطنية الى عقد مؤتمر ثالث في حيفا ، في آذار من سنة ١٩٢١ . وقد عقد المؤتمر في موعده ، فأقر ميثاقه السابق ، وانتخب لجنة تنفيذية ، تتابع تنفيذ القرارات ، برئاسة موسى كاظم الحسيني ، وعضوية كل من الحاج توفيق حماد والشيخ سليمان التاجي الفاروقي وعارف الدجاني وعمر البيطار ويعقوب فراج والفرد روك وآخرين . وقد اضاف المؤتمر تعديلاً اساسياً

على ميثاقه ، يحلو لمحمد عزة دروزة أن يسميه طفيفاً ، هذا التعديل هو المطالبة بقيام حكومة فلسطينية مستقلة ، وهو ما طلبته الحكومة البريطانية بعد المؤتمر الاول . ماذا كان الدافع لمثل هـــذا التغيير ؟ هل كان الدافع مجرد رد فعل لسقوط الحكم العربي في دمشق ؟ لقــد كان سقوط الحكم العربي في دمشق سبباً مباشراً ، اما السبب الحقيقي فهو محاولة العناصر القائدة في الحركة الوطنية أن تسوّي ما بينها وبين بريطانيا ، لعلها تصل عن هذه الطريق التي رأتها أسهل من الطريق الاخرى الى السلطة السياسية . وقد أجرت اللجنة اتصالاً مـــع المستر تشرشل، وزير المستعمرات البريطاني الذي قام بزيارة للقاهرة والقدس حينذاك، ولكن تشرشل استعمل الاسلوب البريطاني في الخـــداع والمماطلة ، فلم يجدِ الاتصال به فتيلاً .

وانفجرت يافا في أوائل أيار من العام ذاته . كان الانفجار هذه المرة أعنف من انفجار القدس ، وقد دام خمسة عشر يوماً ، وامتد الى مدن أخرى . وكان عدد القتلى العرب ١٥٧ والجرحى ٧٠٥ ، وقــد زاد عدد القتلى اليهود على القتلى العرب . هزت الثورة الحكومة البريطانية ، فشكلت لجنــة للتحقيق ، عرفت باسم لجنة هايكرافت ، وهو اسم رئيسها الذي كان يشغل وظيفة قاضي القضاة في فلسطين ؛ لتدرس اسباب الثورة وظروفها . وكأن بريطانيــا كانت تجهل الاسباب التي أدت الى هذا الانفجار . وقـــد اهتدت اللجنة الى الاسباب التي كانت : نمو المشاعر القومية عند العرب،ومقاومة السياسة الاستعمارية الصهيونية .

وفي حزيران من العام ذاته ، عقد المؤتمر الرابع في القدس، فلم يأتِ بجديد. كل ما فعله هو أنه أيّد ما أقرته المؤتمرات الثـلاث السابقة ؛ وقرر ارسال وفد الى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني . ان قادة الحركة الوطنيـــة الذين قابلوا تشرشل وزير المستعمرات في القــاهرة والقدس قبـل هـــذا التاريخ ، وسمعوا منه بوضوح أن موافقة الحكومة البريطانية على قيام حكومة مستقلة في فلسطين ، يعني تخليها عن التزاماتها إزاء اليهود ، وان هــذا مستحيل ؛ أرادوا ان يطرقوا ابواب لنــدن مباشرة ، داعين لقضيتهم . مكث الوفد في لندن

قرابة عام يتصل ويقابل ويناقش ، واستطاع ان يقنع بعض الاوساط بوجهة النظر العربية ، حتى ان مجلس اللوردات البريطاني أوصى الحكومة البريطانية باعادة النظر في سياستها إزاء فلسطين . الا ان الحكومة البريطانية ، المتآمرة مع الصهيونية العالمية ، لم تعر التوصية اهتماماً ، واصدرت سنة ١٩٢٢ الكتاب الابيض ، محاولة فيه تضليل العرب ، باقناعهم ان تصريح بلفور « لا يتضمن أمراً يوجب تخوف سكان فلسطين العرب » ؛ علماً بأن ما جاء في الكتاب الابيض يفضح المؤامرة الانجليزية – الصهيونية . فلقد جاء في الكتاب : « ان حكومة جلالته تلفت النظر الى الواقع بان احكام تصريح بلفور ، لا ترمي الى تحويل فلسطين برمتها الى وطن قومي لليهود ، وانما انشاء وطن لهم فيها... » ويضيف الكتاب : « وان الوطن القومي لا يعني فرض الجنسية اليهودية على اهل فلسطين اجمالاً ، وكل ما يعنيه ان يصبح لليهود في فلسطين مركز يكون موضع اهتمامهم وفخرهم من الوجهتين الدينية والقومية ... »[٦١] . ان الكتاب الابيض لا يدل على اي تحسن في موقف الحكومة البريطانية ، بل يدل على الاصرار في الاستمرار بتنفيذ المؤامرة .

وخلال وجود الوفد في لندن ، استقرّ رأي الادارة البريطانية في فلسطين ، على انشاء مجلس تشريعي ، مؤلف من اثنين وعشرين عضواً ، يكون عشرة منهم من اعضاء المجلس الاستشاري الذي ألّفه المندوب السامي سنة ١٩٢٠ ، وهؤلاء العشرة موظفون بريطانيون في الادارة الاستعمارية ، ويكون الاثنا عشر الآخرون منتخبين ، على النحو التالي : ثمانية من المسلمين ، واثنان من كل من المسيحيين واليهود . وقد أرسل المشروع الى لندن لمباحثة الوفد فيه .

ولكن الوفد الذي ذهب من اجل الاستقلال ، وقيام حكومة فلسطينية رفض المشروع . لان اكثر من نصف المجلس كان من الانجليز واليهود ، ولأن صلاحيات المجلس كانت استشارية ، ولأن المجلس كان محروماً من حق التصويت في الامور الهامة كالهجرة والميزانية والضرائب والاراضي . وكان المشروع يخوّل المندوب السامي حق تعطيل المجلس وحله ، واصدار القوانين التي يريد

دون اعتبار آرائه وقراراته. ولم يكن غريباً ان يقبل اليهود بمثل هذا المشروع.

حدثت مفاجأة خلال وجود الوفد في لندن ، فقد أبرق نفر من « الزعماء » الى لندن ، زاعمين أن الوفد لا يمثل البلاد . من هنا بدأت العائلات والوجاهات والزعامات في فلسطين صراعها من أجل الزعامة والاثراء. ولم يكن هذا الصراع ابن الساعة ، فهو وليد الأوضاع شبه العشائرية ، والحكم العثماني ، ولكنه بـدأ يذر قرنيه الآن ، منسجماً مع السياسة الانجليزية — الصهيونية . كانت بعض العائلات والزعامات قـد أخذت تكيّف نفسها مع الاحتلال طامعة بالسلطة والمنافع التي يدرها لهـا هذا التكيّف . وكانت بعض العائلات والزعامات قد كيّفت نفسها مع الحركة الوطنية لتجني مكاسب الاستقلال فيما بعد . تزعمت عائلة النشاشيبي الشركسية الأصل الفريق الأول ، بينما تزعمت عائلة الحسيني ، المنتسبة الى حفيد النبي العربي الحسين بن علي الفريق الثاني . وقـد تنافست العائلتان ، وهما من اكبر عائلات القدس ، على خدمة الخلافة العثمانية من قبل . واستطاعت عائلة الحسيني أن تبرز خلال القرن التاسع عشر . وان تحصر منصب الافتاء ونقابة الاشراف فيها[٧] . وعندما دخل الانجليز فلسطين فكروا في الاستفادة من هذا التنافس فعين الجنرال ألنبي زعيم آل الحسيني ، موسى كاظم الحسيني ، رئيساً لبلدية القدس بعـد الاحتلال البريطاني مباشرة[٨] . وحين خطب هـذا بالمتظاهرين سنة ١٩٢٠ أقالته الادارة البريطانية من منصبه ، وعينت بدلاً منه زعيم الأسرة المنافسة راغب النشاشيبي . وقد قبل الأخير المنصب ، مع أن سلفه طرد منه بسبب وطنيته . وحين خرج موسى كاظم الحسيني من بلديـة القدس أصبح زعيماً لفلسطين ، اختـاره المؤتمر الفلسطيني الثـاني لرئاسته ، ولرئاسة لجنته التنفيذية . وهكذا قـاد التنافس الشخصي والمصلحي آل النشاشيبي الى بدء عملية معارضة سياسية ، لخدمة الانجليز والصهيونية . وسنرى أن هذا الصدع الذي كشف عن نفسه بهذه المناسبة ، سوف يتحول الى صراع حاد دامٍ خطر ، يهدد البلاد بأفظع العواقب .

عندما عاد الوفد من لندن سنة ١٩٢٢ في آب ، عقد المؤتمر الخامس في نابلس ،

المدينة المتأججة العنيفة . وبدلاً من أن يعود الوفد خائباً ، بسبب الكتاب الأبيض ، عاد آملاً مؤملاً ، معتقداً بأن دعايته واتصالاته قد فعلت فعلها ، ما دام مجلس اللوردات قد اتخذ توصيته المذكورة آنفاً . ولقد بيّن اعضاء الوفد للمؤتمر ما قاموا به ، والتجاوب الذي وجدوه في بعض الأوساط الانجليزية ، وذكروا أنهم على اقتناع بضرورة مواصلة الكفاح ، لأن هذا وحده هو الكفيل بتحقيق الاهداف . وقد اعتبروا أن مقاطعة المشروع المقترح بانشاء المجلس التشريعي ، هو خير رد على السياسة الانجليزية التي تعمل على تخدير العرب بمشاريع مضللة كمشروع المجلس التشريعي . ان البلاد تريد الاستقلال ، بينما يُقدّم الانجليز مجلساً تشريعياً لا أهزل ولا أعقم . ورَفْضُ هذا المشروع لا يفشل محاولات التغرير الانجليزية فحسب ، بل يفتح للحركة الوطنية العربية في فلسطين سبل النجاح . ولقد قرر المؤتمر مقاطعة المجلس التشريعي ، ورفض الدستور الذي وضعته السلطات، والاستمرار في النضال من أجل تحقيق أهداف الميثاق . ورؤي – كما جرى في المؤتمرات السابقة – ان تنبثق عن المؤتمر لجنة تنفيذية لتقود نضال الشعب ، وتنفذ قرارات المؤتمر ، وأهمها مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي . وانتهى المؤتمر بقسَم تعاهد فيه المؤتمرون على العمل من اجل تحقيق أهداف الميثاق .

أفشلت المقاطعة العربية مشروع المجلس التشريعي ، ولكن المعارضة التي نشأت كانت ترى غير هذا الرأي . إنها ترى – زحفاً على السلطة وتحقيقاً لمنافع ومصالح – قبول المجلس التشريعي ، والتعاون مع السلطات الانجليزية واليهود . وحين فشل مشروع المجلس ، وجد الانجليز من بين هؤلاء من يرضون أن يصبحوا أعضاء معينين في مجلس تشريعي ، يعينه المندوب السامي ، اكثريته من الانجليز واليهود . وكان راغب النشاشيبي من بين هؤلاء ، كما كان من بينهم عبد الفتاح السعدي ممثل عكا في المؤتمر السوري . ويمثل هؤلاء عائلات فلسطين ووجاهاتها ، وهم عدا من ذكرنا اسماعيل الحسيني وعارف الدجاني ، ومحمود أبو خضره ، وسليمان طوقان ، وسليمان ناصيف ، والدكتور حبيب سالم والشيخ فريح أبو مدين . إلا أن موقف جماهير الشعب أجبر عشرة

من الاثني عشر عضواً أن يستقيلوا ، بينما أصر اثنان من القدس ، احدهما راغب النشاشيبي ، على الاستمرار . غير أن استقالة عشرة من الاعضاء أحرج الادارة الاستعمارية فألغت المجلس التشريعي منتخباً ومعيّناً . ولقد كان فشل تجربة المجلس التشريعي انتصاراً جزئياً للحركة الوطنية العربية في فلسطين ، زاد من ثقة الجماهير في قدرتها على مجابهة التآمر الاستعماري — الصهيوني ، وجعل الانجليز والصهيونيين يبحثون عن وسائل أجدى لمجابهة الحركة الوطنية .

أخذ الوطنيون يفكرون — بعد فشل المجلس التشريعي — في التقدم الى الامام . وكان اول ما فكروا بعمله في هذا السبيل هو عدم دفع الضرائب للسلطة الاستعمارية . أصبح الموضوع حديث الساعة .

حاولت الادارة البريطانية ان تستمر في الخداع ، فاقترحت عام ١٩٢٣ مشروع وكالة عربية ، مماثلة للوكالة اليهودية . وقد رفض العرب هذا المشروع ، وقدم رئيس اللجنة التنفيذية ، موسى كاظم الحسيني ، مذكرة للمندوب السامي بتاريخ ٩ تشرين الثاني، بيّن فيها الاسباب التي حدت بالعرب الى رفض المشروع، وجاء في المذكرة : « ان الغاية التي ينشدها عرب فلسطين ليست وكالة عربية مشابهة للوكالة المنصوص عنها في المادة الرابعة من صك الانتداب ، انما الذي يطلبونه ، ولا يقبلون عنه بديلاً ، هو الاستقلال الذي جاهدوا في سبيله منذ زمن طويل ، ووعدتهم به بريطانيا العظمى وحلفاؤها ، والذي انضم العرب من أجله الى جانب الحلفاء أيام الحرب الكونية ، واشتركوا فيها » . وأضافت المذكرة : « ان الاقتراح القائل بأن العرب يجب أن يشتركوا في الادارة بوساطة وكالة عربية ، ومساواتها في ذلك بالوكالة اليهودية ، وتصريح فخامتكم بأن في تنفيذ هذا الاقتراح تقدماً كبيراً نحو تحقيق مطالب العرب في فلسطين ، فانهما جديران بالدهشة والاستغراب الكبيرين . اذ ان العرب قد رفضوا من قبل قبول المجلس التشريعي والمجلس الاستشاري اللذين لهما من الصلاحيات والسلطات ماهو اكثر بكثير ممّا للوكالة . وانه لمن المستحيل على العرب ، أصحاب فلسطين ، أن يقبلوا مساواتهم باليهود الدخلاء . فضلاً عن أن اسم

(الوكالة العربية) يبيّن للعرب أنهم غرباء في وطنهم وبلادهم [٩] » . وصادف ان اتفقت وجهة نظر لجنة الانتدابات الدائمة مع وجهة نظر عرب فلسطين ، فاضطرت الحكومة البريطانية ان تسحب العرض،دون ان تقدم مشروعاً آخر .

كان الصراع بين عائلات فلسطين قد اشتدّ وامتدّ ، من خلال التنافس على مواقع السلطة والنفوذ. ففي سنة ١٩٢١ توفي الشيخ كامل الحسيني،مفتي القدس ، فطرحت مسألة خلافته . وقد هيأ أخوه أمين نفسه للمنصب . وكان قد عاد الى القدس بعد ان عفا عنه المندوب السامي ، وألغى الحكم الصادر بحقه . لم يكن امين رجل دين ، ولكنه كان قد درس في الأزهر وبدار الدعوة والجهاد التي أسسها رشيد رضا [١٠] .وحين أصبحت مسألة خلافة أخيه في الافتاء مطروحة سافر الى الأزهر فحصل على درجة العالمية، ثم ذهب الى مكة حاجاً. وليستكمل المظاهر اللازمة ، خلع الطربوش ولبس العمة ، وأطلق لحيته . وعلى الرغم من ان عائلة الحسيني احتكرت منصب الافتاء اكثر من قرن ، وهو عرف شائع كان منتشراً في البلاد العربية، وشمل وظائف ومشيخات وغير ذلك، فقد جرت العادة ان يتم الاختيار من خلال هيئة صغيرة ، تضم بعض مشايخ الحرم المتفقهين والاعضاء المسلمين في بلدية القدس . كان رئيس بلدية القدس في هذا الوقت راغب النشاشيبي – كما ذكرنا – فأراد ان يوسع نفوذه ، ونفوذ عائلته والمتعاونين معه، ولذلك رشح لمنصب الافتاء منافساً قوياً للحاج امين هو الشيخ حسام الدين جارالله. ولما كان مسيطراً على البلدية استطاع ان يضمن اصوات اعضائها لمرشحه، فنال عدداً من الاصوات اكثر مما نال الحاج الأمين . وحين رفعت الأسماء الى المندوب السامي ، اختار الحاج امين دون غيره مع انه لم يكن من بين الثلاثة الموضوعين على لائحة الاختيار بل كان الرابع. لماذا اختار المندوب السامي الحاج أمين؟هنالك عدد من التقديرات ربما كان بعضها أو كانت كلها هي السبب. وهذه التقديرات هي :

أولاً : كانت عائلة الحسيني تتوارث هذا المنصب ، وكانت في الوقت نفسه تقوم – ممثلة بشخص زعيمها موسى كاظم الحسيني – بدور هام في قيادة الحركة

الوطنية . وقد قام الحاج امين نفسه بدور فعّال في ثورة القدس السالفة الذكر ، وكان يهم الانجليز إرضاؤها وكسبها .

ثانياً : كان التنافس التقليدي بين آل الحسيني وآل النشاشيبي ثروة يمكن ان يستغلها الانجليز في تمزيق الحركة الوطنية وشق الصفوف . ولما كانوا قد عينوا راغب النشاشيبي رئيساً لبلدية القدس ، فقد أرادوا ان يخصوا عائلة الحسيني بمنصب الافتاء ، حفظاً للتوازن ، وزيادة لعوامل التنافس ، واشغالاً للعائلتين وانصارهما .

ثالثاً : اعطاء الحاج امين وظيفة كبيرة مسؤولة ،تدفع السلطة نصف راتبها على أمل ان يتكيف مع الوضع الجديد ، ويصبح من احلاس السلطة .

رابعاً : كان الانفجار الذي حدث في يافا قد احدث شعوراً من المرارة ، وقاد الى تأزم الموقف إزاء السلطة . وربما ظنت السلطة ان تعيين الشاب الوطني أمين الحسيني في منصب الافتاء يقود الى شيء من الانفراج الذي يفسح المجال لطرح المشاريع المشبوهة ، مثل مشروع المجلس التشريعي .

مهما كان السبب ، على كل حال ، فإن تعيين الحاج امين الحسيني في هذا المنصب زاد من حدة الصراع ، وأشعر كل فريق من الفريقين ، بأن عليه ان يتخلص من خصمه . ولقد كان تعاون راغب النشاشيبي ومؤيديه مع سلطات الاحتلال ، يساعدهم على تجميع الزلم والانصار ، كما كان في الوقت ذاته يدفع جماهير الحركة الوطنية لمعاداتهم ، وتأييد الحاج امين الحسيني .

وقد عمّ الصراع في السنة التالية ،عندما جرت انتخابات المجلس الاسلامي . لم تكن هذه الانتخابات محصورة في هيئة صغيرة،كما هي الحال في اختيار المفتي، بل تشمل كل الذكور المسلمين الراشدين في فلسطين . وكان اجراء انتخابات واسعة النطاق كهذه،من اجل انتخاب أربعة أشخاص،للاشراف على المؤسسات الوقفية ، سبباً في تمزيق البلاد من اقصاها الى اقصاها . لقد كشفت المعركة الولاءات ، كما أعادت تصنيف الناس ، مؤقتاً ، من خلال تحالفاتهم . لقد انضم

أناس الى المعارضة [١١] كانوا من قبل أعداءها ، وانضم أناس من المعارضة الى جبهة المفتي ... الجبهة الوطنية . وكانت تملي مثــل هــذا التحوّل في الولاءات مصالح وحزازات وانقسامات تقليدية كالصراع القيسي –اليمني . كان بالطبع لكل من الفريقين مرشحون ، وكان كل منهما يسعى لفوز جبهته . ولم تكد نتيجة الانتخابات تعلن حتى حكمت محكمة العدل العليا ببطلانها. وقررت السلطة ان تعيّن مجلساً بدل المجلس المنتخب. وهنا وقف المجلسيون ضد التعيين، وتعاهدوا على رفضه . وعندما أعلنت السلطات اسماء اعضاء المجلس المعيّن ، واكتشفوا أنه لمصلحتهم قرروا قبوله .

أصبح الحاج امين ، ومنصب الافتاء في يمينه ، ورئاسة المجلس الاسلامي في يساره ، أقوى رجل في فلسطين نفوذاً وإمكانات . فهو من الناحية المعنويــة والأدبية صاحب الحل والربط في الشؤون الدينية الاسلامية . انه إمام الائمة في فلسطين . ومما يزيد في أهمية هذا المنصب أنه – بعد الاحتلال البريطاني – غير خاضع لسلطة أعلى كما كانت الحال في أيام الدولة العثمانية . ثم ان منصبيه يخولانه إمكانيات بلا حدود . ذلك أن أئمة المساجد ومأذوني الانكحة مرتبطون به ، كما ان الاوقاف الاسلامية أصبحت تحت تصرفه. ونظراً للأهمية التي علقها العرب على المجلس الاسلامي ، ولارتباط معركته بالمعركة الوطنية ، فقد عُدّ الفوز في السيطرة عليه انتصاراً وطنياً. ولما كان العرب محرومين من اية مساهمة في إدارة أنفسهم ، اعتبروا المجلس الاسلامي نوعاً من الادارة الذاتية ضمن الدولة ، حتى ولو سلبته الدولة بعض صلاحياته . ودفع هذا الشعور الحاج امين الى « التوسع في المظاهر والدعاية والاتصالات والمراسم الداخلية والخارجية » [١٢] . قاد هذا كله الى ان يشتد تخوف المعارضة، وتزداد مقاومتها، من خلال الالتصاق بالسلطة، وحشد الزلم والأنصار . « وهكذا كان في فلسطين سنة ١٩٢٠ منظر كريه بائس ومحزن ومؤسف معاً، اختلط فيه الحابل بالنابل، وتساند فيه المخلص مع المغموز، وفسدت فيه المقاييس وانحطت الاذواق والاخلاق ، وضاع المنطق والايمــان ، وتوطدت اكثر من اي وقت الحزبية الشخصية والمحلية العمياء حتى صارت هي

الناظمة لصلات الناس ، وحق معنى الكلمة المأثورة في مثل هذه الفتن الأهلية ، وكون قاتلها ومقتولها في النار على الجميع » [١٣] كما يقول محمد عزة دروزة .

عقد في اكتوبر من سنة ١٩٢٥ المؤتمر السادس ، وكانت اهمية المؤتمر السادس تنحصر في أنه أقر سياسة الامتناع عن دفع الضريبة لسلطات الاحتلال . ولكن الظروف لم تكن مؤاتية لتطبيق مثل هذا القرار الثوري. ذلك أن اعداء الحركة الوطنية ، أخذوا ، يحركهم الانجليز والصهاينــة ، يعملون من أجـل مزيد من الشقاق ، وانطلاقاً من اعتبارات مختلفة . وكان في البلاد تكتلان ، هما الحركة الوطنية وحركة المعارضة فأصبحت هنالك تكتلات معارضة. نشأ الحزب الزراعي على أساسين : اولهما : التفريق بين المدينة والريف ، وثانيها : المطالبة بتحسين حالة الفلاح . وهاتان القضيتان حساستان وهامتان بالنسبة للفلاح في فلسطين ، « فأفندية » المدينة يستغلونه ويحتقرونه فعلاً . وهو فوق ذلك في وضع مادي لا أسوأ ولا أردأ . ودعاية من هذا النوع قد تجد أذنا مصغية في بعض الأوساط الفلاحية . وكان من الممكن ان تفصل الحركة الوطنية عن قاعدتها الكبيرة والمخلصة والمكافحة ، الفلاحين ، ولكن زعامة هـذا الحزب ، ممثـلة في بعض مثقفي الفلاحين الطامحين ووجوههم ، كانت زعامة مرتزقة لا توحي بالثقة . ثم ان صلات هؤلاء بموظفي السلطة ، واستجابة السلطات لبعض مطالب قادة الحزب كشفتهم وعزلتهم ،ولكنهم واظبوا على بث دعايتهم . ونشأ أيضاً حزب سمي الحزب الوطني ، برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي . وكان نشوء هذا الحزب نتيجة تخطيط المستر كلايتون السكرتير العام في فلسطين . كان كلايتون وهو خبير بالشؤون العربية على علاقة بشخصيات من وجوه فلسطين وأعيانها ، فأقنعهم بإنشاء حزب سياسي ، يعتمد اسلوب « خد وطالب » ، على أساس ان مثل هذا الحزب يستطيع ان ينجز للقضية الوطنية مـا لا يستطيع ان يحققـه اسلوب الحركة الوطنية... اسلوب المقاطعة والمقاومة. وكانت تحرك المشتركين في هذا الحزب منافع ومصالح ، ولذلك فقد كنت تجد بينهم رؤساء بلديات ، واعضاء لجان حكومية ، واعضاء سابقين في المجلسين التشريعي والاستشاري ،

وانضم اليهم أشخاص من المحسوبين على الحركة الوطنية. وكان هؤلاء لا يؤيدون سياسة المقاطعة من قبل. إلا ان صلات القائمين على هذا الحزب مع الانجليز واليهود، واشتغال بعض رجاله بالسمسرة (بيع الاراضي لليهود) لم يهيء امامه سبل الانتشار. ومع هذا فقد ظلت السلطات على اتصال بقادة هذا الحزب، والحزب السابق. ويعترف المستر كش بالمساعدات المالية والمعنوية التي قدمها الصهيونيون لمثل هذه التكتلات، كما يعترف كش بأنه كان صلة الوصل بين هؤلاء والصهيونيين (١٤).

كانت لهذا الوضع نتائج سيئة على القضية عامة، إذ إن الصراع الشخصي على القيادة، وتنابذ الزعامات والشخصيات، ونشوء التكتلات المخربة المضللة، عطّل فعاليات القيادة الوطنية، وقاد الى البلبلة والقرف. وفي هذا الجو أخذ دعاة التعاون مع الانجليز يكشفون عن وجوههم علناً، معتبرين ان تعاملهم مع الانجليز، وحتى اليهود، لا يشكل مساساً بوطنيتهم. وقد استغل «السماسرة» هذه الفرصة الذهبية، فراحوا يعقدون الصفقات دون ان يخافوا شيئاً.

كانت هذه الفترة ثقيلة على نفوس المخلصين، وحازّةً في نفوسهم. فهم يشعرون ان العدو يبتلعهم ومع هذا يجدون قادتهم يبحثون عن مصالح ومنافع، ويتصارعون على كراسي الزعامة، ومواقع الوجاهة. هنا بدأ البحث عن حلّ. وقد اتضح منذ البدء اتجاهان، الاول: يرفض القيادات الموجودة، لعجزها وفشلها وانتهازيتها، والثاني: يدعو الى التعاون والاخلاص والتفاني. كان الاتجاه الثاني، هو الاتجاه الاكثر انتشاراً... اتجاه الناس العاديين الذين لم يدركوا طبيعة قياداتهم، والذين ظنوا بأن المسألة مسألة هداية، وليست مسألة «تكوين»، وان الوعظ والضغط قد يُفيدان. كان هذا الموضوع موضوع نقاشات واسعة النطاق، اشترك فيها كل مواطن تهمه قضية بلاده. وقد قرر فريق من شباب نابلس ان يثير الموضوع على مستوى عام ومسؤول، فوجه رسائل الى الصحف والسياسيين والعاملين في الحقل الوطني، تشير الى «الحالة السيئة التي تعانيها البلاد اليوم» وتذكر التطاحن: «من اجل نفوذ وهمي

لا قيمة له ، بالنسبة الى قضية البلاد المقدسة » . وبعد ان تطرح الرسالة تحوّل قضية المجلس الاسلامي « عن كونها قضية اسلامية داخليـة » تسأل الاشخاص المعنيين عما اذا كانوا يوافقون: « على ان يدعى لعقد مؤتمر وطني في أقرب وقت، ليبحث في انجع دواء يخلصنا من حالتنا الحاضرة ، ويأتمر على طريقة حازمـة تعود بالبلاد الى سيرتها الاولى من اتحاد ووفاق » . ارسلت مثلاً ، هـذه الرسالة الى جميل البحري ، رئيس تحرير مجلة الزهرة بحيفـا ، فكان جوابه : « لا نتهم احداً بالخيانة ، لان الخيانة كلمة كبيرة لا يقوى أحد منا ، بل وليس من حقه ان يلصقها بأحد كائناً من كان . الكلُّ وطني ، وفي قلب الكل بزرة الوطنية ، ولا اعتقد ان الانسان مهما سفلت طينته وحطت كرامتـه ، يفضل الغير على نفسه . والانانية في الوطنية محمودة، انما لكل طريقة في خدمته ، ولكلٍ وجهة نظر في جهاده ، وهذا هو سبب الخلاف الدائم بين الصفوف ، خلاف نظريات فقط . اما الجوهر فالكل فيه على دين واحد ، دين الوطنية الحقة . ولذلك من السهل جداً – بقليل من التضحية ، وبرغبة حقيقية في التفـاهم ، وفي تقريب النظريات بعضها من بعض – إزالة الخلاف ، واعادة الميـاه – كما يقول المثل – الى مجاريها ، وهي الأمنية التي تصبو اليها قلوبنا » . امـا انعقاد المؤتمر ، فهو يحبذه ، « على أن يؤلف من الامـة جمعـاء من غـير ما تفرقة بين جمعياتهـا واحزابها » (١٥) .

ان هذا الجواب يدلنا على عقم هذا الاتجاه ، الذي لا يرفع تهمة الخيـانة عن الخونة فحسب ، بل يعتبر ان خيانتهم اجتهاد، وان الفرق بينهم وبين المخلصين هو خلاف على النظريات فقط . ولذلك فالقليل من التضحية والرغبة الحقيقيةفي التفاهم ، وفي تقريب النظريات بعضها من بعض ، كافٍ لان يتفق القـادة ، ويعملوا لمصلحة الوطن . اذا قصد بهذا الكلام طبقة « الزعامات والوجاهات » في فلسطين ، وليس افراداً منهـا فقط ، فهو صحيح . ان مصلحتهـا واحدة ، وان اختلاف فئات منها قابل للتسوية بقليل من التضحية . ولكن هذا لا ينفي ان يكون بعض افراد من هذه الطبقة خونة بالمعنى العـادي للخيانة . ولا بد

من الاشارة هنا الى ان هذا التفكير هو تفكير الطبقة شبه الاقطـــاعية شبه البرجوازية [١٦] في فلسطين ، وتفكير حواشيها واتباعها . وقد عملت هي على ترويج هذا التفكير في صفوف الجماهير حتى لا تؤدي تناقضاتهـا ونزاعاتهـا الى اكتشاف طبيعتها ، وبالتالي عزلتها وانهيارها .

حين بلغت الامور هذا الحد من التدهور ، تحرك الانجليز قاصدين اختبـار مدى استعداد قادة الحركة الوطنية للتفـاهم . أخبر هؤلاء ، عن طريق بولس شحاده صاحب جريدة مرآة الشرق ، بعض قادة الحركة الوطنيـــة بأنهم على استعداد للتباحث معهم في سياسة الانتداب بفلسطين ، وفي امكانيـات اعادة النظر فيها وتعديلها . ولم يخيّب الوطنيون أمل ميلز مساعد السكرتير العـــام لحكومــة الانتــداب في فلسطين . لقد تجمعوا واختـــارزوا نفراً منهم لمقابلة المذكور ، هم بالاضافة الى بولس شحاده محمد عزة دروزة ومعين الماضي ورشيد الحاج ابراهيم وعمر الصالح البرغوثي ورفيق التميمي . لم يكن هؤلاء من اعوان الانجليز ، ولا كانوا من جبهة راغب النشاشيبي ، بل كانوا من جبهة المفتي وكاظم الحسيني ، ومن ابرز قادة الحركة الوطنيــة . اجتمع هؤلاء مع ميلز اربـع مرات خلال اسبوع واحـد ، وكان ذلك في اواسط تموز سنة ١٩٢٦ . ماذا دار في هذه الاجتماعات ؟ ان محمد عزة دروزة يكفينا مؤونة التكهن اذ انه يقدم لنـا تفاصيل ووثائق عن هـذه الاجتماعات [١٧] . يقول محمد عزة دروزة : « وقد جرى البحث حول الاسباب التي تمنع العرب من التعاون مع الحكومة ، وخاصة فيما اخذته على عاتقها من انشاء الوطن القومي ، وما ينطوي فيــه من تعارض لمصالح العرب واخطار لكيانهم ، وقالوا فيما قالوا ان التعـــاون المطلوب يتوقف على تعديل الدستور على الأقل ، بحيث يرفع منه كل نص يتصل بتصريح وعد بلفور ، ويدخل عليه نصوص تيسر قيام حكم وطني برلماني ، يشترك فيــه الفلسطينيون بنسبة عددهم ، ويمهد لقيام كيان سياسي فلسطيني لم يقم الى الآن ، كما قام في امثال فلسطين من البلاد العربية ، وينتهي الى انهاء عهد الانتداب ، وابداله بمعاهدة على ما جرى في العراق » . ويضيف محمد عزة دروزة : «وكانت

مقترحاتهم متسامحة معتدلة لان الحالة الروحية ، وفتور الحركة الوطنية كانت تملي الرغبة في الحصول على شيء ما » . ما هو « الشيء ما » هذا ؟ لن نعود هنا الى مذكرة المستر ماز التي بناها على المذاكرات ، بل سنعود للمذكرة التي قدمها الفريق المشار اليه ، تصحيحاً لمذكرة ماز الآنفة الذكر ، وعلى تعليقات محمدعزة دروزة عليها . لا تطالب المذكرة بجلاء ولا استقلال، ولا تطرح موضوع ايقاف الهجرة مباشرة . انها :

اولاً: تحاول ايجاد صيغة مقبولة لبقاء الانتداب واشتراك الاهلين في الحكم. ويذكر محمد عزة دروزة أن صيغة الاقتراح التي قدموها في هـذا الصدد هي : « اننا نعلم ان حكومة جلالة الملك البريطانية مرتبطة بتعهدات دولية بما يتعلق بفلسطين . فنحن نطلب من الحكومة المشار اليها ان تحدد مسؤولياتها ، وتضع تحفظاتها في ذلك بحيث لا يوضع في فلسطين تشريع ما يناقض او يخل بهـذه التحفظات والمسؤوليات. ثم بعد ذلك تمكن اهالي فلسطين علىاختلاف طوائفهم من وضع دستورهم بواسطة ممثلين عنهم . وينص في هـذا الدستور على شكل حكومتهم واشتراكهم فيهـا ، وعلى تأليف برلمان يشـترك اشتراكاً فعلياً في التشريع مثلما فعلت الاقطار الاخرى المماثلة لفلسطين كالعراق ولبنان وسوريا. ونحن نعتقد ان هـذا هو الحل المعقول العـادل لقضيـة فلسطين ، والمتفق في الوقت ذاته مع روح الانتداب » . تكشف صيغة هـذا الاقتراح حرصاً شديدا غريباً على عدم المساس بتعهدات بريطانيا الدولية بشأن فلسطين . أليس وعد بلفور أول واخطر هذه الالتزامات ؟ فكيف تقول المـادة (٢) من المذكرة المعـدلة « فأشاروا في البدء الى ان الصعوبة الجوهرية هي موجودة في صك الانتداب ، المبني على تصريح بلفور سنة ١٩١٧ ، وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات دولية قبلت بها . وانما يرغبون في ان لا تتعارض هذه المسؤوليات مـع حقوق العرب المدنيـة والقومية والسياسية والدينية ، وان يشترك الاهالي اشتراكاً فعلياً في سن القوانين وادارة البلاد » . ولكن من المعروف سلفاً ان هذه الالتزامات تتعارض مـع حقوق العرب ، فما

معنى رغبتهم في ألاّ تتعارض ؟ ان المادة (٢) من مذكرة ملز تقول: «فأشاروا في البدء الى ان الصعوبة الوحيدة هي موجودة طبعاً في صك انتداب بُنيَ على تصريح بلفور لسنة ١٩١٧ ، وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات قبلت بها . ولا يرغبون في التعرض لها بل انهم راضون عن اتخاذ ترتيبات دستورية تساعد حكومة جلالة الملك البريطانية على القيام بما عليها من المسؤوليات الدولية ، ما دام الاهالي الفلسطينيون يشتركون اشتراكاً فعلياً في سن القوانين؛الامر الذي هو مستقل تمام الاستقلال عن تلك المسؤوليات». ان المادة (٢) من مذكرة ملز تجعلهم (اي فريق المفاوضين) موافقين على التزامات بريطانيا الدولية بشأن فلسطين ، اما مذكرتهم المعدلة ، فهي لا ترفض هذه الالتزامات،ولكنها ترغب فقط في ألا تتعارض مع حقوق العرب. فلنسجل على جناح من الحركة الوطنية اسقاطها شعار المطالبة بالغاء وعد بلفور والانتداب، وقبولها بالمشاركة في الحكم في ظل الانتداب .

ثانياً : الموافقة على وعد بلفور – كما نص عليه الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ رقم (١٧٠٠) . وتذكر المادة (٣) من مذكرة ملز ان المفاوضين الوطنيين طلبوا « في ان يكون في جملة ما يضاف الى دستور جديد يوضع لفلسطين تفسير السياسة البريطانية الصريح ، كما جاء بها الكتاب الابيض رقم (١٧٠٠) لسنة ١٩٢٢...» ولا يُكذّب محمد عزة دروزة في تعليقه على مذكرة ملز هذه المادة ، كما ان المذكرة المعدلة لا تشير الى الموضوع ابداً . وقد ورد في المادة (٤) من مذكرة ملز ، والمادة (٣) من المذكرة المعدلة ان المفاوضين طالبوا بأن يضاف نص الى الدستور « مفاده ان اهالي فلسطين لم يُستشاروا فيما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية في التعهدات الدولية بشأن بلادهم » . ولكن ما جدوى ذلك ؟ ان كل المعنيين في العالم يعرفون بان شعب فلسطين ليست له اية علاقة بالتزامات بريطانيا الدولية ، وانه قاوم سياسة بريطانيا منذ البدء . وان المطالبة بتسجيل مثل هذا النص ، لا يفيد رفض وعد بلفور رفضاً قاطعاً ، فالذي سُجّل هو عدم استشارة العرب ، ولكن تسجيل عدم استشارتهم لا

يعني رفض التفاهم على هذه الالتزامات .

ثالثاً : ان صيغة الاشتراك في الحكم التي وافق عليها المفاوضون هزيلة جداً ، لا تتجاوز الانضواء تحت لواء الانتداب والعمل معـه . تقول مذكرتهم المعـدلة المادة (٤) « أما فيما يختص بالفصل الثاني من الدستور حول المجلس التنفيـذي ، فهم يقترحون ان يكون فيه اعضاء وطنيون لتأمين الاستفادة من اشتراك الاهالي في الأمور التنفيـذية » . وتقول المـادة (٥) « ان الفصل الثـاني من الدستور في صيغته الحاضرة لا يفي برغبات اهالي البلاد ، وقد اقترحوا ان يكون لفلسطين برلمان يتألف من مجلس اعيان ومجلس نواب والمندوب السامي يظـل محافظاً على هذه الصيغة الى ان يتم انتخاب حاكم وطني عام لفلسطين » . وتقول المادة (٦) واذا كان لا يمكن ان يؤلف مجلس اعيان من الاهالي فقط فهم لا يعترضون على تأليفه من اعضاء موظفين ، واعضاء غير موظفين يختـارهم المندوب السامي من بين اصحاب الكفاءات من اهل البلاد ، على ان تراعى النسبة العددية بين الطوائف وسكان الألوية في الاعضاء المعينين ، وعلى ان يكون هؤلاء الاعضاء ثلثي اعضاء المجلس . ويبقى الاعضاء غير الموظفين في مناصبهم في مدة انعقاد البرلمان التي يقترحون ان تكون لأربع سنوات » . وتقول المادة (٨) « وقـد اقترحوا ان يكون لكل من المجلسين الحق في اقتراح القوانين . على انهم لا يعترضون على ان يكون للحكومة وحدها حق وضع مشروع الميزانيـة ، ومشاريع القوانين الخاصة بما على حكومة جـلالة الملك البريطانية من المسؤوليـات الدولية . اما مشاريع القوانين الاخرى فيجوز وضعهـا وتقديمهـا من قبل الاعضـاء في كلا المجلسين » . وهذه المادة لا تعترف لبريطانيا بحقهـا في التصرف بفلسطين وفق التزاماتها الدولية ، بل تدفع جناحاً من الحركة الوطنية بالموافقة على هذه السياسة ، التي رفضها الشعب ، وقاومها الوطنيون منـذ بدء الاحتلال . ان هـذه الوثيقة هامة وخطيرة ، وهي تدل على مدى استعداد قيادات الحركة الوطنية للمساومة . انهم هنا لم يتهاودوا — كما يقول محمد عزة دروزة — بل سلّموا .

ماذا كان رد المفوض الانجليزي على المذكرة المعدلة ؟

اجاب المستر ملز في ١١/٨/١٩٢٦ قائلاً : « وقد رفعت هـذه المذكرة الى فخامة المندوب السامي ، فنالت لديه الاعتبار التام . وقد سرّ فخامته ان يرى ان هذه المذكرة تكشف القنـاع عن ميل بين العرب لأن يعدلوا عن السياسة السلبية المحضة التي اتبعوها بشأن مصالحهم الخاصة ، وان يتبعوا بدلاً منها خطة يتمكنون بواسطتها من وضع اقتراحات قيمة لتشكيل حكومة دستورية » . ويضيف : « وفي هذه الاثناء لا يرى فخامته ما يمنع من رفع اقتراحات اهـالي البلاد للاشتراك في حكومة دستورية الى وزير المستعمرات ، غير ان فخامته قبل ان يخطو هذه الخطوة يجب ان يقنع أن الاقتراحات المقدمة تعبّر عن آراء هيئة عامـة من أهالي البلد » . وقـد أشار الرد الى ان المندوب السامي يعتبر مذكرة المستر ملز معقولة اكثر — وان كانت الحكومة لا توافق على كل ما جاء فيها — من المذكرة المعدّلة التي قدمها المفاوضون .

ما هي أهداف الانجليز من هذه الاتصالات ؟

انني اعتقد انهم هدفوا الى ما يلي :

اولاً : معرفة المدى الذي يمكن ان تقف عنـده قيادة الحركة الوطنية في تعاونها مع الانجليز .

ثانياً : جر قيادة الحركة الوطنية الى مساومة ، تقربها من السلطة ، وتخيّب أمل الجماهير بهـا .

ثالثاً : حماية المتعاونين معهم من النقمة الشعبية . باظهار استعداد قادة الحركة الوطنية للتعاون .

ومع هذا ، وعلى الرغم من استسلام المفاوضين أمام سلطة الاحتلال ، فان سلطة الاحتلال لم تتنازل قيد شعرة . فقد أصرت على أن مذكرة ملز هي المعقولة كأساس للمفاوضات ، ثم أشعرتهم بانهم لا يمثلون البلاد . وان المندوب السامي « يجب ان يقنع بان الاقتراحات المقدمـة تعبّر عن آراء هيئـة عامة من

أهالي البلاد» . لقد نجح المندوب السامي ، وممثلو سلطة الاحتلال، في جرّ بعض قادة الحركة الوطنيـة الى المساومة ، ثم كشفوهم ، ثم اخبروهم بانهم لا يمثـلون البلاد... ! فماذا كانت النتيجة ؟ طبع قادة الحركة الوطنية المذكرات المتبادلة، وشفعوها بدعوة الى الامة لتستعيد حيويتها ، وتنسى احقادهـا ، ولتجتمع في مؤتمر سابع ؛ يكون الهيئة التمثيلية التي تتولى أمر مفاوضة الانجليز .

كانت الصراعات قد ازدادت واحتدت بين قيادة الحركة الوطنية من جهة ، والمعارضة بقيادة عائلة النشاشيبي من جهة أخرى . وكان هذا الصراع يقود الى انقسامات في اوساط الجماهير ، ويحرك حزازات طائفية واحقاداً عشائرية ... وكان الاحساس بضرورة انعقاد مؤتمر اكثر حدة منه في اي وقت مضى . وكان الرأي العام ينظر بعين الغضب الى هذه الخلافات ، ولا يرى فيها إلا الطابع الشخصي ، وان كان في اكثريته يدرك خيانـة المعارضة السافرة . وحين وجّـه فريق المتفاوضين مع المستر ملز نداءه الى الأمة، بدأت الاتصالات من أجل عقد المؤتمر السابع ؛ وأخذ الحريصون على وحدة الجبهة الوطنية يتوسطون بين الفئتين المتناحرتين ، وكان فريق المتفاوضين مع المستر ملز من المتوسطين . وقد عقـد المؤتمر في تموز سنة ١٩٢٨ ، بعد جهود كبيرة بذلت في الاتصالات والتسويات والمساومات. وقد ثارت الخلافات اول ما ثارت حول من يدعو الى المؤتمر، ومن يُدعى اليه ، وكيف تكون الدعوة ... ولمـا لم يكن ممكناً الوصول الى اتفاق دعيت كل الفئـات : الوطنيون واعداؤهم ، المخلصون والخونـة ، مقاومو بيع الأراضي والسماسرة ... الخ . وانطلق دعاة التعاون مع الانجليز في العمل لتنفيذ مخططاتهم ، وكادوا ينجحون لولا ان بعض الوطنيين لاحظوا ما يُدبّر ، فطالبوا بأن يقرر المؤتمر تأييد قرارات المؤتمرات السابقة . وهكذا فشلت محاولة اقرار قيام نوع من الحكم الوطني في ظل الانتداب والتزاماته . ولكن المؤتمر الذي ولد بعد مخاض عسير لم يستطع إلا ان يكون ميتاً . ذلك ان التناقضات التي كانت تحكمه ، حالت دون انتخاب لجنة تنفيذية فعالة . ولما كانت كل فئة تسعى لأن تتمثل في اللجنة التنفيذية ، فقد رؤي ان يكون عدد أعضاء اللجنة التنفيذية

كبيراً ، على ان يكون من كل قضاء اثنان أحدهما يمثل قيادة الحركة الوطنية ، والآخر يمثل خصومها ، على ان يضاف الى هؤلاء عدد من ممثلي المسيحيين . جعل هذا اعضاء اللجنة التنفيذية ثمانية وأربعين من مختلف الاشكال والألوان: وطنيون، عملاء ، سماسرة ، انتهازيون . وانتخب ثلاثة لامانة السر احدهم مجلسي والآخر معارض والثالث مسيحي. وهكذا اصبحت اللجنة التنفيذية وأمانة سرها ميدان صراع ، تبرز فيه كل التناقضات الخاصة بطبقة الزعامات والوجاهات . لقد انتصرت المعارضة في هذا المؤتمر ، لأنها أدخلت إليه كل اعداء الحركة الوطنية ، ولأنها ضمنت عدداً من المقاعد في اللجنة التنفيذية ، مساوياً لمقاعد قيادة الحركة الوطنية ، ولا يتناسب مع القوة الشعبية التي يتمتع بها دعاة التعاون مع الانجليز والعملاء والسماسرة . حكم هذا على اللجنة التنفيذية وأجهزتها بالشلل ، وهذا ما كان يريده الانجليز والصهيونيون والسماسرة والعملاء .

ان ما حدث كان تعبيراً حاداً وعنيفاً ، لا عن خيانة بعض فئات من طبقة الأفندية شبه الاقطاعيين شبه البرجوازيين، بل عن فشل طبقة كاملة وعن عجزها وانهيارها ، ولكن عدة عوامل حجبت هذا الانهيار ، أهمها نفوذ هذه الطبقة المادي والمعنوي، وسيطرتها على جماهير الفلاحين والعمال، وضعف الوعي الطبقي عند الفلاحين والعمال ، واتجاه أنظارهم نحو الانتداب والغزو الصهيوني . وكان السقوط الفعلي لهذه الطبقة مستحيلاً ، في وقت كانت فيه تزداد ثروة ونفوذاً ، على الرغم من افلاسها السياسي؛ وكانت التنظيمات العمالية والفلاحية الواعية غائبة عن المسرح .

كانت الجماهير ساخطة ناقمة على تنابذ القيادة السياسية وتهافتها . ولم تكن سياسة المساومة والمهاودة لترضيها . ولكن الجماهير غير المنظمة ، التي كانت ما تزال تعتبر اللجنة التنفيذية للمؤتمر السابع قيادتها ، لم تكن تعرف ماذا تفعل بالضبط ، وان كان واضحاً لديها أن المقاومة المسلحة للاحتلال البريطاني ، وللحركة الصهيونية هي الوسيلة الوحيدة الناجعة .

ولقد كان صيف آب من سنة ١٩٢٩ منذراً بالخطر . ذلك ان اليهود كانوا يطمعون بالاستيلاء على حائط المبكى ، فأثاروا حقوقهم التاريخية فيه ، محلياً ودولياً ، وحاولوا شراء املاك الوقف المجاورة له بأثمان مغرية. وفي سنة١٩٢٨، قاموا باحتفالات غير عادية هناك ، فتجمعوا من كل انحاء فلسطين ، ونفخوا في الصور . قادت هـذه الحادثة العرب الى التنبه والحذر ، فانشأوا «جمعية حراسة المسجد الأقصى » ، بمبادرة رئيس المجلس الاسلامي الأعلى الحـاج أمين الحسيني ، الذي استغل الحادثة لتحريك الرأي العـام ، واثارة روح النقمة والاحتجاج والتهيؤ للدفاع عن المقدسات. وقد انتشرت هذه الجمعية في جميـع انحاء فلسطين، وعقدت مؤتمراً واسعـاً ضم الكثير من رجـال فلسطين ، وحضره عـدد من خارجهـا . حل صيف ١٩٢٩ ، واليهود ينتظرون مناسبة عيد الغفران للقيـام باحتفالات اكبر من احتفالات السنة السابقة . وصدف ان عقـدت الصهيونية العالمية مؤتمرها في زوريخ في هذه الاثناء ، فأثار خطبـاء المؤتمر قضية فلسطين وحائط المبكى ، إثارة اشعلت نيران الحقد عنـد العرب ، وحركت عواطف اليهود . فلما كان عيد الغفران في منتصف آب ، بدأ اليهود استفزازهم بمظاهرة كبيرة . وكان الرد العربي مظاهرة اكبر في الاسبوع التالي. وفي الثالث والعشرين من الشهر عينه بدأت الاشتباكات بين العرب واليهود . لقـد انفجرت الجماهير العربيـة في المدن خاصة ، فاندفعت في القدس أولاً ثم في يافا والخليل وصفد تسوّي حساباتها مع اليهود. لم تكن تنتظر أوامر قيادة، أو تخطط لعمل جذري وحاسم ، ومع هذا فقد أعطت لليهود درساً قاسياً لن ينسوه .

كان هذا الانفجار الشعبي اوسع وأخطر من الانفجارين الأولين : انفجـار القدس وانفجار يافا المذكورين سابقاً . وقد دلّ ، لا على رفض الجماهير الشعبية لسياسة الاحتلال والحركة الصهيونية فحسب ، بل على رفضها لسياسة المؤتمرات والاجتماعات والاحتجاجات التي انتهجتها اللجنة التنفيذية ، واحتقارها لها .

وكان ممكناً وسهلاً ان يتحول هـذا الانفجار الشعبي الى ثورة عارمـة ، لو

وُجدت القيادة التي تستطيع توجيه الانفجار وتعميمه في فلسطين من أقصاها الى اقصاها ، وتحديد اهـداف واضحة له : الاتجاه نحو بث ذعر لا مثيل له في اوساط اليهود عن طريق الهجمات الماحقة ، كما حدث في الخليل ، واعلان بدء الكفاح ضد الاحتلال حتى النصر . ولكن اللجنة التنفيذية ، بوضعها حينذاك ، وبما فيهـا من عملاء وسماسرة ، وبالعقلية المساومة المهـاودة المتخلفة الذاتية التي تتحكم بهـا ، لم تكن من مستوى الاحداث . ولذلك فقـد تبعثر الانفجار ، ولم تقدم اللجنة التنفيذية الا الاحتجاج .

لقد حكمت هذه الحادثة على اللجنة التنفيذية بالاعـدام ، واقنعت الجماهير بضرورة البحث عن طريق أخرى ...

الفصل الثالث

مرحلة الاضراب الكبير والثورة الكبرى

(١٩٣٠ – ١٩٣٩)

تبدأ هذه المرحلة ، والقيادة التقليدية للحركة الوطنية أشد ما تكون تنابذاً وتناحراً ، واستعداداً للمساومة . وقد عبّر هذا عن نفسه من خلال وقائع ثلاث :

اولاً : زار سانت جون فيلبي في أواخر شهر تشرين الأول من سنة ١٩٢٩ فلسطين ، مُدّعياً بأنه من حزب العمال البريطاني الحاكم ، وان بعض المسؤولين في الحزب ، طلبوا منه ان يزور فلسطين خلال سفره الى الحجاز ، ليساعد على حل المشكلة . وهو يرى ان يُتفق على خطوط عامة ، تقدّم الى الوزارة البريطانية وتبذل الجهود اللازمة لاقرارها . وقد استجاب له بعض قادة الحركة الوطنية ، فاجتمعوا به مراراً في بيت أحمد حلمي ، وكان من بين الذين اجتمعوا به الحاج امين الحسيني . قدّم فيلبي مسودة مشروع ، فنوقشت ، واجريت تبديلات فيها لا تُغيّر من روحها شيئاً . يطالب المشروع المعدل بقيام جمهورية دستورية ديمقراطية في فلسطين ، ولكن بشروط . من هذه الشروط ان تكون « الهجرة الى فلسطين حرة ، وخصوصاً للعرب واليهود ، مع اعتبار مصالح البلاد وطاقتها الاقتصادية » كما جاء في المادة (٢) . ومنها ان « يبقى المندوب السامي مسؤولاً عن الأمن العام في البلاد الى ان تغدو حكومة فلسطين برأي عصبة الأمم قادرة على القيام بهذا العبء ، وتكون القوات المسلحة في البلاد تحت إمرته مباشرة ،

على أن يكون لحكومة فلسطين حـق تأليف قوات بوليسية لاغراض الادارة المحلية ، مؤلفة من عرب ويهود بحسب نسبتهم»كما جاء في المادة السادسة. وتعطي المادة السابعة « للمندوب السامي بالنيابة عن عصبه الأمم حق الرفض (الفيتو) بشأن اي قانون او قرار يصدر من المجلس التنفيذي ، او مجلس الوزراء ، ولا يكون متفقاً مع الالتزامات الدولية الموكول للحكومة البريطانية رعايتها ، او يكون مجحفـاً بحقوق الأقليات والاجانب ، او منافياً لمصلحة البلاد وأمنهـا وازدهارها . على ان يكون لحكومة فلسطين حق رفع الامر الى عصبة الأمم للفصل فيه » [1] .

المشروع – كما هو واضح – يُعلـّق بنداً أساسياً من بنود الميثاق الوطني،وهو الرفض القاطع للهجرة الصهيونية ، ويضع صيغة مطاطة مكانه ، وهي « الهجرة حرة مع اعتبار مصالح البلاد وطاقتها الاقتصادية » ؛ كما ان المشروع يقر بسيادة بريطانيا في فلسطين « الى ان تغدو حكومة فلسطين برأي عصبة الأمم قادرة على القيام بهذا العبء الخ » ويعترف « بالالتزامات الدولية الموكول لبريطانيـا رعايتها » اي وعد بلفور ، وانشاء وطن قومي صهيوني في فلسطين . ومع كل هذه التنازلات ، فإن الحكومة البريطانية لم تظهر اي تجاوب . ويبدو ان المشروع كان مجرد محاولة « جس نبض » ، بعد الانفجار الشعبي الكبير .

ثانياً : وكانت اللجنة التنفيذية ، في اوائل هذه المرحلة ، قد وصلت مرحلة النزع الأخير . ويبدو ذلك جلياً في النزاع الذي نشأ بين اعضائها، عندما قرروا إرسال وفد الى لندن ، بعد نشر تقرير لجنة شو البرلمانية [2] ؛ للاستفادة من مفعول التقرير ، الذي اعتبر لمصلحة العرب ، ولمواصلة الرعاية للقضية . ولكن تأليف وفد لم يكن سهلاً في هذا الوقت بالذات الذي بلغ فيه التناحر أشده بين اعضاء اللجنة التنفيذية . كان الخلاف طبعاً حول رئاسة الوفد والاشتراك فيه . ويبدو ان المعارضة كانت تريد ان تعطل مشروع سفر الوفد ، إلا إذا حققت انتصاراً جديداً ، كالذي حققته في المؤتمر السابع . ولهذا ، وسعياً وراء مكاسب معينة ، أعلن يعقوب فراج نائب رئيس اللجنة التنفيذية،وممثل المعارضة ، ومغنم

مغنم من اعضاء امانة سر اللجنة ، ومن المعارضة أيضاً ، الاستقالة من منصبيهما . وردّ رئيس اللجنة موسى كاظم الحسيني على ذلك بأن تنازل عن رئاسة الوفد . أحدثت هذه الخلافات ضجة في البلاد ، وبدأت بعض الفئات في شمال فلسطين تجري اتصالات لانتخاب وفد يذهب الى لندن . وهنا جرى الاتفاق بسرعة على تأليف وفد من موسى كاظم الحسيني رئيساً ، والحاج امين الحسيني وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني والفرد روك أعضاء . لقد انتصرت قيادة الحركة الوطنية على المعارضة ، وسافر الوفد ، بعد ان اتفق الجميع على ان يقوم نائب الرئيس ، وهو من المعارضة ، برئاسة اللجنة خلال سفر الوفد . وكان على الرئيس الجديد ان يقنع دعاة انتخاب الوفد الآخر بالعدول عن خطتهم . وقد نجح [٣] . ولكن ما حدث كان باعثاً على مزيد من التذمر والنقمة ، ودافعاً الى مزيد من الرفض والتأمل .

وصل الوفد لندن فقدم مذكرة الى الحكومة البريطانية بمطالبه ، ولكن الحكومة التي تعرف جيداً اوضاع اللجنة التنفيذية ، لم تجب الوفد مباشرة ، بل اكتفى رئيس الوزراء ماكدونالد بأن أشار في حديث له في مجلس العموم ، بأن بريطانيا لن تتخلى عن التزاماتها في فلسطين، وأنها لذلك ستظل هناك. وهنا استثير الوفد ، فأصدر بياناً أشار فيه الى تقرير لجنة شو وتقارير اللجان السابقة التي تثبت ما لحق بالعرب من اضرار، نتيجة لسياسة بريطانيا في فلسطين، وجاء فيه : « ان الاستمرار في هضم حقوق العرب اكراماً للسياسة الصهيونية ، يؤدي الى ابادتنا وإفنائنا .واجلائنا عن بلادنا . وان المسألة عندنا هي مسألة حياة او موت ، وان الشعب العربي سيكافح هذه السياسة، وان كل عربي يؤثر الموت دفاعاً عن حقوقه الطبيعية وكيانه ، وان من واجبه ان يُخطر أهل البلاد العربية والاسلامية بالحالة الخطيرة التي تهدد كيان بلادهم المقدسة ، واخوانهم الساكنين فيها [٤] » . وقد ردت الوزارة ببيان بينت فيه أنها اوضحت للوفد عدم إمكان اجراء تغييرات دستورية شاملة في فلسطين ، لأن ذلك يحول دون حكومة بريطانيا وتحقيق التزاماتها التي تحملتها بموجب صك الانتداب .

لم تكن هذه التجربة الأولى مع الاستعمار البريطاني ، ومع هذا ، هل اقتنعت قيادة النضال في فلسطين بعدم جدوى المفاوضة والمساومة؟..لا أبدا... وهذا ما سنراه في الصفحات المقبلة .

ثالثاً : واجهت اللجنة التنفيذية ، بعد مرور عام على ثورة البراق ، مشكلة جديدة . فقد كانت البلاد عازمة على تكريم شهدائها . وكان اعدام ثلاثة من المتهمين بحوادث ١٩٢٩ تحدياً لشعور الجماهير ، وعاملاً على ازدياد نقمتها وسخطها. وكان واضحاً ان البلاد تغلي ، وان الاحتفالات بذكري الشهداء ، تهدد بانفجار لا يعرف مداه . خشي الانجليز ان يحدث ما لا تحمد عقباه ، فأوعزوا لعملائهم ان يعملوا على احباط المحاولات الجارية من اجل اجراء احتفالات شعبية واسعة. وأخذ العملاء وعلى رأسهم المعارضة في اللجنة التنفيذية ، في تحدي الرأي العام بالسخرية من الشهداء ونعتهم بالصعاليك الذين لا يستحقون ان يحتفل بهم . وقد زاد هذا من حماسة الرأي العام ، فخاف الانجليز ، وطلبوا من اللجنة التنفيذية ، ان تطلب من الشعب ، عدم الاحتفال بذكرى شهدائه . ولم تخيّب اللجنة التنفيذية أمل الانجليز هذه المرة ايضاً ، فاجتمعت في الخامس والعشرين من تموز سنة ١٩٣٠ وأصدرت بياناً ، طلبت فيه من الشعب ان يلغي الاحتفالات ، ويكتفي بالابتهالات الدينية .

وهكذا ، فبدلاً من ان تحرك اللجنة التنفيذية الجماهير ، ضد السلطة المحتلة الغاشمة، طلبت من الجماهير ان تستبدل الاحتفالات الشعبية بالابتهالات الدينية، وان تستعيض عن المقاومة بالدعوات [٥]

وأصدرت الحكومة البريطانية كتابها الابيض في تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٣٠ ، فردت اللجنة التنفيذية عليه ببيان شامل طرح مشاكل الهجرة والاراضي والانتداب ، وقد طالب البيان بتأسيس « حكومة مسؤولة لدى مجلس نيابي». اما «الدولة — النموذج» التي قدمتها اللجنة التنفيذية مثلاً لبريطانيا فهي إمارة شرق الاردن ، متمثل على استتباب الامن فيها ، وعلى ادارة البلاد

بواسطة أهلها . تقول المذكرة : «واللجنة تعتقد ان الحالة في فلسطين لن تتحسن من الوجهتين الاقتصادية وتوطيد النظام ، ما دامت الحكومة الانجليزية لا تعدل عن سياستها الحاضرة ، ولا توافق على إدارة فلسطين بواسطة اهلها . ذلك لان نتيجة الاختبار ، ليس في فلسطين فقط ، ولكن في جميع العالم ، اثبتت ان البلاد لا ترقى ويستتب الامن فيهـا الا بواسطة اهلهـا . فشرق الاردن مثلاً ما كانت لتحصل على الأمن الذي نشاهدها تتمتع في نعيمه اليوم ، لو لم يسلم أمر ادارتها الى اهاليها العرب » . ومن المعروف ان شرق الاردن في هـذا الوقت ، كانت تابعة تبعيـة مطلقة للانجليز ، في الادارة والسياسة والجيش والمالية الخ . ان ما تطالب به اللجنة التنفيذية هو المشاركة في الحكم فقط ، كما هي الحـال في شرق الاردن، وهو ما طالبت به بشكل اوضح في مناسبات سابقة أشرنا اليها . وقد وردت في المذكرة فقرة جاء فيها : «...ان هذه البلاد لن يقيض لها ان تعيش بسعادة ، ما دامت تحكم بواسطة ادارة انجليزية صرفة » . وهذا يعني — اذا ما أخذنا القرائن الاخرى بعين الاعتبار – أن الاشتراك في الحكم — بالنسبة للجنة التنفيذية — كافٍ لجعل البلاد تعيش في سعادة .

ومما يثير الانتباه ، أن اللجنة التنفيذية التي سمعت مباشرة، مراراً وتكراراً من الحكومة الانجليزية ، أن الاخيرة عازمة على تنفيـذ التزاماتها الدولية في فلسطين ، تحاول في هذه المذكرة ان تبرىء الحكومة البريطانية من جرائمها ، لتلصق هذه الجرائم بالموظفين الصهيونيين. تقول المذكرة : « ان اللجنة لا تنسب هذا الظلم الفادح الذي ابتلي به العرب ، الى سياسة الحكومة الانجليزية بصورة مباشرة ، ولكنها لا تقـدر من وجهـة اخرى ألا تعتبرها مسؤولة عن كل مـا أصاب البلاد من بلاء في هذا الشأن ، فانها هي التي أناطت مراقبـة الاراضي في فلسطين بصهيونيين ، يسيطرون على دوائر الاراضي ويسيرونها حسب رغائب الصهيونيين » [٦١] . ان الحكومة هنا مسؤولة ولكن بشكل غير مباشر ؛ انها لم تخطط لانشاء الوطن القومي ، ولم تُقِمْ إدارتهـا في فلسطين لتكون قادرة على تنفيذ ما التزمت به في عصبة الامم ، كل ما حدث هو أنهـا عيّنت صهيونيين

صدفة في دوائر الأراضي . هذا ما تقوله المذكرة . وواضح ما في هـذا الكلام من تحريف وتضليل ، وخدمة للاستعمار البريطاني . ولكن اللجنة التنفيذية التي اتخذت من التعاون مع الانجليز ، والاشتراك في الحكم استراتيجية ، ومن المساومة والمهادنة تكتيكاً، كانت لا تتورع عن اتخاذ مثل هذا الموقف، واعلانه مكتوباً على الجماهير .

وعلى الرغم من كل ما سبق ، فان المذكرة طالبت مؤكدة ملحة « على أن يقرر حالاً مبـدأ منع انتقال الأراضي من العرب لغيرهم » ، وهو الشعار الذي رفعـه ميثاق المؤتمر الاول ، ولكنه كثيراً ما اختفى خلال المساومات مـع الانجليز على الاشتراك في الحكم .

ثارت ثائرة الحركة الصهيونية على الكتاب الأبيض ، فاستقال وايزمن رئيس الوكالة اليهودية ، وبدأت عملية الاحتجاجات تنهال على الحكومة البريطانية ، ولجنة الانتدابات بعصبة الامم ، وقامت المظاهرات في مختلف مدن اوروبا وامريكا في يوم واحـد . ولم تلبث الحكومة البريطانية أن أصدرت تفسيراً للكتاب الابيض، سمّاه العرب « الكتاب الاسود» ، لأنه أكد للحركة الصهيونية التزام الحكومة البريطانية بأهدافها. واستغل الصهاينة تراجع الحكومة البريطانية فعملوا على ما يلي :

أولاً : زيادة الهجرة وشراء الأراضي .

ثانياً : إنشاء «حاميات» صهيونية لمنع العمال العرب من العمل في المؤسسات والمزارع والبيارات الصهيونية ، ولاجبار اصحاب المؤسسات اليهود على عدم تشغيل العمال العرب . وكان اصحاب المؤسسات والمزارع والبيارات هؤلاء يفضلون تشغيل العمال العرب لرخص أجورهم . ولكن زيادة الهجرة ، زادت من عدد العمال الصهاينة العاطلين ، واضطرت الحركة الصهيونية لاتخاذ مثل هذا الاجراء .

ثالثاً : إنشاء حرس المستعمرات . فقد اوصت لجنة شو بضرورة اتاحة الفرصة للمستعمرات للدفاع عن نفسها . وكانت هذه التوصية نتيجة لتذمر الصهاينة امام اللجنة المذكورة من عدم حماية حكومة الانتداب لهم . وما إن صدر الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ ، الذي أشار الى مشروع للدفاع عن المستعمرات ، حتى قدمت الادارة البريطانية في فلسطين بنادق وأعتدة الى الصهاينة للدفاع عن انفسهم ، وتبرعت لهم بمدربين .

أثار هذا كله العرب ، ولكن اللجنة التنفيذية التي كانت تستيقظ في المناسبات ، فتصدر البيانات ، وتطيّر البرقيات ، كانت الآن أضعف من أن تفعل شيئاً . وكان عجزها واضحاً ، وتهافتها معروفاً ، حتى أنّ كثيراً من الذين أملوا أن يثوب « الزعماء » الى رشدهم ، اصبحوا الآن غير قادرين على الانتظار أمام التحديات الصهيونية . وجرت محاولات للانقاذ كان أهمها :

اولاً : نشوء حلقات كفاح سرية ، سوف تبرز أهميتها فيما بعد .

ثانياً : انعقاد المؤتمر الاسلامي ، والدعوة للمؤتمر العربي .

ثالثاً : نشوء حزب الاستقلال .

كانت المحاولة الاولى ، تعبيراً عن نقمة جماهير الفلاحين والعمال على تهافت القيادات واستهتارها . وكان اخطر تنظيم لهـــا ، هو الذي نشأ في اوساط « الفلاحين — العمال » في مدينة حيفا . وهذا التنظيم هو الذي بدأ ثورة عام ١٩٣٦ كما سنرى . كانت هذه هي محاولة التصحيح الحقيقية . وقـــد نظمتها اوسع الطبقات واكثرها تعرضاً للظلم والاضطهاد والتشريد والاستغلال . هذه الطبقة الكبيرة الواسعة ، لم تتعرض لاضطهاد السلطة ، التي فرضت عليها أعلى ضريبة مباشرة في البلاد العربية آنذاك ، وفرضت عليهـــا التخلف والتشريد ، ولا تعرضت لاستغلال التجـــار وكبار الملاكين العرب واليهود فقط ، بل تعرضت لحرمان من مصدر رزقها الاول ، وهو الأرض ، ولمنافسة على العمل من المهاجرين ، جعلتها طبقة ثانية تعاني البطالة ، وتحس بالغبن إزاء العامل الصهيوني المنظم ،

والذي يتقاضى أجراً مضاعفاً ، ويعيش حياة أفضل ، ويملك الخبرة في الغالب ؛ وقد اوضحنا هذا كله في الخلفية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أخذت طبقة الثورة تُهيء نفسها للثورة المسلحة منذ الآن .

أما المحاولتان الثانية والثالثة فقد كانتا ضمن الطبقة الأخرى ، الطبقة شبه الاقطاعية – شبه البرجوازية . شعرت هذه الطبقة ان لجنتها التنفيذية أصبحت غير قادرة على ان تحقق لها أهدافها ، في تأكيد سيادتها ، والوثوب على السلطة . ولهذا أخذت بعض العناصر الطامحة، أو العناصر الأكثر وعياً ، والاكثر حيوية، في البحث عن وسيلة للخروج من المأزق . وكان الحاج امين مفتي فلسطين ورئيس المجلس الاسلامي الأعلى ، وأحد قادة الحركة الوطنية البارزين ، رجلاً طموحاً ذكياً ، ويملك نفوذاً واسعاً بين الجماهير . وكان قد ساهم من قبل في نشاطات الحركة العربية ، حتى أنه سنة ١٩٢٤ ، في العاشر من الشهر الثالث ، استصدر فتوى من رجال الدين في فلسطين، بمبايعة الشريف حسين، خليفة على المسلمين(٧) . وقد ساعدته وظيفتاه ، مفتياً لفسلطين ، ورئيساً للمجلس الاسلامي الاعلى فيها ، على ان يكون واسع الصلات برجال الدين والسياسة والفكر في العالم الاسلامي . وصادف ان وجد في القدس عبد العزيز الثعالبي ، بعد احداث البراق السالفة الذكر ، فتباحث الحاج أمين معه في المخاطر التي تتعرض لها فلسطين ، واتفقا على ان يعقد مؤتمر اسلامي عام في القدس للدعاية لقضية فلسطين ، « على اعتبار أنها قضية اسلامية » . وبعد ان وجد الحاج امين ترحيباً بالفكرة من بعض المعنيين ، ألف لجنة تحضيرية ، وحدد موعداً للمؤتمر في الأول من كانون الأول سنة ١٩٣١ . وقد استجاب للدعوة عدد كبير من رجال السياسة والدين الكبار في الوطن العربي والعالم الاسلامي، وتكوّن مكتب المؤتمر من الحاج امين الحسيني رئيساً ، ومحمد علي علوبة والدكتور الشاعر اقبال وضياء الدين الطباطبائي ومحمد زبارة وكلاء . واختير للسكرتارية محمد عزة دروزة وابراهيم الواعظ ورؤوف السيلاني ، واحمد حلمي عبد الباقي اميناً مالياً ، وشكري القوتلي ورياض الصلح مراقبين . وكان من بين الحضور محمد رشيد رضا والمجتهد الاكبر كاشف الغطاء

وسعدالله الجابري وسعيد ثابت ، ووفد من مسلمي البوشناق فيه وزير والمفتي الاكبر وممثلون لمسلمي جاوه وتركستان الخ .. ولكن المؤتمر واجه منذ البدء عقبات أهمها :

أولاً : مقاومة السلطات البريطانية ، والحركة الصهيونية للمؤتمر . فقد كان يهم الانجليز والحركة الصهيونية ألا يتيقّظ الرأي العام الاسلامي ويتحد ، لأن في ذلك خطراً على مصالح بريطانيا في مناطق عديدة من آسيا وافريقيا . أما الحركة الصهيونية ،فقد كانت ترى في مثل هذا المؤتمر تأليباً للعرب على الصهاينة ، وتسعيراً لنار المقاومة والكفاح ضد الحركة الصهيونية. ولهذا فقد كانت الدسائس كثيرة ضد المؤتمر ؛ حتى ان السلطات البريطانية أبعدت عبد الرحمن عزام من فلسطين بعد ان ألقى خطاباً ضد السياسة الايطاليــة الاجرامية في ليبيا . ولم يكن هذا العمل استجابة لطلب السفارة الايطالية ،او إكراماً للايطاليين الذين احتجت سفارتهم فقط ،بل كان تعبيراً عن الموقف البريطاني من المؤتمر ، وتهديداً للمؤتمرين حتى لا «يتطرفوا» عند بحث مسألة الاستعمار التي أُجّلت الى نهاية المؤتمر .

ثانياً : خاف بعض رجال السياسة والدين ، أن يكون للمؤتمر علاقة بموضوع الخلافة ، الذي كان مطروحاً منذ خلع آخر سلطان عثماني سنة ١٩٢٤ . وقد عقد مؤتمر في القاهرة بعد ان بويع الملك حسين بالخلافة ،من جهات دينية ورسمية ولكن المؤتمر لم ينتهِ الى شيء . وبعد ان فشل المؤتمر ظل فؤاد ملك مصر طامعاً باللقب ، وكان هذا من اسباب تخوف بعض رجال السياسة والدين ، لا سيما في مصر. إلّا ان الحاج امين اجرى الاتصالات اللازمة التي بددت مثل هذه التخوفات.

ثالثاً : وكان « المعارضون » في فلسطين ، وهم المتعاونون مــع الانجليز والصهيونية ضــد الحركة الوطنية ، اعداء عائليين لعائلة الحسيني ، وخصومــاً شخصيين للحاج امين . وكانت هذه الخصومة التي امتزجت فيها العوامل الوطنية بالعوامل الشخصية عنيفة وحادة وحمقاء . ومما لا شك فيه ان « المعارضين » نفسوا على الحاج امين زعامته ، ورأوا في المؤتمر الاسلامي وسيلة لزيادة نفوذه

محلياً ، ولتكوين زعامة اسلامية له.وهذا ما خافوه وقاوموه منذ البدء. ولذلك فقد عملوا كل ما يمكن عمله لاحباط المؤتمر . ومما فعلوه أنهم أجروا اتصالات مع بعض رجال السياسة والدين خارج فلسطين ، لاقناعهم بعدم الحضور ، على أساس ان هدف المؤتمر خدمة مصالح الحاج امين الشخصية والحزبية . ثم شنوا حملة صحفية حادة ، على الحاج أمين ، والمجلس الاسلامي الاعلى . وكانت جريدة « صوت الشرق » لصاحبها الياس شحادة ، تتولى أمر هذه الحملة . ولم يقنـع المعارضون بالرسائل التي كتبوها الى الخارج ، فأجروا اتصالات مع الوفود التي حضرت المؤتمر لتحقيق أهدافهم. إلا ان أهم ما فعلوه هو أنهم عقدوا مؤتمراً آخر خلال انعقاد المؤتمر الاسلامي،في فندق الملك داود ، أسموه مؤتمر الامة الاسلامية حضره جمع من اعداء الحركة الوطنية والحـاج امين الحسيني في فلسطين ، ولم يحضره أحد من الخارج .

وكانت لجنة المؤتمر التحضيرية ، قـد حاولت أن تصمت هؤلاء ، فدعتهم للاشتراك في اللجنة التحضيرية ، ولكنهم رفضوا . وعلى الرغم من ذلك ، فقد دعي عدد من ابرز المعارضين لحضور المؤتمر ، إلا ان المدعوين لم يحضروا . وعمل بعض اعضاء الوفود المشتركة في المؤتمر على انهاء الشقاق فلم يستطيعوا. لقد كانت المعارضة ، عميلة الاستعمار والصهيونية ، لا ترضى عن تخريب المؤتمر بديلاً .

وعلى الرغم من كل ذلك نجح المؤتمر . وقد اتخذ عدداً من القرارات نوجزها فيما يلي :

١ – وضع دستور للمؤتمر يجعل المؤتمر ، منظمة دائمة تجتمع دورياً ، وتوجد لها مؤسسات تابعة في جميع انحاء العالم الاسلامي ، ويحدد لهـا اهدافاً سامية ، نابعة من عظمة الاسلام وتاريخه .

٢ – انشاء جامعة اسلامية كبرى في القدس تسمى «جامعة المسجد الاقصى»، وتأليف دائرة معارف اسلامية .

٣ – الدفاع عن فلسطين لاهميتها بالنسبة للعالم الاسلامي ، وشجب السياسة

البريطانية الصهيونية فيها ، واعلان قدسية البراق .

٤ - تشكيل شركة اسلامية لانقاذ أراضي فلسطين .

٥ - تسليم شركة سكة حديد الحجاز الى هيئة اسلامية، لأنها ملك للمسلمين.

٦ - « استنكار السياسة الاستعمارية الروسية في بلاد تركستان والتتر والطليانية في ليبيا ، والافرنسية في سورية ولبنان والمغرب العربي، والانجليزية في مصر والسودان وجزيرة العرب » (٨) .

وخلال انعقاد المؤتمر الاسلامي، التقى عدد من رواد الحركات العربية الأولى، ولا سيما حزب العربية الفتاة ، والاستقلال ، ورجال الحكم العربي في الشام . وتباحث هؤلاء في اوضاع الأمة العربية ، وما آلت إليه من استعمار وتجزئة . وقد لفت نظرهم انشغال كل قطر بمشاكله، وانهماك كل سياسي، حتى قادة الحركات العربية الأولى ، بمشاغل القطر الذي ينتمي اليه ؛ فقرروا ان يعقدوا مؤتمراً عربياً ، يعيد للحركة العربية شبابها وحيويتها، ويحقق وحدة الكفاح بعد تمزّق. وقد حدد موعد للاجتماع في اواسط كانون الأول سنة ١٩٣١، التقى فيه حوالي خمسين سياسياً من اقطار عربية مختلفة ، ذكرنا أسماء بعضهم عند الحديث عن المؤتمر الاسلامي . تم في هذا الاجتماع الاتفاق على وضع ميثاق قومي ، والدعوة الى مؤتمر قومي ، وانشاء لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر . ولقد وضع الميثاق ، فوقعه الذين حضروا الاجتماع ، ومنهم محمد رشيد رضا ، وعلي ناصر الدين، ومحمد العفيفي ، ورياض الصلح، وشكري القوتلي، وعوني عبد الهادي، وسعيد ثابت. يتحدث هذا البيان عن كفاح العرب من اجل الاستقلال والوحدة ، وكيف خدعهم « الحلفاء » ، وتآمروا عليهم ، وعلى وحدة بلادهم . ثم يذكر كيف شغلت التجزئة كل « قطر » بمشاكله ، وهذا ما دعا فريقاً من رجالات العرب الذين حضروا المؤتمر الاسلامي الى عقد اجتماع في ١٣ كانون الاول ١٩٣١« بحثوا فيه ما يجب عمله لدرء النازلات الاستعمارية التي نزلت ببلادهم، والقضايا الاقليمية التي غمرها بها المستعمرون ، وأقروا المواد الآتية ميثاقاً مقدساً يكون للعرب

هدفاً ، ولجهودهم مقصداً وغاية في مختلف اقطارهم ، فيستأنفون جهادهم في سبيل الاستقلال المنشود على نوره ، ويجرون على سننه ، حتى يأذن الله بادراك المحجـة والأماني كاملة محققة »[٩] . والميثاق هو :

١ — ان البلاد العربية وحدة ، وان الامة العربية لا تعترف بالتجزئة .

٢ — الاتجاه في كل الاقطار العربية الى الاستقلال التام والوحدة .

٣ — رفض الامة العربية الاستعمار بجميع اشكاله .

انتخب الاجتماع لجنة تحضيرية منعوني عبد الهادي وصبحي الخضرا وعجاج نويهض ومحمد عزة دروزة (من فلسطين) وخير الدين الزركلي واسعد داغر . وكان اول ما عملت اللجنة التحضيرية اتصالها برجال السياسة والفكر في البلاد العربية لمعرفة آرائهم في الموضوع . وبعـــد دراسة المقترحات ، استقر الرأي ان يعقد المؤتمر في بغداد . اما اسباب انعقاده في بغداد ، فهي :

اولاً : ارتباط اكثر الذين دعوا للمؤتمر بفيصل خلال الثورة العربية الكبرى والحكم الفيصلي .

ثانياً : ترحيب فيصل بعقد المؤتمر في بغداد .

ثالثاً : المكانة التي احتلهـا العراق في الوطن العربي ، بعـد دخول عصبة الأمم .

وحين قدم فيصل الى عمان ، زاره وفد يمثل اللجنة التحضيرية ، وتباحث معه في الأمر ، فرحّب وأيّد ، ووعد أن تتاح للمؤتمر الحرية التامة . أثار عقد المؤتمر في بغـداد حفيظة السعوديين ، منافسي الهاشميين وخصومهم ، فأبدوا تحفظاتهم ازاء المؤتمر . وكان على اللجنة التحضيرية أن ترسـل الى السعودية من يقنع عاهلها بأن المؤتمر لن يسير في مخططات الهاشميين ، وأنه يستهدف العمل للقضية العربية ، لا لأشخاص معينين . وقد اختير الشيخ كامل القصاب لهـذه المهمة ، فنجح فيها . وحين عاد اجتمعت اللجنة التحضيرية في حيفا ، ووضعت

أسس الدعوة للمؤتمر ، وحددت تاريخه في ربيع سنة ١٩٣٣ . وما كادت الاتصالات تبدأ ، حتى أبلغ ياسين الهاشمي اللجنة التحضيرية بانسحابه . وكان الدافع وراء هذا الانسحاب اتصال المندوب السامي البريطاني بالملك فيصل ، وابلاغه خشية بريطانيا من ان يزج المؤتمر العراق في مشاكل لا قبلَ له بها ، وهو حديث عهد بالاستقلال . ولقد كانت وفاة فيصل ، وعدم وجود من يتبنى المؤتمر بعده سبباً في عدم انعقاده ...

فشل المؤتمر العربي – قبل انعقاده – أما المؤتمر الاسلامي ، فقد أرسل وفداً الى الخارج لجمع النقود اللازمة لبناء جامعة المسجد الأقصى . إلا ان الوفد لم يلقَ الترحيب اللازم عند أمراء المسلمين وحكامهم الموالين للانجليز . وقد ظلّ كل ما قرره المؤتمر حبراً على ورق .

لم تكن المظاهرة الاسلامية الكبرى ، والمظاهرة القومية الكبرى ، على أهميتها وضرورتها ، لتغيرا من واقع فلسطين شيئاً . فقد أخذت الاحوال تسوء شيئاً فشيئاً ، وكان هناك عاملان يزيدان من تدهور اوضاع العرب في فلسطين هما :

اولاً : كانت سيطرة المعتدلين والعملاء والسماسرة على اللجنة التنفيذية ، تجعلها بعيدة عن حركة الجماهير ، وتقودها الى سياسة التعاون مع السلطة الاستعمارية والحركة الصهيونية . ومع هذا فقد كان النزاع داخل اللجنة ، الذي تحدثنا عنه مراراً ، يجعلها مشلولة وعاجزة عن اتخاذ اي قرار ، او الاتفاق على تحقيق اي مشروع .

ثانياً : إن المندوب السامي واكهوب اتبع سياسة التقرب من العرب ، وتوثيق الصلات « بوجوههم » وزعاماتهم ، موجداً بهذا سوقاً أوسع لسياسة التعاون مع السلطة .

ليس بدعاً ، والحالة هذه ، أن يندفع السماسرة في تسهيل بيع الأراضي العربية للصهاينة ، وأن تسيطر فكرة التعاون على قطاع واسع من قيادة الحركة

الوطنية . اكثر المندوب السامي ، والانجليز من المآدب والحفـــلات ، وكانوا يدعون لها زعماء العرب والصهاينة . ووصل الأمر ان يحضر موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية مثل هذه المآدب والحفلات. وقد أثارت صحف فلسطين في اواخر ايلول وأوائل تشرين الاول سنة ١٩٣٢ موضوع المأدبة التي أقامها أميرال من الاسطول البريطاني في ميناء حيفا ، وحضرهـــا الامير عبدالله ، وموسى كاظم الحسيني وعـــدد من رؤساء البـلديات العرب ، والدكتور اورلوزروف من الوكالة اليهودية وشبتاي ليفي رئيس الطائفة اليهودية في حيفا، وسكرتير شركة الايكا، وبهراف سكرتير شركة روتنبرغ [١٠].وحاول المندوب السامي أن يكسب « وجاهات » فلسطين و « زعاماتها » وأن يربطهـــا بعجلة الادارة البريطانية ، فعمد الى تعيين افراد منها في أجهزة السلطة . وحين وقع المجلس الاسلامي في أزمـــة مالية ، بسبب سياسة التوسع والتبذير التي انتهجها رئيسه ، وبسبب عدم توافر المال اللازم من املاك الوقف ، تقـــدم المندوب السامي مادّاً يد المساعدة الى المجلس .

ان هذه الاوضاع ، وزيادة مكاسب الصهاينة ، وتدفق تيار الهجرة ، كانت تستفز جماهير الشعب في فلسطين،والعناصر النظيفة في الحركة الوطنية . وكثيراً ما قامت الجمعيات الاسلامية المسيحية او الوطنيون باطـلاق صرخات الانذار للجنة التنفيـذية التي كانت تستفيق على الصرخات ، لتحتج احتجاجاً باهتاً ، ثم تستسلم للنوم العميق .

وأراد بعض الوطنيين ان يهزوا اعماق البـــلاد ، فقرروا الدعوة لاقامة احتفالات شعبية في كل انحاء فلسطين بمناسبة ذكرى واقعة حطين . ولقد كانت هذه الاحتفالات مظاهرات ضد السياسة البريطانية ، لا ضد الحركة الصهيونية فحسب ، كما كانت الحال في السنوات السابقة . وخاصة منذ سنة ١٩٣١ . إن الجماهير ، وبعض القيادات الوطنية كانت تحس ان تحويل المقاومة من الانجليز الى اليهود ، عمل أخرق ، يستهدف استنفاد الطاقات الشعبية في اعمال جزئية ،

ذات طبيعة « طائفية » ، تعطي السلطة الاستعمارية كل الحق في ضرب المبادرات الوطنية . وكان يهم دعاة التعاون مع الانجليز أن يفهموهم أنهم ليسوا هـدف النقمة الشعبية ، وان اليهود هم هدفها . ولكن ماذا كان الصهاينة يستطيعون ان يعملوا ، لو لم يكن الاستعمار البريطاني موجوداً ؟ لا شيء بالطبع... ثم لماذا توجه النقمة الى الصهاينة فقط ، مـا داموا هم والانجليز شركاء في التخطيط والتنفيذ ، وما دام الشريك البريطاني يقوم بالدور الفعّال في الجريمة ؟؟..! لهذا احتل شعار مقاومـة الاستعمار البريطاني مكان الصدارة في اوساط الجمـاهير من جديد .

كانت فكرة نشوء حزب وطني تراود أذهان كثيرين منذ اواخر سنة ١٩٢٩ . وقد اعلن عمر الصالح البرغوثي أنه سيعمل على انشاء حزب استقلالي ، ينـادي بالوحدة العربية منذ اوائل سنة ١٩٣٠ [١١] . واخذت الفكرة تتبلور ، وجرت الاتصالات بين عدد من المعنيين . وكانت في فلسطين فئة مهيأة اكثر من غيرها لمثل هذا العمل ، لممارستها العمل الحزبي سوياً في السابق ، ولتقاربهـا في السن والثقافة والمستوى الاجتماعي . هذه الفئة هي بعض اعضاء حزب العربية الفتاة ، ومن ثم الاستقلال العربي مثل عوني عبدالهادي ومحمد عزة دروزة . وكان هؤلاء من قادة الحركة الوطنيـة ، ومحسوبين في النزاع الحسيني – النشاشيبي على الحاج امين ، وان كانوا ضد انقسام الحركة الوطنية لمصالح عائلية . فلما أرادوا إنشاء حزب ، بحثوا الأمر مع الحاج امين ، ومع بعض مؤيديه من قادة الحركة الوطنية السائرين على أساس أن غاية الحزب ستكون « تجديد الحركة الوطنية وتصحيح سيرها ، بحيث يدخل في منهجها النضال ضد الانجليز ومصارحتهم العداء ، واعتبار مداراتهم منافية للاخلاص والصبغة الوطنية » كما يقول محمد عزة دروزة [١٢] . إلا أن مؤيدي الحاج امين لم يتجاوبوا مع الحركة الجديدة . وكانت هنالك اسباب عدة ، اهمها :

أولاً : ان الحاج امين ، وموسى كاظم الحسيني ، كانا يهادنان الانجليز في هذه المرحلة ، ولم يكن في برنامج اي منهما أن يرفع شعار مقاومة الانتداب ومعاداته ،

لأن رفع هذا الشعار سيؤدي الى خسارة الحاج امين لرئاسة المجلس الاسلامي الاعلى، ووظيفة مفتي فلسطين ، وهو حريص على الاحتفاظ بهما ، احتفاظاً بسيطرته ونفوذه ؛ شخصياً ووطنياً . وربما كان يرى ان الوقت لم يحن بعد لدخول معركة سافرة مع الاستعمار البريطاني ، يخرج منها ظافراً .

ثانياً : كان الحاج امين يعمل لزعامته . وكان نشوء حزب ، على مستوى من التنظيم ، ويرفع شعارات معادية للاستعمار البريطاني وللحركة الصهيونية ، يهدد زعامة الحاج امين الشخصية بالخطر . وكان صعباً عليه ان يوافق على تزعم الحزب الجديد ، لأنه موظف ومسؤول وينهج نهج مهادنة وتعاون ، وصعباً عليه ان يرضى عن نشوئه دون زعامته .

لهذا نشأ الحزب دون موافقته ، وموافقة حوارييه ، ومن هنا وقع الحزب في ورطة لم يكن سهلاً التغلب عليها . فالحاج امين لم يكن الآن مفتي فلسطين ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى فحسب، بل كان قد أصبح زعيم فلسطين الأول ، وان عارضته « عائلات كبرى » في جميع انحاء فلسطين .

أعلن بيان انشاء الحزب في تموز من سنة ١٩٣٢ . وقد حدد البيان أسباب نشوء الحزب بما يلي :

اولاً : الشعور « بما طرأ على الحركة الوطنية الاستقلالية في هذه البلاد من ضعف وفتور ، وما وقعت فيه من اضطراب وانحلال وفوضى ، ما تسلط عليها من أهواء ونزعات زعزعت أساسها، وبدلت أغراضها ومراميها. فبعد ان كانت قضية استقلالية تحمل خواص القضية العربية الكبرى، وتحتفظ بمزاياها الشريفة ، وتكافح الاستعمار وجهاً لوجه ، أصبحت قضية محلية ، تتأثر بالنزعات الشخصية والاهواء العائلية والقوى الانتخابية الى حد كبير » .

ثانياً : اعتبار ان تصبح القضية الاستقلالية رهن القضايا الشخصية وفريسة النزعات والحزبيات المحلية ، وان يخلو الميدان من حزب يضم فريق الاستقلاليين الذين عملوا في القضية العربية ، ومن ينحو نحوهم ، جريمة وطنية .

ثالثاً : اعتبار أنه قد « آن الأوان لاقامة مثل هذا الكيان ، والقيام بحركة وطنية خالصة على يد حزب سياسي استقلالي يكافح الاستعمار ، ومـا جره من نكبات كفاحاً شريفاً بلا مداورة ولا مواربة ، ويعمل على نيل حقوق الأمة الاستقلالية، وانهاضها، حاذياً حذو الاحزاب الوطنية التي تعتز بالمبادىء الشريفة وتستمد منها الرشد والهدى » .

رابعاً : أما الأساس الذي يقوم عليه هذا الحزب فهو: « التجانس في المبادىء الصحيحة ، والاخلاص الشريف ، وحب العمل النزيه ، والابتعاد كل الابتعاد عن الجري في طريق السياسات المحلية والشخصية والعائلية ، وجعل المصلحة العامة فوق كل مصلحة، وعدم الاهتمام بتة لفكرة اكثرية أو أقلية ، وما يتبعها من سياسات انتخابية لايراد بها وجه الله والوطن ، وعدم الموالاة أو المعاداة لأي كان إلا بما يكون له من موقف أو عمل يتسق أو يتعارض مع مبادىء الحزب وغاياته وخططه » .

وحدد قانون الحزب مبادىء الحزب بما يلي :

« أ — استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً .

ب — البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة .

ج — فلسطين بلاد عربية ، وهي جزء طبيعي من سورية .

اما فيما يتعلق بفلسطين فخطط الحزب هي ما يلي :

« أ — العمل على تحقيق المبادىء الواردة في المادة السابقة بما يستطيعه بنفسه ، وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية في الاقطار العربية .

ب — الاحتفاظ بأراضي البلاد ومنابع الثروة للعرب .

ج — الغاء الانتداب ووعد بلفور .

د — إقامة حكم عربي برلماني في فلسطين .

هـ — انهاض البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً » [١٣] .

وقد تألفت هيئة الحزب المركزية من عوني عبد الهادي السكرتير العام ، ومحمد عزة دروزة، ومعين الماضي وصبحي الخضرا ورشيد الحاج ابراهيم والدكتور سليم سلامة وعجاج نويهض واكرم زعيتر وفهمي العبوشي ، وانضم اليهم فيما بعد حمدي الحسيني وحربي الأيوبي . وكانت العضوية تقوم على الاختيار ، الذي كان محصوراً في هيئة الحزب. وكان قبول فرد من الافراد في الحزب يقتضي، ان يكون وطنياً مخلصاً معادياً للاستعمار والصهيونية ، مترفعاً عن الانغماس « في تيار السياسة المحلية والشخصية » [١٤] . وعلى هذا الأساس لم يهتم مؤسسوا الحزب بالكثرة، وانما اهتموا بالنوعية. وكان الحزب يقبل الاعضاء المؤازرين والفخريين، وهؤلاء « يناصرون مبادىء الحزب وخططه ومقرراته ، ويدفعون لصندوق الحزب اكتتاباً شهرياً ، لا يقل عن عشرة مليمات » .

بدأ الحزب نشاطه بإقامة عدد من المهرجانات الكبرى في مدن فلسطين الرئيسية : يافا والقدس ونابلس وحيفا . وكان يصدر بيانات في المناسبات ترفع شعار مقاومة الانجليز ، واعتبارهم أصل الداء ، وتطالب بوقف الهجرة ومنع بيع الأراضي ، وتعلن السخط على السماسرة . وقد جاء في بيان الحزب الصادر عن اجتماع نابلس : « ان المجتمعين يعتبرون الاستعمار الانجليزي أساس البلايا وسبب الرزايا، ويجددون العهد على مكافحته ومقارعته حتى تظفر الأمة باستقلالها وحريتها». وجاء في البيان أيضاً : «أن لا بقاء للأمة إلّا إذا اقفل باب المهاجرة، ومنع بيع الاراضي ، وان المجتمعين يجددون سخطهم على السماسرة ، وباعة الاراضي، ويرون أن قد آن الأوان لهذه الأمة ان تسلك سبيل تأديبهم ومقارعتهم، ويعتبرون الممالئين للانجليز كالممالئين للصهيونية » [١٥] .

وقد أصدر الحزب بياناً بمناسبة احتفال الانجليز بذكرى فتح القدس، وأقام اجتماعاً شعبياً في القدس . وقد جدد البيان العهد على مكافحة الاستعمار « أصله وفرعه » واستنكر « أساليبه الفاحشة ، وخططه المنافية لمصلحة العرب » ، وطالب : « بحق العرب الطبيعي في الحرية والاستقلال والاتحاد مع الاقطار

العربية الأخرى ...» . وأصدر اجتماع القدس ، وهو ثالث اجتماعات الحزب ، قراراً اجماعياً ، اعتبر « الحكم الاستعماري القائم في البلاد باطلاً ، ولا يستند إلا على القوة » ، وأكد رفض الانتداب ووعد بلفور ، وتمسك العرب « بحقهم الطبيعي في الحرية والاستقلال » ، واستنكارهم : « بكل شدة الأساليب الغاشمة التي تطبقها السلطات الانجليزية في فلسطين ، سواء في حرمانها من حكم نفسها بنفسها ، أم في مساعدة المشروع الصهيوني ، بما يرمي اليه من هدم كيان العرب ، وانشاء الوطن القومي اليهودي على انقاضهم ، ومن سن القوانين الصارمة لاخفات اصوات الدفاع عن حقوق العرب ، ويعاهدون الله والوطن على الجهاد المستمر في حفظ الكرامة العربية ، والدفاع عن هذه البلاد المقدسة ، ويعتبرون ذلك واجباً مقدساً وأمانة في اعناقهم » (١٦) .

وحين رأت قيادة الحزب تهافت كثيرين على مآدب الانجليز والصهيونيين ، أصدرت « نداءً » وجهته الى « ضمير كل عربي في فلسطين » ، أشارت فيه الى سياسة المآدب والحفلات التي اندفعت فيها السلطة ، ونبهت العرب الى « أن مسايرة هذه السياسة من جانب رجال العرب ، ستحمل المستعمر على الاعتقاد بضعف روح المقاومة الوطنية فينا ، وتطمعه في الاستمرار على الأساليب الاستعمارية والصهيونية التي اشتدت اخطارها ، وهددت كيان العرب القومي والاقتصادي والاجتماعي ، كما هو مشاهد كل يوم بالفعل والواقع » . ولهذا « فان الحزب يوجه هذا النداء الى ضمير كل عربي في فلسطين ، ويهيب به ان يذكر دائماً ما يقاسيه وطنه البائس من حرمان وشقاء ، وان لا يعرّض كرامة امته ، وعزة قوميته للمهانة والاحتقار ، بارتكابه إثم التهافت على هذه المآدب والحفلات ، وان يثبت للملأ صدق الكفاح الذي تكافحه هذه البلاد العربية ضد الاستعمار والصهيونية ، وفي سبيل الاستقلال والحرية » (١٧) .

وانعقد اجتماع اللجنة التنفيذية في يافا ، بتاريخ السادس والعشرين من آذار سنة ١٩٣٣ ، وكان الحزب يريد الاستمرار في مقاومة الاستعمار البريطاني

وتطويرها ، فقدم مذكرة انتقد فيها اللجنة التنفيذية على أساس أن قراراتها لا تتحقق، وعلى أساس أن الذين يقررون مقاطعة السلطات يظلون متعاونين معها. أما المقترحات التي قدّمها الحزب، فلم تكن مختلفة عن قرارات اللجنة التنفيذية، عدا اضافة واحدة ، هامة وخطيرة ، وهي المطالبة بالامتناع عن دفع الضرائب المباشرة كالاعشار والويركو وضرائب المدن ، إذ « لا ضرائب بدون تمثيل » . وكان ممثلو الحزب قد حضروا الاجتماع الصباحي ولكنهم امتنعوا عن الحضور في اجتماع بعد الظهر ، تعبيراً عن استنكارهم للنزاعات الشخصية في اجتماع اللجنة التنفيذية [١٨] .

وقد أصدر عجاج نويهض ، عضو الهيئة المركزية للحزب ، مجلة اسبوعية أسماها « العرب » ، صدر العدد الاول منها في الاسبوع الاخير من آب سنة ١٩٣٢ . وكانت المجلة معنية بالوطن العربي من اقصاه الى اقصاه ، تتابع أخباره وتعلق عليها بجدية واهتمام . كما كانت المجلة تنشر ابحاثاً عن الحركة القومية العربية وتاريخها وأهدافها ، و « دراسات » عن الحركات السياسية والاجتماعية في العالم ، مثل النازية والشيوعية .

لم تكن المجلة بالطبع « ميّالة » الى الشيوعية ، كما يبدو من تعليقاتها ، ومع هذا فقد فتحت صفحاتها لمن يهاجمها ، ولمن يدافع عنها ، ولو بشكل بارع [١٩]. وحين قفز هتلر الى الحكم ، قدمت المجلة تفسيراً للنازية، لا يخلو من العطف عليها. « فما الحركة النازية في المانيا التي يمثلها هتلر ، إلا رد فعل للاضطهاد الأوروبي الذي وقع على المانيا ، وحاول ان يحطم عزتها وكرامتها » . وتنبأت المجلة أن المانيا « لا تلبث ان تبرز الى الميدان قوية صاخبة ، وترغم اولئك المضطهدين على التسليم لها بما حاولوا ان يحرموها منه بشتى الوسائل والأساليب » . وقد بررت المجلة كره النازيين لليهود على أساس « أن هناك اسباباً كافية لتبرير هذا التصرف ، ونحن نلمس هذه الأسباب لمس اليد ، ونراها رأي العين ، بما يبدو من اليهود من غطرسة ، وتصرف ودسائس ومطامع وحب التسلط على كل شيء

بكل وسيلة ، واعتبار انفسهم يهود قبل كل شيء ، وعدم اهتمامهم بالمرة بمصالح الناس الذين يعيشون معهم ، ويتمتعون بخيراتهم ، ولا بعواطفهم ولا بتقاليدهم » [٢٠] .

ذكرنا أن مبادىء الحزب وسياسته كانت عربية ، وأنه كان يتابع الأحداث العربية ، ببياناته ، وعلى صفحات مجلة العرب ، ولكن ما لم نذكره حتى الآن هو الرابطة التي كانت تربط اكثر قادة الحزب بالملك فيصل ملك العراق ؛ وأثر ذلك في سياسة الحزب . فاننا نرى مثلاً عوني عبد الهادي ، يدافع عن فيصل على صفحات مجلة « العرب » ، ويشيد بموقفه المشرف عندما أبلغه لويد جورج بتنفيذ اتفاقية سايكس – بيكو [٢١] ، ونرى محمد عزة دروزة يبكي الحكم العربي في الشام في المجلة ذاتها [٢٢] . وحين زار الملك فيصل مدينة القدس كتبت مجلة « العرب » : « كان احتفاء القدس بجلالة الملك فيصل الأول ملك العراق ، يوم الأحد الماضي ، مظهراً رائعاً من مظاهر العزة القومية ، ومجلى مهيباً من مجالي الهيبة الشعبية » [٢٣] . وقد تحمس هؤلاء لعقد المؤتر العربي القومي في بغداد ، ولكنهم لم يتفوهوا بكلمة احتجاج واحدة ، عندما تراجع فيصل بعد اشارة من المندوب السامي .

أما بالنسبة لفلسطين ، فقد قدمنا بعض مواقف الحزب ، فيما مضى ، وسنقدم الآن موقفه من اللجنة التنفيذية ، ولقد كان موقفه هنا صارماً وقاسياً . وكان كتّاب مجلة العرب ، كثيراً ما يلجأون الى الأساليب الساخرة في مهاجمة اللجنة وتجريحها ، والكشف عن اخطائها وألاعيب اعضائها .

ولعل ما كتبه «ابو الفتح المقدسي » ، عن اللجنة أحسن نموذج لهذا الاسلوب الساخر ، يقول أبو الفتح* :

« فهي اللجنة التنفيذية العربية للمؤتمر الفلسطيني العربي ،أو العربي الفلسطيني السابع ، « مرقعة » المؤتمرات على الاطلاق ، ولدت خرساء عمياء ، بيد شلاء ، واحسن ما ذكر فيها من الوصف لها قول احدى صحفنا الوطنية إنها ، « قطيع

* ابو الفتح المقدسي هو عجاج نويهض نفسه .

من الماشية البشرية » .

« اللجنة التنفيذية عدد اعضائها (اربع دزينات) – ٤٨ فقط لا غير، وحقيقة لو طُلب من فلسطين ان تشترك في معرض بشري متنوع الصور، مختلف السِحَن، متباين الأغراض والغايات، لفازت فلسطين على يد هذه اللجنة التنفيذية بأعظم كأس فضي » .

« لكل مدينة عضوان في اللجنة، وكل عضو منتسب الى حزبية، من الحزبيتين المحليتين، ويا ليتهما قيسي ويمني، ولكنها انتدابي و .... وهذه الحزبية كانت احدّ من السيف حتى أخرت عقد المؤتمر السابع الهزيل نحو عشرة أشهر، وكان مدار الخلاف والتشاد يتعلق بمسائل غاية في التضحية والشرف والقومية والوطنية، وأهم موضوعات الخلاف كانت: من يدعو للمؤتمر؟ ومن يوقع الدعوة؟ بل واستدق الشعور ولطفت الروح الى حد تناول الخلاف: ومن يتقدم اسمه سائر الاسماء في التوقيع ؟ » .

« وكانت الطائفية بارزة في تكوينها بروزاً عجيباً ... الخ » .

« لجنة (حالاتية) أمدّ الله في عمرها » :

نعم (حالاتية من الطراز الأول . وتجمع الى صفة (الحالاتية) التناقض القبيح . تثور اللجنة على خروج الأرض من يد العرب، وفي اللجنة أناس باعوا ويبيعون أراضي عزيزة لليهود. تنادي اللجنة « بالمقاطعة »، وفيها من هو عاكف على « المواصلة » (٢٤) .

وقد استمرت مجلة العرب في الكتابة عن اللجنة بهذا الاسلوب، وكان لا يخلو عدد من اعدادها من تعليق على اللجنة .

ولعل الحزب الشيوعي الفلسطيني كان اكثر الاحزاب اهتماماً بنشوء حزب الاستقلال، لانه رأى فيه حزباً اكثر تحررية من التجمعات الأخرى . وقد عمل الحزب الشيوعي الفلسطيني على التعاون مع حزب الاستقلال، وخاصة الجناح اليساري منه، بقيادة حمدي الحسيني . وحدد الحزب الشيوعي الفلسطيني علاقته بحزب الاستقلال عن طريق الشعار التالي: «السير منفصلين والعمل مجتمعين» (٢٥).

وعلى الرغم من أن الضجة الوطنية الكبيرة التي احدثها الحزب ، والشعارات الصحيحة التي رفعها،فإنه، مع نهاية ١٩٣٣،وجد نفسه غير قادر على الاستمرار . ما أسباب ذلك ؟ يمكن حصر الاسباب فيما يلي :

اولاً : كان الحاج امين قد تحوّل الى زعيم شعبي ، تدين له اكثر الجماهير الشعبية ، والفلاحين خاصة ، بالولاء الشخصي والديني . وكان نشوء حزب لا يتزعمه ، يعني محاولة الخروج عليه . وهذا ما فهمه الحاج امين من انشاء الحزب ، فبدأ حملاته ضده .

ثانياً : وكانت فكرة تأسيس الحزب، كما بيّنا ، تقوم على أساس فتور العمل الوطني ، وانهماك القادة في النزاعات الشخصية والعائلية . وفي هذا ما يدين الحاج امين وقادة الحركة الوطنية إدانة تامة ، ويضعه في مصاف معارضي الحركة الوطنية وعملاء الانجليز . ولم يكن الحاج امين الذكي الطموح بالذي تخفى عليه مثل هذه الادانة ، او تحظى منه بالتسامح والتغاضي .

ثالثاً : ان نشوء حزب سياسي ، يرفع شعارات مثل : الانكليز أساس الداء، المقاومة حتى النصر ، المقاطعة الشاملة والامتناع عن دفع الضرائب المباشرة ،في وقت تسلك فيه القيادة الوطنية سبيل المهادنة والمساومة ، كفيل بكشف هذه القيادة واحراجها وفضحها . ولهذا فلم يكون غريباً ان تقف « الزعامات والوجاهات » من هذا الحزب موقف الحيطة والعداء .

رابعاً : كان الحزب حزب العناصر المتقدمة من الطبقة شبه الاقطاعية شبه البرجوازية ، المهادنة للانجليز والحركة الصهيونية ، المستفيدة من وجودهما ، ولم تكن طبقته تؤيد الشعارات التي رفعها الحزب عملياً ، وان كانت تتشدق بها نظرياً. ولهذا لم يحظ الحزب بانتشار واسع تنظيمياً، ولم يكن ممكناً ان تتجه هذه الفئات الى الفلاحين والعمال، فتبحث عن المناضلين في صفوفهم ، وتنشىء تنظيمات منهم ، لأنها بذلك تكون قد خانت طبقتها . وقيادة حزب الاستقلال لم تكن مهيأة لذلك بحكم تكوينها الطبقي والفكري وارتباطاتها السياسية .

خامساً : لجأ الحزب،خلال حياته القصيرة، الى سياسة المهرجانات والبيانات والاحتجاجات ، وهي – تقريباً – السياسة نفسها التي اتبعتها الفئات الأخرى ، وخاصة المؤتمرات السبعة . وكانت الجماهير تمقت هذا الاسلوب ، وتسخر منه. إنها تعرف ببديهتها أنه لا يحررها،ولذلك فهي تصدف عنه، ولا تقيم له اعتباراً. ولم تدرك قيادة حزب الاستقلال ان الجماهير التي جرّبت هذه الأساليب منذ ١٩١٩ ، لم تكن مستعدة لمعاناة مزيد من التجارب الفاشلة ؛ التي يذهب الوطن ثمناً للاستمرار فيها .

لهذا كله ، ظل عدد أعضاء الحزب ضئيلاً ، ولم تكن موارده كافية لسد حاجاته . إن محمد عزة دروزة يجعل نقص موارد الحزب المالية من اسباب فشله الرئيسية، ويرد قلة عدد الاعضاء الى«الصفات التي فرضها على الانتساب ،وفكرة عدم الاهتمام للتكاثر عن طريق المنتسبين » (٢٦) . ولكن ألم يكن في شعب فلسطين بضعة آلاف من المواطنين غير الملوثين ، والمتفقين على مقاومة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية ؟ لقد كان هنالك عشرات الآلاف من هؤلاء . ولكن حزب الاستقلال لم يكن يبحث عنهم ، لقد كان يبحث عملياً عن عناصر من ابناء الطبقة التي يمثلها . وسنرى –فيما بعد– كيف عاد قادة حزب الاستقلال الأبناء البررة لطبقتهم ، الى احضان الزعامة التقليدية ، بينما خرج الفلاحون والعمال لمقاومة الاستعمار البريطاني بالسلاح ، وبقيادة منظمات أنشأوها من أجل هذه الغاية .

لم يكن كل ما فعله العرب في السنوات التي تلت الاحتلال البريطاني كافية لتغيير السياسة البريطانية أو تبديلها . كانت الهجرة تزداد تدفقاً ، والانجليز يزدادون استهتاراً دون اي اعتبار لمشاعر العرب.وكانت البلاد تغلي بنقمة عارمة على الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية والقيادة الوطنية المتخاذلة . وقد دفع هذا كله اللجنة التنفيذية الى ان تستفيق من النوم العميق ، فتدعو لاجتماع في يافا بتاريخ السادس والعشرين من آذار (مارس) سنة ١٩٣٣ ؛ أشرنا اليه خلال الحديث عن حزب الاستقلال . حضر هذا الاجتماع – عدا اعضاء اللجنة

التنفيذية — عدد من اعيان البلاد وزعمائها . ولكن الخلافات بين اعضاء اللجنة التنفيذية خاصة ، والحضور عامة كانت تهدد الاجتماع بانفجار . ويبدو ان « المعارضين » حضروا من أجل نسف الاجتماع ، فبينما كان الحاضرون يناقشون الاقتراحات المقدمة بشأن مقاطعة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية وقف عاصم السعيد رئيس بلدية يافا ، وهو من المعارضين ، واعلن استعداده واستعداد زميله راغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس للاستقالة ، مشاركة منهما في عملية المقاطعة . وهنا ارتفعت بعض الاصوات تطالب الحاج امين بالاستقالة من الافتاء ورئاسة المجلس الاسلامي الأعلى .. كانت هذه محاولة بارعة لاحراج الحاج أمين ، واحباط مشروع « المقاطعة » . ذلك ان الحاج أمين لم يكن مستعداً للاستقالة ، لأن وظيفتيه في الافتاء ورئاسة المجلس الاسلامي الأعلى مصدر قوته ونفوذه ، وهو لم يصبح في غنىً عنهما بعد. وكان خصومه السياسيون والشخصيون والعائليون يريدون حرمانه من مصدر قوته هذا . ولهذا حدثت مشادة في الاجتماع بين انصار الحاج امين وخصومه كادت ان تتحول الى « اشتباك » ، لولا الحريصون على « التضامن » . ومع هذا ، فقد اتخذ الاجتماع القرارات التالية :

١ — تقرير مبدأ اللاتعاون، والمباشرة بتنفيذ أولى درجاته منذ الآن كمقاطعة الحفلات والمجاملات مع الحكومة، ومقاطعة لجان الحكومة ، ومقاطعة البضائع الانجليزية والمصنوعات والمتاجر الصهيونية .

٢ — تأليف لجنة من اعضاء مكتب اللجنة التنفيذية، وممثل عن كل«حزب» لتحقيق فكرة اللاتعاون بصورة أوسع .

٣ — طواف لجنة صندوق الأمة في البلاد لحض الاهلين على شراء أسهم شركة انقاذ الأراضي [٢٧] .

وقد بيّنا موقف حزب الاستقلال من الاجتماع ، ومقترحاته التي قدمها عند الحديث عن هذا الحزب . وما نريد ان نقوله الآن ، هو ان المقررات لم تطالب الموظفين بمقاطعة السلطة المستعمرة ، ولم تطالب جماهير الشعب بالامتناع عن دفع

الضرائب ، وهو ما كان يمكن ان يطرح الأمور على مستوى اكثر جدية وحسماً وخطورة. وطبيعي ان عاصم السعيد وراغب النشاشيبي لم يستقيلا من وظيفتيهما. وقد ظلت مقررات هذا المؤتمر حبراً على ورق،بينما راح دعاة اللاتعاون يتعاونون مع الاحتلال ، لا سيما « المعارضون » منهم .

جرى في أوئل ايلول من السنة ذاتها اجتماع للجنة التنفيذية ، بحث فيه أمر ضرورة عمل ايجابي. ولما كان ممثلو الطبقة شبه الاقطاعية شبه البرجوازية يريدون ان يستروا عجزهم فقط،رأوا أن الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق هي الدعوة الى التظاهر. وعليه حددوا الثالث عشر من ايلول موعداً لمظاهرة تقام في القدس. وقد جرت المظاهرة ، واشترك في قيادتها « زعماء » فلسطين ، على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم ، بقيادة موسى كاظم الحسيني . ولما كان قادة المظاهرة قد رفضوا ترخيصها فقد هاجمها البوليس ، واعتدى على المشتركين فيها ، حتى ان بعض قادتها ، ومنهم جمال الحسيني ، تعرضوا للضرب .

بعثت المظاهرة احساساً بالزهو في اعضاء اللجنة التنفيذية، فاجتمعوا بعدها، وقرروا الاستمرار في التظاهر ، على اعتبار أنه وسيلة التعبير عن مشاعر السخط والاحتجاج عند الجماهير ، ولما أثاره من حماستها واندفاعها. كان موعد المظاهرة الثانية يوم الثالث عشر من تشرين الأول ، واختيرت يافا مسرحاً لها . استعدت السلطة للقضاء على المظاهرة استعداداً حسناً، وحين بدأت ، وكانت تضم حشوداً كبيرة ، وعدداً كبيراً من « الزعماء » ، تصدى لها الشرطة ، فاشتبكوا مع المتظاهرين ، وقتلوا اثنين وثلاثين عربياً ، وجرحوا سبعة وتسعين. وكان موسى كاظم الحسيني ، وسنه تنوف على الثمانين ، أحد المصابين . لم تكتف السلطة بما حدث، فاعتقلت عدداً من القادة الوطنيين الذين تعرضوا للضرب المبرح. اضربت مدن فلسطين في اليوم التالي ، وقامت مظاهرات في القدس وحيفا ونابلس وغزة وغيرها،سقط فيها عدد من القتلى والجرحى. امتد الاضراب سبعة ايام،فخشيت السلطات ان يحدث ما لا تحمد عقباه ، وهنا حاولت ان تقنع المضربين بالعودة عن اضرابهم ، الا انهم أصروا على الافراج عن المعتقلين مقابل انهاء الاضراب .

لم يكن التراجع صحيحاً آنذاك ، إبّان الفورة الشعبية ، ولم يكن الافراج عن المعتقلين يستحق هذا الثمن الغالي . ومع هذا ، فان المعتقلين وافقوا ان يخرجوا من السجن بكفالات ، فقدموا للمحاكمة بعد ذلك وصدرت عليهم احكام مختلفة، أقصاها عشرة اشهر مع الأشغال . وفي المحكمة ، لم يكن موقف بعض الزعماء مشرفاً إذ إنهم أخذوا يتبرأون من مسؤولياتهم . واستغلت صحف «المعارضة» نقطة الضعف هذه ، لتشكك بقادة الحركة الوطنية، ولتضعف من حماسة الجماهير واندفاعها . وحين استؤنف الحكم عرض على المتهمين ان يوقعوا تعهـــداً بحسن السلوك ، على ان يحتفظوا بحقهم في ممارسة العمل السياسي ، فوافقوا كلهم ، ما عـــدا الشيخ عبد القادر المظفر . وكانت نتيجة رفض عبد القادر المظفر على التوقيع سجنه ستة أشهر .

اجتمعت اللجنة التنفيذية ، بعد ان خرج الموقوفون من سجونهم ؛ للبحث في مواصلة المقاومة التي ُقررت في اجتماع سابق . ولكن موقف السلطة خـلال مظاهرات يافا جعل أغلب الحضور –على ما يقول محمد عزة دروزة –«يتـكلفون الجرأة تـكلفاً » . كانت احداث يافا قد هزتهم ، ومع هذا فقد ُقرر أن تتظاهر فلسطين كلها يوم عيد الفطر ، أي بعد حوالي شهرين من تاريخ الاجتماع . وكانت سلطات الاحتلال تريد أن تتحاشى الصدام مع الشعب كله ، فعرضت على اللجنة التنفيذية أن تمنحها ترخيصاً بالتظاهر ، اذا هي طلبت ذلك . ولم تخيـّب اللجنة أمل سلطات الاحتلال ، فتقدمت بالطلب ، ونالت الموافقة «الكريمة» . وهكذا قامت مظاهرات عيـد الفطر بموافقة سلطات الاحتـــلال ؛ ولم تكن تحدياً للسلطات كما قصد منها .

كانت هذه الأحداث نهاية اللجنة التنفيذية ، المتعبة والمنقسمة على نفسها ، والعاجزة عن اية مبادرة . فقد مات موسى كاظم الحسيني بتأثير جراحــه ، في السادس والعشرين من آذار سنة ١٩٣٤ . وكانت الخلافات التقليـدية في اللجنة التنفيذية ، وما َجدّ من صراعات بعد موت الرئيس ، حائلاً دون انتخـاب رئيس جديد ، يحل محل الرئيس الراحل . ولقـــد اجتمعت اللجنة في آخر

الاسبوع الأول من شهر نيسان ، وقررت أن يبقى كرسي الرئاسة شاغراً ، حتى انعقاد المؤتمر الثامن ، الذي حدد له يوم الثاني من ايلول ؛ على ان يقوم نائب الرئيس بمهام الرئاسة . وألفت لجنة لاختيار انجع الطرق في انتخاب هيئة المؤتمر المقبل ، ووضع أنظمة ادارية ومالية لمكتب اللجنة التنفيذية ؛ وحدد يوم الأول من حزيران موعداً لاجتماع اللجنة التنفيذية للنظر في تقارير اللجنة المصغرة المكلفة باعداد المشاريع المذكورة . اجتمعت اللجنة في اول حزيران ، وأصدرت بياناً سياسياً ، ثم اصدرت بيانات أخرى في ذكرى اعدام شهداء ثورة ١٩٢٩ ، وبمناسبة الاعتداء على عدد من الكشافة العرب في ١٩ آب ، وبمناسبة ذكرى وعد بلفور في ٣٤/١١/١ . وقد قررت اللجنة التنفيذية بعد ذلك حل نفسها بسبب عدم الانسجام [٢٨] .

حملت سنة ١٩٣٤ ، زوبعة جديدة ، هزت البلاد ؛ لا تقلّ في قوتها عن زوبعة المجلس الاسلامي . ففي هذا العام قررت سلطات الاحتلال اجراء انتخابات بلدية ، من باب ما اسمته التوسع في تنمية الحكم الذاتي . وبدأ التنافس على «المقاعد» بين طرفي اللجنة التنفيذية المنشقة ، قيادة الحركة الوطنية برئاسة الحاج امين الحسيني من جهة ، ومعارضيها برئاسة راغب النشاشيبي من جهة أخرى . وكان راغب النشاشيبي رئيساً لبلدية القدس منذ سنة ١٩٢٠ عندما أبعد موسى كاظم الحسيني من رئاسة البلدية . وكانت رئاسة بلدية القدس معقلاً من معاقل « المعارضة » في عاصمة فلسطين الدينية والسياسية : مدينة القدس . ولهذا أراد الحاج امين أن يحتل هذا « المعقل » ليحرم المعارضة منه ؛ وليسجل لنفسه وللحركة السياسية التي يقودها نصراً سياسياً . ولجأ – لكي يؤمن الفوز – الى شق جبهة « المعارضة » أولاً ، فاستمال الدكتور حسين فخري الخالدي ، وبالتالي عائلة الخالدي الى صفه ، ورشحه لرئاسة البلدية . ولما كانت المعارضة قوية ، فقد بذل الحاج امين وانصاره كل جهد ممكن من اجل فوز مرشحهم . وكان أن فاز ، فهزت « المعارضة » هزة عنيفة ، حتى أخذت تعزو النجاح الذي أحرزه المرشح المعارض الى سيطرة الحاج امين على فلاحي «لفتا». من هذه اللحظة،

لحظة سقوط راغب النشاشيبي مرشح المعارضة ، ازداد الصراع حدة وضراوة بين اطراف الطبقة شبه الاقطاعية ، شبه البرجوازية . وبدأت المعارضة حملة جديدة مركزة ، ضد الحاج امين الحسيني مفتياً ورئيساً للمجلس الاسلامي الاعلى وزعيماً وطنياً . وكانت جريدة « الجامعة العربيــة » الناطقة باسم الحاج امين ، قد جعلت معركة رئاسة بلدية القدس معركة ما بين الوطنية والخيانة ، وحين فاز الدكتور الخالدي ، صدر عددها يوم الثامن والعشرين من ايلول سنة ١٩٣٤ يحمل العنوان الكبير التالي : «فوز باهر لمرشح الامة الدكتور حسين فخري الخالدي » .

اقتنع « المعارضون » بعد هزيمة الانتخابات في القدس ، ونتيجة وجــود عناصر « معارضة » في جميع انحاء فلسطين ، وتحقيقاً لأهداف سلطات الاحتلال في ايجاد توازن سياسي في البلاد ، بأنهم لا بُدّ من أن يظهروا على المسرح ، من خلال تكتل سياسي . وفي شهر كانون الاول (ديسمبر) من سنة ١٩٣٤ اعلنوا إنشاء حزب سياسي ، باسم حزب الدفاع الوطني . ضم الحزب الجــديد « فريقاً متجانساً من أغنى الشخصيات في البلاد» كما قالت جريدة المعارضة: فلسطين(٢٩). وأخــذ قادة الحزب الجــديد ، ولا سيما راغب النشاشيبي وفخري النشاشيبي ، وحسن صدقي الدجاني ، يقومون بزيارات للمدن والقرى ، ويلقون الخطابات . وفي اول زيارة — بعد انشاء الحزب ، لمدينة الخليل ، ألقى توفيق طهبوب كلمة ترحيب ، ندد فيها ببعض الزعماء ، وأراد راغب النشاشيبي ان يظهر بمظهر الحريص على وحدة الصف ، المتغاضي عن الأحقاد ، فألقى خطاباً قال فيــه : « ليس فينا زعيم ، بل كلنــا أفراد متساوون ، وليس فينا من لا يعمل لمصلحة البلاد » (٣٠) ثم أضاف : « وليس بيننا وبين أحد من مواطنينــا الآخرين أي فرق ، فكلنا نعمل لمصلحة البلاد ، وسنعمل على التعاون معهم ، وكلما ابتعدوا عنا فسنقرّب اليهم ، ما دامت نيتنا خالصة لله والوطن » . إن هــذه الكلمات المصطنعة تُظهر غير مــا تُبطن ، وهي تستهدف إظهار الحزب الجــديد بمظهر

المتعالي على الخلافات الشخصية والعائلية ، العامل من أجل الوطن ، لأن اكثرية الناس تمقت صراعات « الزعامات » وتستنكرها . وحين تكلم حسن صدقي الدجاني سكرتير الحزب ، أراد ان يُصوِّر الخلاف بين الحزب الجديد وحزب المفتي خلافاً بين طريقتين في التفكير والعمل ، احداهما تعتبر الحركة الصهيونية الخطر الرئيسي ، فهي لذلك توجه العداء اليها ، وهذه طريقة جماعة الحاج امين الحسيني ، والثانية تعتبر ان الانكليز هم « البعبع الحقيقي » ، وترى توجيه الجهود لمقاومة «البعبع الحقيقي» ؛ وهذه طريقة جماعة حزب الدفاع . ولم يكن هذا صحيحاً ايضاً ، لأن قادة حزب الدفاع الوطني كانوا يعملون لبريطانيا ، ولم يكن خلافهم مع قيادة الحركة الوطنية ناتجاً عن اصرار الاولين على مقاومة بريطانيا ، بينما يصر الآخرون على قتال اليهود ، بل كان خلافاً شخصياً عائلياً وطنياً . وكانت « المعارضة » حريصة على أن ترفع شعار مقاومة الانجليز ، لأنه شعار الجماهير أولاً ، ولتدفع تهمة العمالة عن نفسها ثانياً، ولأن حوادث الاعتداء على اليهود التي أخذت تزداد حدة منذ سنة ١٩٢٩ ، كانت باعث قلق للحركة الصهيونية ؛ إذ انها تبثّ الرعب في تجمعات المهاجرين في فلسطين ، وتُرهِب يهود العالم المزمعين على الهجرة . ولكن قادة حزب الدفاع نجحوا في كشف نقطة ضعف قاتلة ، من نقاط ضعف القيادة الوطنية ، ألا وهي الصمت عن الانكليز .

وليس في أول بلاغ صدر عن هيأة الحزب المركزية ما يمكن ان يستحق الذكر (٣١) ، إذ إن البلاغ يشير الى أن الهيئة المركزية درست الحالة العامة في البلاد ، وانها ستتصل ببعض الشخصيات العاملة في الحقل الوطني لمعرفة آرائها . ومما يذكره البلاغ هو أن هيئة الحزب المركزية قررت « الاتصال بالمندوب السامي والرجاء اليه للعفو عن مسجوني الاضطرابات » . ان البلاغ الأول لا يذكر موضوع الاستقلال ، ولا يطالب بوقف الهجرة الصهيونية ، ولا يرفع شعار مقاومة الانجليز . إنه بلاغ « اداري » مختصر لا يمكن استنتاج شيء منه ، غير أن الحزب لا يملك شيئاً جديداً يقوله .

كان رجال الحاج امين يجرون اتصالاتهم لانشاء حزب سياسي . وقد كان

اول اجتماع «رسمي» لهم يوم السبت ١٦ شباط ١٩٣٥ في كلية الروضة بالقدس . وكان الداعي جمال الحسيني . ويبدو ان كثيراً من المدعوين لم يحضر [٣٢] ولذلك لم يصدر عن الاجتماع شيء . وفي الرابع والعشرين من آذار أدلى جمال الحسيني بحديث للصحف عن الحزب الجديد ، مشيراً الى قرار اللجنة التنفيذية حول « تأليف احزاب وطنية متجانسة في الميول والمبادىء العامة » وذاكراً انه : « تنفيذاً لهذا القرار عقد بعض الاخوان المتجانسين في المبدأ والأساليب الوطنية عدة اجتماعات ، وضعوا فيها مشروع تأسيس حزب يضم اخوانهم في العقيدة والأسلوب ، كي يتمكنوا من تنظيم عملهم حسب الطرق والانظمة القديمة التي تقتضيها عقائدهم ومبادئهم الوطنية »[٣٣]. وفي السابع والعشرين من آذار اجتمع الاعضاء المؤسسون، واختاروا جمال الحسيني رئيساً، والفرد روك نائباً للرئيس. وبعد أيام أصدر الحزب «العربي الفلسطيني» الجديد بياناً جاء فيه : « لقد تحققت رغبة الامة في استئناف الجهاد بنظام سياسي جديد ، يكفل لها الجد في العمل والاستمرار فيه ، ويحشد للدفاع عن كيانها المهدد بالزوال جميع قواها ، وينظم اعمالها ، ويستثمر للصالح العام جهودها ، فتألف الحزب العربي الفلسطيني بتأييد جماعي من المؤتمر الوطني الكبير ، المنعقد في القدس في ٢٧ آذار سنة ١٩٣٥ على المبادىء القوية التي وضعتها الأمة نصب عينيها ، منذ بدء جهادها القومي ، وهي العمل لاستقلال البلاد ضمن الوحدة العربية ، ورفع الانتداب ، ودفع الخطر الصهيوني » [٣٤] .

وكانت في هذا الوقت فئات من الطبقة شبه الاقطاعية شبه البرجوازية ما زالت حريصة على ما أسمته « جبهة الدفاع الوطني » . وفي منتصف نيسان أصدر عبد الفتاح طوقان وعبد اللطيف صلاح من نابلس بياناً جاء فيه : «ان الحالة الحاضرة دعت البعض في البلد الى التفكير في تأليف كتلة محايدة ، تقوم بالقسط الواجب عليها من الاشغال في الحقل الوطني ، وتوحيد جبهة الدفاع . وترى اول واجب عليها أن تؤلف هذه الكتلة من المخلصين الذين لا يدينون إلا بدين الوطن ؛ ولذلك تدعو جميع الذين يعتنقون هذا المبدأ الى الاشتراك معها ، لتخرج هذه

الفكرة من القول الى العمل » [٣٥] . كانت هذه الدعوة منشأ الكتلة الوطنية التي انتخب في الخامس من تشرين الأول سنة ١٩٣٥ عبد اللطيف صلاح رئيساً لها . وقد اختيرت نابلس مقراً للحزب الجديد .

لم يكن نشوء الاحزاب عامل التقاء ، بين القوى المتصارعة ، بل كان واسطة لتعبئة القوى المتصارعة ، في طول البلاد وعرضها ، وحمل الناس على اختيار موقف من الصراع الدائر ، على الرغم من تصريحات مؤسسي الحزبين الرئيسيين ، الدفاع والعربي ، بحرصهما على التعاون والعمل المشترك لمصلحة البلاد . ولهذا فقد ازداد الصراع حدة بين الحزبين ، مُعبِّراً عن نفسه باتهامات يمكن ان توجز فيما يلي :

اولاً : كان رجال الحزب العربي ، قيادةً وأعضاء وأنصاراً ، يتهمون رجال حزب الدفاع، قيادة وأعضاء وأنصاراً، بأنهم عملاء للانجليز، وسماسرة للصهاينة، وبالتالي فليس الخلاف معهم شخصياً أو عائلياً ، وانما هو صراع بين الاخلاص والخيانة . ولم تكن تهمة الحزب العربي لحزب الدفاع صعبة الاثبات ، او تحتاج الى براهين بالنسبة الى مؤيدي الحزب العربي، وهم اكثرية الشعب لا سيما الفلاحين، الذين كانت ثقتهم بقيادة الحزب الى جانب صلات قيادات حزب الدفاع المكشوفة بالصهاينة ، وتبنيهم للمشاريع البريطانية الاستعمارية، تجعل جماعة حزب الدفاع خونة في نظر هؤلاء .

ثانياً : وكان حزب الدفاع يوجه اتهامات عدة الى الحزب العربي، والحاج امين الحسيني ، مفتياً ورئيساً للمجلس الاسلامي الاعلى . ولعل أهم تهمة وجهها حزب الدفاع الى الحزب العربي ، هي توجيه نقمة الشعب الى اليهود ، وتجاهل الانجليز. ولم تكن هذه التهمة كاذبة ، ذلك ان جماعة الحزب العربي ، وعلى رأسهم الحاج امين الحسيني ، اتخذوا موقفاً مهادناً من سلطات الاحتلال ، حتى أن الحاج امين ألقى خطاباً في يافا في هذه الاثناء لم يذكر الانجليز فيه أبداً، مع انه ألقى الخطاب في مهرجان شعبي [٣٦] . ولم يكن تركيز جماعة حزب الاستقلال على اعتبار

الانجليز أساس الداء إلا رد فعل لهذا « الوضع ». وهذا الاتهام الذي وجهه افراد حزب الدفاع ، المعروفون بصلاتهم مع الانجليز ، والمطعون بوطنيتهم ، استخدم ستاراً لتغطية ارتباطاتهم بالانجليز ،وسلاحاً لمحاربة خصومهم بالسلاح القتّال الذي يحاربونهم به : العمالة مع الانجليز .

ولقد استغلت « المعارضة » بعض مواقف الحاج امين إزاء الاحتلال . ومما أشارت إليه صحيفة « المعارضة» «فلسطين » : سكوت الحاج امين « عن اعمال الانجليز في ثورة اكتوبر سنة ١٩٣٣ ، وعودته من الهند دون أن يرسل كلمة احتجاج على الانكليز ، ويتنازل لزيارة الجرحى ، لئلا تعتبر زيارته لهم تحدياً للانجليز ... الخ » [٣٧] . ونشرت الجريدة نفسها ، بعد ذلك ، وثيقة تثبت توسّط الحاج امين مع رجال حزب الوفد ، حتى لا يساء استقبال وزير الداخلية البريطاني برنتفورد الذي كان ينوي زيارة مصر [٣٨] .

ولقدطرح الانجليز فيهذه المرحلة مشروع مجلس تشريعي،فنشطت«المعارضة» بالدعاية له ، متهمة « الحزب العربي » والحاج امين ، بالعمل لمصلحة الصهيونية لرفض هذا المشروع . ويذكر راغب النشاشيبي في خطاب له [٣٩] بأن جماعة الحزب العربي،رفضوا المجلس التشريعي سنة ١٩٢٢، « وقبلوه علانية ،ورفضوه سراً سنة ١٩٣٥ » ثم يتابع كلامه قائلاً : « انظروا كيف خدموا الصهيونية ، وما زالوا يخدمونها ، إنهم رفضوا المجلس التشريعي تلبية لرغبات الصهيونيين ، لأن هؤلاء لن يرضوا به إلا إذا أصبحوا اكثرية مطلقة في البلاد ، او عندما يصبحون يعادلوننا عدداً، ليكون لهم نصف مقاعد المجلس » . ولم يتورع قادة « المعارضة » عن الادعاء بأن كل ما حلّ بالبلاد ، ما كان « ليتم لو كان هنالك مجلس تشريعي ، يشرف على ادارة البلاد ، ويبعث بصوته داوياً من تحت قبته في الدفاع عن القضية الوطنية » [٤٠] .

وفي هذه المرحلة أيضاً ، بدأت مشكلة الغزو الايطالي للحبشة ، فاتهمت المعارضة حزب المفتي بالعمل لحساب ايطاليا ، ونشر الدعاوة لها . ولم تكن

علاقة حزب المفتي بايطاليا بالأمر القابل للطعن ، أو الذي يحتاج الى اثبات ، فقد جمعت هذا الحزب بإيطاليا عداوة مشتركة للانجليز ، وليس ببعيد ان يكون المفتي قد أنشأ هذه العلاقة ، ليستعين على الانجليز ، بالايطاليين ، لأنهم رفضوا الاستجابة لأبسط مطالب العرب ، أو ليكون في مركز يسمح له بمساومة الانجليز مساومة تعود عليه ، وعلى الحركة التي يقودها باستقلال مماثل لاستقلال العراق ومصر . ولما كان الرأي العام العربي معادياً لايطاليا ، بسبب وحشيتها في ليبيا ، وكان الانجليز يخافون مطامع ايطاليا في الوطن العربي وإفريقيا ، فقد عملت « المعارضة » على استثارة جماهير الشعب ضد الايطاليين الغزاة المتوحشين ، الذين ارتكبوا الجرائم في ليبيا ، وانتهكوا الحرمات ، والذين يعملون على استعمار امة شرقية ضعيفة هي الحبشة ، وضد اصدقائهم ودعاتهم : الحزب العربي والحاج امين الحسيني. وإذا كان الحزب العربي قد ضحّى بالحبشة في سبيل صداقة ايطاليا الفاشية ، فان حزب الدفاع اندفع في تأييد الحبشة في سبيل المحافظة على مصالح بريطانيا في آسيا وافريقيا ، مضحياً بمصالح العرب وغيرهم من الشعوب التي تستعمرها بريطانيا ، وقبل كل شيء بفلسطين . وقد نفت جريدة الجامعة العربية التهمة عن المتهم الأول شكيب ارسلان ، وبالتالي عن المفتي ، واعتبرت ما تنشره المعارضة اخباراً حقيرة (٤١) .

وبينما كان الصراع يزداد احتداماً بين الأحزاب ، كانت الهجرة تزداد تدفقاً والحركة الصهيونية تزداد قوة . وكانت جماهير الشعب تزداد نقمة على « الزعامة والزعماء» ، حتى ان جريدة فلسطين، وصاحبها من أركان حزب الدفاع، وجدت نفسها مضطرة على ان تقول تحت عنوان « تاريخ الزعماء لا تشرف به قضية — اعملوا للبلاد لا لأنفسكم » : « وفي الحق أن هذه المظاهر من سخط الأمة التي تنفجر بها بين الحين والآخر ، هي ثورة على الحزبية وليست لها». نعلم ان البعض لا يفتأ يعلن ان وراء كل مظهر من مظاهر هذا السخط اصبعاً من اصابع المعارضة ضد المجلسية ، او المجلسية ضد المعارضة ، ولكن بقليل من البحث النزيه ، يتبين المرء كذب هذا الاعلان ، لأن الامة بلت من عبث هؤلاء وأولئك ما أزهدها

فيهم ، وبغـضها بهم وأثارها عليهم » [٤٢]. ولما كان الشعار المرفوع هو « وحدة الكلمة » لمحاربة الاحتلال والحركة الصهيونية ، فقد انطلقت الدعوات لوحدة الصف من كل حدب وصوب . وفي اليوم الثالث من الشهر الثامن عقد اجتماع في بيت جبرين، دعا اليه الوجيهان خليل العزة ورشدي الشوا ، حضره قرابة ألفي شخص ، ولم يحضره أحد من قادة الاحزاب . وقـد صدرت عن الاجتـماع القرارات التالية :

« ١ – السعي مع الشخصيات العاملة في البلاد للتفاهم وتوحيد الكلمة، للسير في مصلحة البلاد يداً واحدة .

٢ – السعي لتوقيف بيع الأرضي .

٣ – السعي لتأسيس بنك زراعي عربي .

٤ – العمل بالوسائل الممكنة لتوقيف الهجرة الصهيونية .

٥ – السعي لتوسيع التعليم في العشائر والقرى .

٦ – انتخاب وفد يعرف«بوفد مؤتمر الجنوب» لتنفيذ هذه المقررات »[٤٣].

ويتضح من القرارات ، ان المجتمعين جعلوا وحدة الكلمة في رأس المطالب الوطنية، وأنهم وضعوها مع مشكلة بيع الأراضي وايقاف الهجرة . ويدل هذا على أهمية مطلب « وحدة الكلمة » شعبياً ، وعلى الاحساس بضرورته . ومع هذا ، فان سكرتير حزب الدفاع ، هاجم الدعوة الى وحدة الكلمة ، بعد أيام من اجتماع بيت جبرين قائلاً : « وليسمح لي القائمون بهذه الفكرة أن أسألهم ماذا يقصدون بهذه الدعوة ، وماذا يعنون بالاتحاد والتفاهم؟ فاذا كانوا يقصدون بذلك جعل الأمة كلها حزباً واحداً ، فهذا خطأ لا تقرهم عليه مصلحة البلاد . وهذه هي اللجنة التنفيذية التي كانت تمثل الامة بجميع احزابها ، كانت أول من نادى بلزوم تأليف أحزاب متعددة في البلاد » .

« وأما اذا كان دعاة الاتحاد يقصدون بدعوتهم أن تنقاد الأمة الى حزب

واحد ، تولى قيادة الأمة منذ ١٨ سنة ، ولم يستطع ان يزيل عنها هماً ، او يدفع عنها غماً ، او يدرأ عنها خطراً ، فهذا ما لا نقرهم عليه . إذ ان السنين الطويلة التي مضت علينا كانت كافية وافية ، لتعطينا درس عبرة عمـــا تتطلبه مصلحة البلاد والأعمال المجدية » (٤٤) .

وعقد اجتماع للكتلة الوطنية بتاريخ ١٩٣٥/١٠/٦ ، ألقى فيه عبد اللطيف صلاح الذي انتخب رئيساً، خطاباً أشار فيه «للاحتراب» بين الحزبين الكبيرين، العربي والدفاع، مؤكداً : «ان تبعة هذا الاحتراب واستمرار هذه الحالة، لا تقع على رجال الحزبين فحسب ، بل تقع بالدرجـة الأولى على الرجال الذين التزموا السكوت أمام هذه الحالة اختياراً أو اضطراراً ...»(٤٥) . وقـــد قرر مؤتمر الحزب يومذاك ارسال رسالتين لزعيمي الحزبين راغب النشاشيبي وجمال الحسيني من اجل عقد اجتماع بتاريخ ١٩٣٥/١٠/١١ ، للبحث في تأليف لجنة تنظر في الطرق الموصلة الى توحيد جهود ابناء البلاد . أصدر مؤتمر الشباب تأييداً لاتحاد القوى المتصارعة في اليوم التالي ، وفي اليوم عينه أصدر حزب الدفاع بياناً أعلن فيه : « بأنه على أتم استعداد للتفاهم والتعاون مـع سائر الاحزاب الفلسطينية العربية على خدمة قضية البلاد القومية العربيـــة بصورة واضحة جلية ». وزاد الحزب على ذلك بأن اظهر استعداده للتعاون مـع الاحزاب العربيـة في سوريا وشرق الاردن، بحيث يصبح في الامكان عقـد مؤتمر عربي عام ، يجمع كافة الاحزاب في هـذه الاقطار العربيـة الثلاثة » . واستند حزب الدفاع في تبرير قبوله لدعوة الاتحاد وتأييده لها على وعيه «للظروف الحاضرة التي تكتنف البلاد العربية بوجه عام ، وفلسطين بوجه خاص ، وما يمكن ان يحدث في القريب العاجل من التأثير على القضية العربية الفلسطينية » ، «وعلى الدعوة التي أقرهـا مؤتمر الشباب » والتي أشرنا اليها سابقاً . ولكن السبب الحقيقي لقبول حزب الدفاع بدعوة الاتحاد هو غير ذلك ... انه محاولة للتظاهر ، إزاء الضغط الشعبي والنقمة المتزايدة ، بقبول شعارات الجماهير .

وحين اكتشفت الاسلحة المهربة الى الصهيونيين ، وتأججت المشـاعر في

فلسطين ، وازداد الحاح الناس على « الزعامات » لتتحد وتجابه الخطر الصهيوني، دعا مؤتمر الشباب لاجتماع يوم ١٩٣٥/١٠/١٨ من أجل بحث قضية تهريب الأسلحة. حضر الاجتماع ممثلون عن حزب الكتلة الوطنية ، بالاضافة الى ممثلي مؤتمر الشباب ، بينما لم يحضر ممثلون عن الحزب العربي، الذي عقد اجتماعاً منفرداً وقرر الاضراب وأبلغ ممثلي الاحزاب المجتمعين . وقد أثار قرار الحزب العربي المنفرد استنكار الاحزاب الأخرى . وفي يوم ٣٥/١٠/٢٠ عقد اجتماع آخر حضرته كل الاحزاب ، وقرر الاضراب يوم ٣٥/١٠/٢٦ استنكاراً لتهريب الأسلحة .

واستطاعت الاحزاب أن تتفق على اصدار بيان بمناسبة ذكرى وعد بلفور في ١٩٣٥/١١/٢ . ولكنها اختلفت بعد ذلك، عندما اجتمعت لتقرر الاضراب حين عودة المندوب السامي . كان راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع، وجمال الحسيني رئيس الحزب العربي وشفيق عسل سكرتير حزب الكتلة الوطنية ، قد وافقوا على الاضراب ، بينما لم يوافق ممثلا حزب الاصلاح ومؤتمر الشباب على ذلك . وخلال الاجتماع الذي بحث فيه الموضوع تسلم كل من جمال الحسيني وراغب النشاشيبي رسالة من السلطات – على ما تروي جريدة فلسطين – فغيّر جمال الحسيني موقفه ، وقال راغب النشاشيبي أنا مع الاضراب اذا أقرته الأكثرية ؛ ولكن الأكثرية كانت ضد الاضراب، فلم يُقر [٤٦] . ولم يرق هذا القرار لقيادة الكتلة الوطنية ، فأصدرت بياناً ترفض فيه قرار اجتماع الاحزاب ، وتطلب من الشعب الاضراب . ويقول جمال الحسيني « ان الرسالة التي تسلّمها كانت بخصوص قضية تهريب الأسلحة ، وانه قرأها على الحضور . ويؤكد أنه كان يؤيد الاضراب ، وان الأغلبية كانت ضد الاضراب ، فاضطر لمجاراة الاغلبية . ولكن من هي الأغلبية ؟ يبدو أن ممثلي مؤتمر الشباب وحزب الدفاع وحزب الاصلاح كانوا ضد الاضراب ، وان رئيس الحزب العربي ، لم يكن متحمساً له ، فوافق على ما أسماه رأي الاغلبية . ذلك أن الحزب العربي لم يكن حريصاً على رأي الأغلبية ، ولقد اعلن الاضراب مرات منفرداً .

وأبرقت يوم ١٩٣٥/١١/١١ لجنــة اجتماع نابلس الكبير ليوم ٢ نوفمبر ، الى رؤساء الاحزاب ، مستنكرة قرارهم بعدم الاضراب . لأنها « تعلم انه لا يعبر عن ارادة الأمة العربية التي تعاون الظالمون على ابادتها ، وانما هو دليــــل على ضعف المتزعمين وهوادتهم » . «وهي تعتبر هــذا الانهزام الذي مني به الائتلاف آية جديدة على افلاس الزعامة ، وضرورة تقدم المخلصين الجريئين الى احتــلال ميدان الكفاح الوطني » [٤٧] . ولم تهز هذه البرقية التي تعبّر عن رأي الجماهير قادة الاحزاب ، فاجتمعوا وقرروا مرة أخرى عدم الإضراب حتى يعرفوا رأي المندوب السامي بالمذكرة التي سيقدمونها [٤٨] . ولم تنتظر مدن فلسطين موافقة قادة الاحزاب ، فشكلت فوراً لجان اضراب في القدس ويافا وغيرها من المدن ، وأصدرت بيــانات تدعو للاضراب نشرتها الصحف يوم ١٩٣٥/١١/١٣ . وتشير أخبار الصحف في هذا اليوم الى اجماع البــلاد على الاضراب ، وان كان هنالك اختلاف في الرأي في مدينة كحيفا . وقد نشرت الصحف في اليوم عينه بيــان مندوبي الاحزاب بضرورة تأجيل الاضراب [٤٩] . ومع هذا فقد اضربت البلاد اضراباً عاماً شاملاً ، علـّقت عليه جريدة فلسطين قائلة : « ثم أجمع الجمهور على الاضراب ، فأضرب ، وكان في اجتهاده هذا مخلصاً لضميره ولوطنه معــــاً » . « ومهما قلنا عن حيرة الجمهور واضطرابه فلقد كان الاضراب عظيماً ؛ ويزيد في شأنه انه تم في غير دعوة رسمية اليه ، وفي غـــير تنظيم له ، وعلى الرغم من دعوات وبيانات الهيئات المسؤولة ». وأشارت بعض الصحف العربية واليهودية الى ان الاضراب كان تحدياً للزعمــاء اكثر مما كان تحدياً للانجليز ؛ وحين علقت « فلسطين » مرة أخرى على الاضراب، اعترفت بأنه كان تحدياً للزعماء، إلا انها أضافت « ولكننا نحب ألا تمضي الأمة في طريق ، والزعماء في آخر، وألا تتسع بينهما الشقة » [٥٠] .

كانت جماعة القسام في هذه الاثناء ، ومسرحيات الزعماء الهزلية تبلغ ذروة هزلها ، قـــد خرجت الى منطقة جنين ، لتبدأ ثورتها المسلحة ضد الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية . وكان عز الدين القسام رجل دين وقور ، وخطيباً

ملك أعنة الكلام، وتوفر على علم واسع بمجاله . وقد وضع علمه ومركزه الديني في خدمة المقاومة العربية ، فأخذ يحرض على الانتفاض على الظلم والثورة على الأجنبي ، مذكراً في خطبه على ان المسلم غير مكلف بالخضوع للأجانب . وكان مؤمناً أن الثورة لا بُدّ لها من ان تعتمد على الفلاحين والعمال . رأى القسام أن الهبات الشعبية لا تكفي لتحرير البلاد ، ودفع الخطر الصهيوني عنها ، كما رأى ان « القيادة » في فلسطين غير أهل للمهمة الخطيرة الموكولة اليها . ولذلك فقد عمل على انشاء حركة ثورية عقائدية ، تقوم على العقيدة الاسلامية من جهة ، وعلى التنظيم السري من جهة أخرى . ومن هنا بدأ القسام العمل ، فانشأ حلقات سرية ، وأخذ يعدها ليومها الموعود .

ليس هنالك تفصيلات واسعة عن تنظيمات القسام وافكاره وخططه . ولكن ما هو موجود يدلنا على ما يلي :

اولاً : اعتبر القسام أن المقاومة تقتضي وجود « كوادر » مهيأة عقائدياً وسياسياً وعملياً . ولذلك فقد اتجه الى تثقيف انصاره ومريديه تثقيفاً اسلامياً وطنياً . وكانت عملية التوعية هذه تستهدف تزويد المقاتلين بالايمان ، وحضهم على التضحية والتفاني . وفي القرآن الكريم والحديث الشريف مادة لا تنضب من الآيات والاحاديث المفيدة جداً في هذا المجال .

ثانياً : واعتبر القسام أن بريطانيا هي أساس البلاء ، وان الحركة الصهيونية مرتبطة بالاستعمار البريطاني . ولذلك فان إنهاء الانتداب هو الواجب الأول ، على ان تبذل الجهود لمنع الحركة الصهيونية من الاستيلاء على مزيد من الأراضي .

ثالثاً : ان « الثورة المسلحة » هي وحدها القادرة على إنهاء الانتداب ، والحيلولة دون قيام دولة صهيونية في فلسطين . وهذه الثورة تستلزم : ا — نشوء تنظيم سري . ب — تربية المقاتلين وإعدادهم للمعركة عسكرياً . ج — تعبئة الجماهير نفسياً لتأييد الثورة والاشتراك فيها .

وبدأ القسام العمل ، تحقيقاً لهذه الاهـــداف ، منذ سنة ١٩٢٢ بتأسيس الحلقات السرية . وقد انتسب سنة ١٩٢٦ الى جمعية الشبان المسلمين ، فانتخب رئيساً لهـا ، وكان يستهدف بانتسابه للجمعية التستر على اعماله السرية . وحينما عُين سنة ١٩٢٩ مأذوناً شرعياً ، اخذ يتجول في القرى ، دارساً نفسية الشعب ، داعياً جموعه الى المحبة والوئام . وكان القسام يتصل بكل فئات الشعب ، حتى الذين لا يعرفون بالورع التقوى ، فأثار حفيظة بعض رجال الدين ، وجرى بينه وبينهم ، نقاش حول الموضوع .

استعمل القسام منبر مسجد الاستقلال في حيفـا لاستثارة روح الكفاح في المصلين،ولاختيار العناصر التي يتوسم الخير فيها منهم،لتنضم الى حلقاته السرية .

طلب القسام من الحاج امين ، على ما ذكره صبحي ياسين في كتابه « الثورة العربية الكبرى في فلسطين» ، نقلاً عن رفاق القسام ، أن يعينه واعظاً متنقلاً ، ليعمل من اجل الاعداد للثورة ، فاعتذر الحـاج امين قائلاً : « نحن نعمل لحل القضية سياسياً » .

وأرسل القسام ، سنة ١٩٣٥ احد رجاله المدعو محمود سالم ، الى الحاج امين ليعلمه بعزم القسام على اعلان الثورة في الشمال ، وليطلب منه اعلان الثورة في الجنوب ، ولكن المفتي اجاب : « بأن الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل ، وان الجهود السياسية التي تبذل تكفي لحصول عرب فلسطين على حقوقهم » .

كان القسام ، في هذه الفترة ، قد بنى تنظيمه السري ، واشترى كميـات من الاسلحة ، ودرَّب عـدداً من المقاتلين . وقـد اتصل بالطليان اعـداء الانجليز ومنافسيهم على المنطقة العربية ، وضمن تأييدهم .

وكانت لجان خمس تشرف على العمل ، وهذه اللجان هي :

اولاً : لجنة الدعوة ، وهي مكونة من عدد من« العلماء » ، ووظيفتها إعداد الشعب للثورة ، مستخدمين كل الوسائل الممكنة من الاتصال اليومي بالناس، الى حلقات التدريس والخطب في المساجد .

ثانياً : لجنة التدريب العسكري ، ووظيفتها اعداد المقاتلين .

ثالثاً : لجنة العتاد ، ووظيفتها شراء الأسلحة ، وحفظها في الأماكن الأمينة حتى يحين اليوم الذي يُحتاج اليها فيه .

رابعاً : لجنة مراقبة الاعداء، ووظيفتها جمع المعلومات عن الانجليز والصهاينة .

خامساً : لجنة الشؤون الخارجية ، ووظيفتها تنحصر في العلاقات الخارجية.

اجتمعت قيادة الحركة بمناسبة الذكرى السنوية لاصدار وعد بلفور ، وقررت بدء الكفاح بالانتقال الى الريف، وكان ذلك في ١٩٣٥/١١/١٢. واختارت منطقة جنين القريبة من حيفا مسرحاً لعملياتها . وكانت تستهدف الاتصال بالفلاحين ، وتحريضهم على الاحتلال الأجنبي ، ودعوتهم للاشتراك في الثورة . وكان عدد الاعضاء المنظمين في الحركة قرابة مائتين عند اتخاذ هذا القرار ، بالاضافة الى ثمانمائة من الانصار . ولاعتقاد القسام بأن الثورة يجب ان تعتمد على الفلاحين والعمال ، فقد اختار اعضاء منظمته من اوساط «الفلاحين والعمال» الذين كانوا يسكنون خصاص التنك في ضواحي حيفا .

حين انتقلت جماعة القسام الى الريف ، أحس الجواسيس المكلفون بمراقبتهم أنهم غائبون ، فازداد قلق السلطات المحتلة ؛ ونشطت في البحث عنهم . وصدف يوم ١١/١٤ ان التقى نفر من جماعة القسام بشاويش يهودي وشرطي عربي ، فقتلوا الشاويش وتركوا الشرطي حياً . وقد أخبر الشرطي بما رأى ، فحشدت السلطات المحتلة قوة كافية ، وأخذت تجوب المنطقة بحثاً عمّا اسماه الانجليز « العصابة » . استمر البحث أياماً ، حتى أن جريدة « فلسطين » كتبت تقول يوم ٣٥/١١/٢٠ « قضاء جنين كأنه ساحة حرب ». استطاعت القوات البريطانية أن تحكم الطوق على جماعة القسام الذين قاوموا مقاومة باسلة . ولكنهم كانوا في وادٍ عميق ، ولم يفكروا بالتسلل والهرب ، بل بالمقاومة والاستشهاد ، ولذلك فان القسام حين طلب منه الاستسلام أجاب : « إننا لن نستسلم ، ان هذا جهاد في سبيل الله والوطن » والتفت الى زملائه وقال : « موتوا شهداء » . استمر

الاشتباك الاخير من الفجر حتى التاسعة صباحاً ، حين قتل القسام وبعض صحبه، وجرح آخرون ، منهم الشيخ نمر حسن السعدي .

لم تستطع حركة القسام ان تحقق أهدافها الأولية ، فهي لم تتمكن من حشد القوى الشعبية اللازمة ، ولم تحتل مدينة حيفا ليكون ذلك اعلاناً عن ميلاد ثورة شعبية كبيرة قوية كما كان مقرراً. وفوق هذا وذاك ، فقد قتل قائدها ، وبعض كبار معاونيه . الا أن الحركة لم تذهب سدى ، ذلك ان بعض جماعة القسام ، قد افترقوا عنه ، بقيادة الشيخ فرحان السعدي ، بعد مقتل الشاويش اليهودي ، فنجوا ... ثم ان مقتل القسام حرك البلاد، وأثار كوامن حقدها ونقمتها [٥١] .

كان ما فعله القسام أبلغ رد على سياسة « زعماء » فلسطين التقليديين . فلقد ثقّف ونظّم وقاتل حتى مات شهيداً،غير آبه لجاه،او باحث عن زعامة. وكانت سيرته مثلاً للكفاح والفداء ، بعكس زعماء فلسطين التقليديين الذين اختاروا طريقاً آخر ، وفضلوا المناصب على المتاعب ، والمساومة على المقاومة . وكان المنهج الذي نهجه يخيف «الزعامات»، لأنه لا يكشفها فقط ، بل يهددها بفقدان زعامتها . وبالاضافة الى هذا ، فان القسام تعمد علناً ان يهاجم هذه الزعامات ، ويكشف زيفها وأنانيتها واستهتارها . ويروى أنه كان يحلل قتل بعضهم . لهذه الأسباب كلها ، فان « الزعامات » حرصت على عدم الاستفادة من الجوّ المتوتر الذي تولد عن بدء المقاومة، ومقتل بعض قادتها. ان « الزعماء » مثلاً،لم يحضروا جنازة القسام ، على الرغم من ان اكرم زعيتر ، من جماعة حزب الاستقلال ، قد دعا الزعماء للاشتراك في تشييع الشهيد . وكانت البرقيات التي أرسلوها ، ولاسيا برقية الحزب العربي ، باهتة باردة . ولم يكتفوا بهذا ، بل إنهم ، ليقنعوا الجماهير بأن هنالك طريقاً أخرى غير السلاح ، لتحقيق أهداف البلاد، اجتمعوا بالمندوب السامي ، قبل أن يمضي اسبوع على وفاة القسام ، وقدموا له مذكرة ، حددوا فيها مطالب البلاد ، وأعطوه مهلة شهر للاجابة عليها [٥٢] . واجتمع ممثلو الاحزاب يوم الرابع من كانون الأول سنة ١٩٣٥ ، واتخذوا قرارات كان أهمها رجاءً وجهوه للناس « بالغاء المعايدات والاحتفالات في الاعياد بسبب حالة

البلاد ، وحداداً على الشهداء » [٥٣] . وأقيم في التاسع من كانون الأول احتفال بمناسبة الذكرى السنوية لفتح القدس ، في سينما أبولو بالقدس ، وكانت صورة القسام مرفوعة على المسرح . وكان حمدي الحسيني ممن تحدثوا في هذا الاحتفال ، فندد « بالطرق الفاشلة للعمل الوطني الفلسطيني ، وذكر أنها كانت عاملاً قوياً في ترسيخ قدم الاستعمار » . وبيّن « كيف ان الزعامة سعت لتقوية مراكزها فقط عند المستعمرين بالتظاهر بالوطنية ، واستغلت مع الاستعمار الدماء الزكية التي سفكت في سني ٢٠و٢١و٢٩و٣٣ حتى ضاعت هدراً [٥٤] .

لم يتفضل المندوب السامي بالاجابة خلال الفترة التي حددها رؤساء الاحزاب، ومع هذا فلم يفعلوا شيئاً . وفي الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٣٦ استدعاهم المندوب للاجتماع به ، وأبلغهم رد وزارة المستعمرات على مطالبهم . ولم يكن في الرد شيء جديد . ذلك ان وزارة المستعمرات أحيت فكرة المجلس التشريعي ، رداً على طلب الاحزاب بإنشاء حكومة ديمقراطية في فلسطين . وأشارت الى ان مطلب توقيف الهجرة توقيفاً تاماً أمر لا يمكن البحث فيه ، وأبدت استعدادها لوضع تشريع يمنع انتقال الأرض من العرب لليهود ، بعد ان استثنت قضاء بئر السبع ومناطق المدن والأراضي المغروسة بالاشجار الحمضية ، على ألا تكون الأراضي موضوع البيع من « أراضي الاعالة » [٥٥].

اختلف زعماء الأحزاب على موضوع المجلس التشريعي ، فآثر الحزب العربي التريث بينما اندفع حزب الدفاع في تأييد المشروع «على أساس أنه توريط للسياسة الانجليزية ، ووضعها امام الأمر الواقع » [٥٦] . واجتمعت الهيئة العامة للحزب في ٣٦/٣/٢٩ ، وأصدرت بياناً أشارت فيه الى مؤامرات اليهود على المجلس التشريعي ، والى الاضرار التي لحقت بالبلاد من جراء رفض مشروع المجلس التشريعي سنة ١٩٢٢ ، وقررت :

« ١ — قبول مشروع المجلس التشريعي في فلسطين كتجربة رغم أنه لا يحقق جميع اماني البلاد ، ولا رغبات اهلها ، وذلك لاعتقاد الهيئة بأنه مما يساعد على

السير بالأمة نحو الحكم الذاتي ، ما تصبو إليه البلاد من امانٍ قومية » (٥٧) . ولم يعلن الحزب العربي موقفاً رسمياً ، مع أن ما أشيع حينذاك كان يؤكد رفض الحزب للمشروع ؛ حتى ان « فلسطين » جريدة حزب الدفاع غير الرسمية ، ذكرت ، نقلاً عن النيويورك تايمز أن الحاج امين وعد السلطة بالقبول (٥٨) .

وفي اجتماع لرؤساء الاحزاب يوم ٣٦/٣/٣١ ، طلب جمال الحسيني رئيس الحزب العربي ، ان تحدد خطة حازمة تسير عليها البلاد للوصول الى مطالبها الوطنية ، فطلب منه راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع ان يصدر الحزب العربي بياناً مثل بيان حزب الدفاع في تأييد المجلس التشريعي ، فأبى رئيس الحزب العربي أن يحدد موقف الحزب من المشروع ، على أساس ان لجنة الحزب ستجتمع وتقول كلمتها في المشروع . وظل موقف الحزب الرسمي غير معروف حتى أصدر الحزب العربي في ٣٦/٤/١٤ بيانـاً ، بعد اجتماع لجنته التنفيذيـة ، أعلنت فيه رفضها للمجلس التشريعي لانه « لا يتفق مع مطاليب البلاد وأمانيها في الاستقلال التام ، والوحدة العربية » ولأنه « ايضاً مناقض لعهد عصبة الأمم ومنافٍ لما تتطلبه نصوص صك الانتداب الخ»(٥٩). إلا أن الحزب العربي وافق على ارسال وفد الى لندن لبحث القضية من أساسها .

عندما أعلن الحزب العربي موقفه الرسمي كانت جميع الاحزاب الأخرى قد تورطت بالقبول ، مع ان بعضها كمؤتمر الشباب لم يكن معروفاً بالعمالة للانجليز . وهكذا انفرد الحزب العربي بموقفه ، وظهر أمام الرأي العام بمظهر الحريص على الاستقلال التام ، وتحقيق رغبات البلاد ، وان كان بقبول الاشتراك في وفد يذهب الى لندن للمفاوضة ، قد ترك باب المساومة مع الانجليز مفتوحاً .

كان الصراع بين الحزب العربي وحزب الدفاع قد أخذ يحتد من جديد ، مع بداية عام ١٩٣٦ . وكان الخلاف على المجلس التشريعي من اسباب عودة الصراع ، كما كانت محاولات الحزب العربي للانفراد بالقيادة من اسباب عودة الصراع أيضاً. وقد أخذت « فلسطين » تهاجم الحزب ، وتعرض به . وحين اختارت نابلس

الاضراب، وحددت له يوماً، فحدد الحزب موعداً سابقاً عليه، كتبت فلسطين: « إنه أراد أن يغسل عار موقفه في يوم الاضراب، يوم عودة (سيدنا) وسيدهم فخامة المندوب » (٦٠)، وذكرت ان الحزب يومذاك ارسل دعاته يحضون الناس على فتح حوانيتهم . وكان التنافس على المناصب يتداخل مع الصراع احياناً فيزيده احتداماً . ومن امثلة ذلك ان الحاج امين أصدر قراراً ، يعين فيه الشيخ محمد تفاحة مفتياً لنابلس ، فاعترض الشيخ داود هاشم على القرار وأدعى ضد الحاج أمين والمجلس الاسلامي الأعلى . وعمل حزب الدفاع على استغلال الحادثة ، فتبنى الشيخ داود هاشم ، حتى ان سكرتير الحزب حسن صدقي الدجاني، وأحد قادته مغنم مغنم كانا وكيلي دفاع المدعي (٦١) .

وافقت جميع الاحزاب بارسال وفد الى لندن ، وان كانت تختلف حول مشروع المجلس التشريعي، وحول وظيفة الوفد . وحين اجتمع رؤساء الأحزاب في آخر الأسبوع الأول من نيسان ، اختلفوا — كما حدث سنة ١٩٣٠ — على من يذهب في الوفد ... كانت البلاد تغلي، والنقمة تهدد بالانفجار ، ولكن الزعماء كانوا مشغولين بأمور أخرى. وعادت أزمة العمل الوطني تطرح نفسها من جديد. ولكن ما الحل ؟ كانت الجماهير تعتقد أن الكفاح المسلح هو الحل ، اما «الزعامات» فكانت تدعو للتعاون وتتنابذ ، وتشير الى الاخطار المحدقة بالبلاد ولكنها تشغل نفسها والبلاد بأمور أخرى. ظلت «وحدة الصف» هي المطروحة، دون التفريق بين مخلص وخائن ، ذلك ان حديث الخيانة شائك وطويل ، ويمس جميع الاطراف من ناحية او أخرى . فلقد كان يوجد عملاء وسماسرة في كل الاحزاب، وكان بعض هؤلاء من قادة الاحزاب واعضائها البارزين. لهذا، ولأن حساب الخيانة ، يفقد اي طرف عدداً من «انصاره» الاقوياء ، فان «القيادات» ظلت تعتبر الحل في صفاء النية وحسن الطوية . وهكذا اصدر رشيد الحاج ابراهيم ، احد اعضاء قيادة حزب الاستقلال المتقاعد ، والزعيم المحلي في حيفا ، نداءً ، نشر يوم ٣٦/٤/١١ يدعو فيه لاجتماع :

١ — اعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السابع .

٢ — اعضاء الوفود الفلسطينية الى اوروبا وبلاد العرب .

٣ — رؤساء الاحزاب الفلسطينية .

٤ — اصحاب الصحف الفلسطينية .

أما هدف الاجتماع ، فهو ان يقرر ما تقتضيه مصلحة البلاد ... [٦٢] .

بالطبع ، لم يحدث النداء أي رد فعل ايجابي ، ولكن البلاد المتوترة لم تكن مستعدة لمزيد من الانتظار . ففي العشرين من نيسان أصدرت لجنة في يافا دعوة للاضراب العام الشامل ، وأصدرت لجنة أخرى دعوة مماثلة في القدس تأييداً لنابلس . وفي اليوم التالي قدمت اللجنة القومية في حيفا مذكرة الى حاكم اللواء تعلن فيها الاضراب ابتداء من ٣٦/٤/٢٢ مطالبة بما يلي :

١ — وقف الهجرة حالاً .

٢ — سن تشريع يمنع تسرب الاراضي .

٣ — تشكيل حكومة وطنية [٦٣] .

وقد اجتمع ، عند ذلك ممثلو الهيئات المختلفة في حيفا ، وقرروا تأييد الاضراب .

كانت البلاد كلها قد بدأت الاضراب الشامل حينما اجتمع «اتحاد الاحزاب» ليقرر ما يلي :

١ — تأجيل ارسال وفد الى لندن . .

٢ — الرجاء الى « الأمة أن تستمر في اضرابها » [٦٤] .

ولكن كيف اتخذ هذان القراران ؟ ..

كانت البلاد – كما ذكرت –قد اجمعت على الاضراب ، تاركة رؤساء الاحزاب يتحابزون ويتنابزون ، ثم إن حشداً من التجار واعضاء النوادي وتلاميذ كلية الروضة في القدس ، تجمهر في المكان الذي اجتمع فيه رؤساء الاحزاب ، وقدّم لهم مذكرة ، طالبهم فيها بأن يؤيدوا استمرار الاضراب حتى تتوقف الهجرة ، ويتوقف بيع الأراضي . وكانت المظاهرات قد عمت فلسطين يوم ٣٦/٤/١٩ ، وجرت اشتباكات في انحاء متعددة بين العرب والصهاينة ، أدت الى مقتل وجرح كثيرين . إلا أن الأكثر اهمية من هذا ، تعرض فرحان السعدي ، وهو قائد فئة من جماعة القسّام ، لسيارة يهودية ، وقتل ثلاثة من ركابها . إن عودة جماعة القسام الى النشاط العسكري في جوّ مثل ذلك الجو المتحفز المتوتر ينذر بانفجار خطير ، لا يهدد الانجليز والحركة الصهيونية فحسب ، بل يهدد «الزعامات» ايضاً .

أصاب الاضراب الانجليز والصهيونيين بالذعر ، لأنهم لم يتوقعوا مثل هذا الانفجار . وزاد من خوفهم أن الاضراب الشامل قد شلّ الحركة الاقتصادية في البلاد ، وانه من الممكن ان يؤدي الى تطورات هامة في الوضع السياسي . وأسرع المندوب السامي باستدعاء رؤساء الاحزاب ، وطلب منهم ان يطفئوا الموجة العارمة ، فأبلغوه ان الشعب لن يصبر اكثر ، وهو يرى تدفق الهجرة الصهيونية ، بموافقة سلطات الاحتلال .

كان اتحاد الاحزاب قد فشل – كما رأينا – معلناً معه فشل طراز من القيادات . الا أن الاندفاعة الثورية حملت بعض « حسَنِي النية » من جديد ، على رفع شعار انشاء قيادة موحدة للنضال ، بعد ان نشأت لجان قومية في كل المدن . إن وحدة القيادة هنا ، تعني وحدة الطبقة اولاً وقبل كل شيء . هذه الطبقة المتفسخة المتناحرة التي لا تتفق إلا على الطموح الى السلطة . جاء رشيد الحاج ابراهيم وهو صاحب النداء المشار اليه سابقاً ، على رأس وفد من حيفا الى القدس ، لاقناع العاملين في الحقل السياسي بانشاء لجنة عربية عليا . وقد عقد عدد من الاجتماعات ، نوقش فيها الموضوع ، ولكن الروح التي كانت تسود جوّ

الزعامات أدت الى الاقتناع بنتيجة واحدة : وهي أن لجنة يشترك فيها رؤساء الاحزاب ، والحاج امين الحسيني مفتي فلسطين ، ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى، هي الحل الوحيد . وكان هذا الحل يصطدم بعقبتين ، أولاهما : أن الحاج امين الحسيني لا يريد ان يتصدر قيادة الحركة مباشرة ، لأنه بذلك يقف مسؤولاً أمام الشعب من جهة ، وامام الانجليز من جهة أخرى . وقد تعلل بأنه يخشى « من عدم التضامن معه الى النهاية » [٦٥] . اما راغب النشاشيبي فقد تردد ، لأن تكوين لجنة عليا ، برئاسة الحاج امين ، يكرس زعامة خصمه السياسي ، ويفقده القدرة على لعب دور فعّال ، ويحرمه من كل امكانيات المناورة . ولكن الوضع السياسي في البلاد فرض عليه الموافقة ، لأن الرفض يعني ان تحكم عليه الجماهير بالخيانة والموت . وهكذا تشكلت اللجنة العربية العليا من الحاج امين رئيساً ، وعوني عبد الهادي سكرتير حزب الاستقلال سكرتيراً ، واحمد حلمي عبد الباقي اميناً مالياً ، وكل من راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع ، وجمال الحسيني رئيس الحزب العربي ، وحسين الخالدي رئيس حزب الاصلاح ، وعبد اللطيف صلاح رئيس الكتلة الوطنية ، ويعقوب الغصين رئيس لجنة مؤتمر الشباب ، والفرد روك عن المسيحيين الكاثوليك ، ووجيه فراج عن المسيحيين الارثوذكس . كانت اللجنة تمثل « زعامات » فلسطين ، ولكنها كانت أقرب للمفتي الحاج امين منها لراغب النشاشيبي ؛ وان كان كل المشتركين فيها من رؤساء الاحزاب ، قد ايّدوا موقف حزب الدفاع بقبول المجلس التشريعي قبل هذا التاريخ بقليل .

أعلن ميلاد اللجنة بحماسة فائقة، وكان ميثاقها: « استمرار الاضراب الى ان تغير الحكومة الانكليزية سياستها ، فتوقف الهجرة اليهودية وبيوع الاراضي لليهود ، وتقوم حكومة وطنية نيابية ، على ان يكون وقف الهجرة هو البادرة العاجلة لذلك التغيير » [٦٦] . وقد نشر خبر اول اجتماع لها يوم السابع والعشرين من نيسان .

انعقد في الثامن من أيار مؤتمر اللجان القومية في القدس . وقد تحدث الحاج

أمين في المؤتمر حديث القائد ، معتبراً « ان أبدع مظهر ظهرت به البلاد » هو « هذا الاتحاد الوثيق بين أحزابها وهيئاتها وافرادها (وعند الشدائد تذهب الاخقاد) » . وبعد ان ذكر بأن الشعب جدير بالتهنئة على هذا الاتحاد قال : « واني لأرجو بذل أقصى الجهود للمحافظة على الاتحاد والاستمرار على التعاون، فان الخطر يهددنا جميعاً ، ولا يستثني منا أحداً ، ولذلك يجب علينا ان نعمل كلنا يداً واحدة ». أما الهدف الاول فهو الاستقلال التام والوحدة العربية (٦٧).
ولم يهاجم رئيس اللجنة العربية العليا الانجليز صراحة ، ولكنه أنحى باللوم على جماهير الشعب قائلاً : « فلماذا نقبل الظلم ونحن اباة الضيم من القديم ؟ » .
وكان أهم قرار صدر عن المؤتمر هو الامتناع عن دفع الضرائب ابتداء من منتصف الشهر إذا لم يبدُ من السلطة ما يقنع باستعدادها بتحقيق مطالب البلاد . وفي الرابع عشر من الشهر أذاعت اللجنة العليا بياناً جديداً طلبت فيه من الشعب ان يمتنع عن دفع الضرائب لعدم استجابة بريطانيا لمطالب البلاد .

لم يكد الاضراب يعم البلاد ، حتى انفجرت الثورة المسلحة التي ظلت تتسع منذ يوم اندلاعها حتى يوم توقفها . وأخذت اللجان القومية المحلية تقوم مقام الادارات من جهة ، وتعمل على دعم الثورة مادياً ومعنوياً من جهة أخرى . وإذا كان الاضراب قد استهدف شل الحياة السياسية والاقتصادية، فان العمليات المسلحة استهدفت إثارة الذعر في المعسكرات البريطانية والتجمعات اليهودية ، وتخريب ما أمكن تخريبه من المرافق والمصالح البريطانية واليهودية . وتشير التقارير الى ان عدد الاشجار التي اتلفت في بساتين اليهود مائتا ألف ، وعدد المرات التي قلعت فيها خطوط سكة الحديد مائة وثلاثين ، وعدد المرات التي أعطبت فيها قطارات اثنتان وعشرون، وعدد الجسور التي نسفت ثمانية واربعون. هذا خلال الأشهر الأربعة والنصف الأولى من الثورة . ولقد كان « اندفاع » الجماهير على طريق الثورة عميقاً وشاملاً، فهذه هي الفرصة التي انتظرتها الجماهير .

ولقد زاد من اندفاع الجماهير وحماستها ظهور قيادة موحدة ، واكثر فعالية من القيادة السابقة على المسرح، واشتراك وحدات من المناضلين العرب في الثورة

أهمها « الحملة » التي قادها فوزي القاوقجي . ويتراوح عدد الثوار الذين اشتركوا في العمليات المسلحة بين ستة آلاف وعشرة آلاف (٦٨) .

وعلى الرغم من كل هذا ، فقد تعرضت الثورة وتعرض الاضراب للاجهاض. ويعود ذلك الى ما يلي :

اولاً : استمرار المشاحنات في اللجنة التنفيذية ، وحولها . ومع ان آثار هذه المشاحنات في اللجنة العربية العليا كآثارها في اللجنة التنفيذية ، فانها كانت تؤثر في نشاطها وفعاليتها .

ثانياً : عندما بدأ الاضراب ، وبدأت الثورة كانت الجماهير في المقدمة والقيادة في المؤخرة . ولم تستطع القيادة – على الرغم من حيوية الحاج أمين وفعاليته – ان تلحق بالجماهير .

ثالثاً : عدم اشتراك قطاعات هامة من الشعب في الاضراب . ولعل أهم قطاعين نذكرهما هنا هما قطاع الموظفين الحكوميين، وقطاع البلديات. فالموظفون الحكوميون اكتفوا بتقديم مذكرة شديدة اللهجة للسلطة ، بعد مرور اكثر من شهرين على بدء الاضراب . وكان اشتراك الموظفين ضرورياً لاحداث ارتباك خطر في أجهزة الدولة كلها . أما البلديات فإن رؤساءها رأوا عقد اجتماع لهم حتى يقرروا موقفهم . ولما كانت سلطات الاحتلال تخشى ما يمكن ان يحدثه اضراب البلديات منعت الاجتماع . وبدلاً من ان يتخذ الرؤساء قرارات حاسمة، رداً على تحدي السلطات، ومساهمة في العمل الوطني، قرر نصفها فقط الاضراب بينما بقي النصف الثاني مداوماً على عمله المعتاد ، ومن هؤلاء ، من كان عضواً في اللجنة العليا .

رابعاً : قبول اللجنة العربية العليا بالمساومة ، وانهاء الاضراب والثورة . ذلك ان الانجليز حين عجزوا عن مجابهة الاضراب والثورة ، لجأوا الى عملائهم في البلاد العربية، فوسطوا عمان، ثم الرياض ، ثم العراق. وقد هبط نوري السعيد

في القدس في السادس والعشرين من آب سنة ١٩٣٦ ، وبعد مناقشات تقدم الى اللجنة بالاقتراحين التاليين :

« اولاً : ان تقوم اللجنة العربية العليا باتخاذ جميع الوسائل الفعالة لانهاء الاضراب والاضطرابات الحاضرة .

ثانياً : ان تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لانجاز جميع مطالب عرب فلسطين المشروعة » (٦٩) .

وافقت اللجنة على وساطة نوري السعيد ، بعد ان رفضت وساطة الامير عبدالله مرتين، لاعتقادها بأن وساطة عربية ، تشترك فيها بغداد وعمان والرياض وصنعاء ، كفيلة بأن تدعم عرب فلسطين في كفاحهم ضد بريطانيا ، ولحماسة عناصر في اللجنة ، لقبول مثل هذه الوساطة ، وهذه العناصر طبعاً هي جماعة حزب الدفاع والمؤيدون لخطهم . وقد اصدرت اللجنة العربية العليا في الثلاثين من آب بياناً عن محادثاتها مع نوري السعيد ، معلنة موافقتها « على وساطة الحكومة العراقية، واصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وامرائهم بكل ارتياح واطمئنان » . وأشار البيان الى ان « فخامة الوزير سيقوم بالمخابرات الرسمية اللازمة في هذا الشأن،كما اناللجنة العربية العليا ستعرض الأمر على الأمة بواسطة لجانها القومية في مؤتمر عام ، لأخذ رأيها والحصول على موافقتها » . ويؤكد البيان ان « الامة » ستستمر « على اضرابها الشامل بنفس الثبات واليقين اللذين عرفت بهما ، رافعة الرأس راسخة الايمان ، مترينة رزينة الى ان تصل هذه المفاوضات الى النتيجة المرغوبة التي تحفظ لهذه الأمة الباسلة كيانها ، وتنيلها حقوقها ، وتوصلها الى أمانيها ان شاء الله » .

خاف الصهاينة من الوساطة ، خشية ان تؤدي الى نتائج ايجابية في مصلحة العرب،فاستغلوا ما نشرتهجريدة«بالستين بوست»الصهيونيةعنشروط الوساطة، وكتب وايزمن رسالة الى وزير المستعمرات،شفعها بقصاصةمنالجريدة المذكورة، تحتوي على أخبار الوساطة وشروطها . وقد أجابه الوزير عليها مؤكداً ان

المندوب السامي لم يفوض نوري السعيد بالوساطة ، ولم يوافق على اي شرط من الشروط المذكورة في « البالستين بوست » لانهاء الاضراب وتوقف الثورة (٧٠) .

كان هذا النفي كافياً لانهاء الوساطة ولكن اللجنة العربية العليا ، بدلاً من ان تعرف ان وساطة نوري السعيد لاتزيد شأناً عن وساطة الامير عبدالله ، وان الانجليز الذين انكروا علمهم بالأولى ، من السهل ان ينكروا علمهم بالثانية ، وأن السياسة البريطانية صهيونية دون لبس ولا ابهام ولا تردد ، أصدرت بياناً ، كان مما جاء فيه : تأكيدها على قبول الوساطة مرتاحة مطمئنة ، معبرة عن ثقتها بالوسطاء (٧١) .

استمر الشعب في اضرابه ،واستمر الثوار في عملياتهم غير آبهين بأمر الوساطة . إلا أن الأمور تطورت بسرعة ، فقد أبرق عبد العزيز بن سعود برقية الى اللجنة العليا ، يعلمها فيها ان بريطانيا وافقت على ان يوجه الرؤساء العرب نداءً الى شعب فلسطين لانهاء الاضراب وايقاف الثورة ، واعدة بالنظر في مطالبهم ، مؤكدة أنها لن ترتبط بأي التزام قبل نهاية الاضراب وايقاف الثورة . وقد درست اللجنة القومية الأمر ، وتعرفت الى آراء اللجان القومية . وبعد ان حصلت على تفويض منها بالعمل ابرقت الى الملك عبد العزيز بن سعود ، معلنة استعداد الشعب لقبول النداء ، اذا كان الرؤساء العرب مطمئنين الى النتيجة .

وسرعان ما أذيع نداء الرؤساء العرب ؛ موقعاً من الملك غازي ملك العراق والملك عبدالعزيز بن سعود عاهل المملكة العربية السعودية ، والامام يحيى حميد الدين ، امام اليمن ، والامير عبدالله بن الحسين ، امير شرق الاردن . وجّه كل واحد من هؤلاء نداءه بنفسه ، ولكن النصوص كانت واحدة : تطلب من شعب فلسطين « الاخلاد للسكينة » ، اعتماداً « على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل » (٧٢) .

وهرولت اللجنة العربية العليا لاصدار بيان تعلن فيه قرارها بالموافقة على « تلبية نداء أصحاب الجلالة ملوك العرب وسمو الامير » داعية « الأمة العربية الكريمة في فلسطين للاخلاد الى السكينة ، وانهاء الاضراب والاضطرابات ابتداء

من صباح الاثنين المبـــارك الواقع في ١٦ رجب ٣٥٥ الموافق ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ » [٧٣] . وهكذا كان ، فاللجنة العربية العليا التي رجت الشعب ان يستمر في اضرابه يوم اضرب تدعوه بعـــد ستة اشهر عربية كاملة ان يخلد للسكينة ، وينهي « الاضراب والاضطرابات » ؛ دون قيد ولا شرط ، واعتماداً على نداء وجّهه « رؤساء » تسيّر بلدانهم بريطانيا كما تشاء .

بدأ الانجليز يعملون لقطاف ثمرات المؤامرة ، فألقى المندوب السامي خطاباً في الاذاعة ، عبّر فيه عن سروره بانهاء الاضراب ، وتوقف الثورة ، وأعلن أن اللجنة الملكية ستصل يوم الحادي عشر من تشرين الثاني.وفي الوقت الذيأخذت فيه الادارة تطلق سراح المعتقلين، وتوقف عمليات الملاحقة والمطاردة والتفتيش، عمدت الى بدأ عملياتها لاخراج القاوقجي والأشمر ورفاقهم من المجاهدين . وقد اثارت هذه العمليات الرأي العــام ، فهبت نجدات من الفلاحين المسلحين للدفاع عنهم . إلا ان هؤلاء المجاهدين اختاروا الخروج من فلسطين الى شرق الاردن حيث استقبلوا بالحفاوة والترحيب من جماهير الشعب ؛ وكان الامير عبدالله غائباً عن إمارته فاهتم بهم ابنه ونائبه طلال اهتماماً لائقـــاً . ولكن الانجليز اخذوا يضغطون لاخراجهم ، وكان ان اخرجهم الامير عبدالله عنـد عودته ؛ فعاد الاشمر الى سورية ، وذهب القاوقجي الى العراق ، حيث استقبل استقبال القادة الظافرين . وفي الوقت ذاته اعلن وزير المستعمرات في البرلمان البريطاني ان حكومته ، بناء على توصية المندوب السامي في فلسطين قد قررت ألا توقف الهجرة ، لعدم وجود اسباب تبرر ذلك ، وعلى اعتبار ان ايقاف الهجرة يؤدي الى تغيير الحالة ، ولا بُدّ من ان يؤثر في التحقيق . ولذلك قرر اعطاء شهادات هجرة لألف وثمانمائة عامل كل شهر ، لمدة ستة اشهر ، ابتداء من اول اكتوبر ؛ هذا عدا اصناف الهجرة الاخرى .

هزّ خبر تجديد « لوائح » الهجرة الرأي العام في فلسطين الذي أخذ يدرك ابعاد المؤامرة . وقد اذهل اللجنة العربية العليا التي كانت قـــد طلبت مقابلة

المندوب السامي ، لبحث أمر ايقاف الهجرة معه ، واعلامه بتصميم اللجنة على مقاطعة اللجنة الملكية إن لم توقف . وحين اذيع خبر تصريح وزير المستعمرات ارسلت اللجنة العليا تطلب الغاء مقابلة المندوب . وزاد من الاستياء ان وزير المستعمرات صرّح في البرلمان بعد يوم واحد من تصريحه الاول ، بأن الحكومة البريطانية لم تكلف الرؤساء العرب بالوساطة ،فانهم فعلوا ذلك من تلقاءانفسهم. الا ان المندوب استعمل وسائله ، فأقنع اللجنة العليا بمقابلته في الموعد المحدد ، وبتأجيل اعلان قرار مقاطعة اللجنة الملكية الى ما بعد المقابلة . وقد قابلته اللجنة العربية العليا ، وافهمته ان في قرار استمرار الهجرة استفزازاً للعرب ، وتحريضاً لهم على استئناف الكفاح . وبالطبع لم يجدِ هذا الكلام فتيلاً ، مع المندوب المكلف بتنفيذ سياسة مرسومة ، تستهدف انشاء « وطن قومي يهودي » .

أعلنت اللجنة العربية العليا ، بعد مقابلة المندوب ، قرارها بمقاطعة اللجنة الملكية ، على أساس ان « القرار الذي اعلنه وزير المستعمرات تحدٍ شديد لعواطف العرب وعدوان على حقوقهم ، ودليل على فقدان حسن النية في حل القضية العربية في فلسطين حلاً صحيحاً ، قائماً على تحقيق مطالبهم ، وحفظ كيانهم القومي » ولهذا « فان اللجنة تستنكر بكل شدة هذا الموقف ، وتقرر عدم التعاون مع اللجنة الملكية ، وتدعو الأمة الكريمة التي برهنت للعالم اجمع على نضوجها السياسي ، وقوة ايمانها الوطني ان تعمل بهذا القرار » (٧٤) .

وقد تمسك العرب بهذا القرار ، ولم يشتركوا في استقبال اللجنة الملكية . وكان هذا القرار صفعة للسياسة البريطانية ، ولكنه لم يكن الموقف المطلوب . فالبلاد متحفزة للثورة ، والثوار يعتبرون انفسهم في هدنة فقط ، ومع هذا فما تطلبه القيادة ردّاً على تحديات سلطات الاحتلال ، وعلى مكيدة انهاء الاضراب ، وايقاف الثورة ، هو مقاطعة اللجنة الملكية فقط ...!

تعرضت اللجنة لضغط شديد للتراجع عن قرار المقاطعة . ذلك ان الأمير

عبدالله ، استعمل مختلف الوسائل للضغط على اللجنة بغية جعلها تتراجع عن قرارها . وقد جرت بينه وبين اللجنة مراسلات واتصالات هاتفية ولقاءات في القدس وعمان، كان يطلب فيها التراجع . وحين صمدت اللجنة له أخذت الرياض تمارس ضغطاً مماثلاً ، وتبعتها بغداد . وازاء هذا الوضع ، قررت اللجنة إرسال وفد الى بغداد والرياض لايضاح موقف اللجنة العربية العليا . كان موقف بغداد والرياض لا يختلف عن موقف عمان ، وهو يتلخص بضرورة الغاء قرار مقاطعة اللجنة الملكية ، دون ان يكون لدى العواصم الثلاث تعهدات يطمأن لها من بريطانيا ، وعلى أساس ان الغاء قرار المقاطعة ، يجعل رؤساء هذه الدول قادرين على الاستمرار في وساطتهم . وأراد الملك عبد العزيز آل سعود ان يلقن اعضاء الوفد درساً في الخضوع للانجليز، فأبلغهم ما يراه من ضرورة مسايرتهم، مؤكداً لهم أن هذه هي سياسته إزاءهم . ولم يكن رأي الحكومة «الوطنية» في دمشق مغايراً لآراء حكام عمان والرياض وبغداد .

وقد وجه الملك غازي والملك عبد العزيز بن سعود رسالة تقرر « ان المصلحة تقضي بالاتصال باللجنة الملكية ، والادلاء اليها بمطالبكم العادلة ، لأن ذلك أضمن لحقوقكم ، وأدعى لمساعدة اصدقائكم في حسن الدفاع عنكم » وحين عاد الوفد ، يحمل رسالة الملكين ، ونصيحة الحكومة الوطنية في سورية ، عقد اجتماع للجنة العربية العليا ، قرر فيه الاستجابة « للطلب السامي ».واذيع بيان بذلك في السادس من كانون الأول .

وكان من اسباب موافقة اللجنة العربية العليا على مقابلة اللجنة الملكية ، عدا ضغط الرؤساء العرب ، موافقة بعض اعضاء اللجنة ، ومنهم جماعة حزب الدفاع على التراجع،انسجاماً مع موقف الامير عبدالله، او خشية من ان يؤدي التصلب في موضوع المقاطعة الى عزل عرب فلسطين ، وحرمانهم من التأييد العربي . وكانت جريدة «فلسطين» قد أخذت تمهد للتراجع منذ اواخر شهر كانون الأول سنة ١٩٣٦ [٧٥] .

كانت الشهادات العربية امام اللجنة الملكية شاملة ، تتناول جميع نواحي الحياة في فلسطين ، وأثر الاحتلال والهجرة الصهيونية فيها . ولقد كانت شهادة الحاج امين رئيس اللجنة العربية العليا أهم هذه الشهادات ، لأنها تحدد الموقف السياسي لقيادة الحركة الوطنية . ويرى الحاج امين « ان المعالجة الأساسية والصحيحة هي في » :

١ — العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الفاشلة .

٢ — إيقاف الهجرة اليهودية ايقافاً تاماً وفورياً .

٣ — منع انتقال الأراضي العربية لليهود منعاً باتاً ، وحالاً .

٤ — « حل قضية فلسطين على الأسس التي حُلّت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان ، بإنهاء عهد الانتداب ، وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين ، تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ، ذات حكم دستوري ، تتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ، ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاه » [٧٦] .

كانت هذه هي مطالب الحركة الوطنية منذ الاحتلال سنة ١٩١٧ ، ولكن شيئاً منها لم يتحقق ، ومع هذا فقد قُدّمت الى اللجنة الملكية بعد عشرين عاماً من احتلال القدس ، دون أن يتساءل اعضاء اللجنة العربية العليا عمّا إذا كان ممكناً ان تُغيّر بريطانيا موقفها أولا . . .ويبدو ان اللجنة العربية العليا، جاءت الى اللجنة وهي مقتنعة بأن الحكومة البريطانية ستتفهم الموقف العربي ، بعد الاضراب والثورة ، ونتيجة تدخل الرؤساء العرب لمصلحة عرب فلسطين ؛مع ان الوقائع ا نذاك ، وأهمها اعلان لوائح الهجرة الجديدة بعد أقل من شهر من توقف الاضراب والثورة ، وإنكار تكليف اي مسؤول عربي بالتوسط ، مع ان هؤلاء المسؤولين كانوا يفاوضون اللجنة العربية العليا ، ممثلين لبريطانيا ، كانت تدل بلا لبس على أن بريطانيا ما زالت مصممة على تنفيذ سياسة وعد بلفور .

وكان الصهاينة ، منذ انتهاء الاضراب وتوقف الثورة يقومون بجرائم واعمال استفزازية ، حتى يقنعوا اللجنة الملكية بعدم وجود إمكانية للتعايش مع العرب. وكانت خطة اللجنة العربية العليا تتلخص في ضرورة ان يتمسك العرب بضبط

النفس ، حتى لا يفسد الصهاينة ما يمكن ان يؤدي اليه تدخل الرؤساء العرب من مكاسب ايجابية لمصلحة فلسطين . وهذا ما يؤكد اعتقاد اللجنة العربية العليا بفائدة « التدخل الحكومي العربي » وجدواه؛هذا الاعتقاد الذي أكدته اللجنة في بياناتها ، منذ بدأت الوساطة ، حتى أنها عند الدعوة لانهاء الاضراب وتوقف الثورة صرّحت بذلك تصريحاً لا لبس فيه:يقول بيانها : « وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد اعتقاداً جازماً بأن أصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا أبناءهم إلا لما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم . لذلك فاللجنة العربية العليا ، امتثالاً لارادة أصحاب الجلالة والسمو الملوك والأمراء ، واعتقاداً منها بعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم ومؤازرتهم ، تدعو الشعب العربي الكريم الى انهاء الاضراب والاضطراب انفاذاً لهذه الأوامر السامية التي ليس لها من هدف إلا مصلحة العرب »(٧٧). ويمكن أن يرد سوء تقدير اللجنة العليا لمكانة « الرؤساء العرب » عند بريطانيا ، ولحقيقة موقف بريطانيا من قضية الوطن القومي ، الى العوامل التالية :

اولاً : كان ابن سعود ، بعد ان حقق انتصاره في الجزيرة ، على الهاشميين من جهة ، وابن رشيد اولاً ثم امام اليمن من جهة ثانية ، قد أصبح بطل الجزيرة بلا منازع. ثم إن مملكته لم تخضع لاستعمار مباشر. وكانت قيادة الحركة الوطنية في فلسطين ، وجماهير شعبها يرجون منه خيراً .

ثانياً : وكان غازي بن فيصل ، حفيد الحسين الأول ، وابن ملك اول دولة عربية في سورية بعد الحرب ، يتمتع باحترام في البلاد العربية ، لانه ابن فيصل، وحفيد الحسين ملك العرب ، وخليفة المسلمين ، ولانه ملك العراق المستقل الذي اعتبره كثير من قادة الحركة الوطنية العربية « بروسيا العرب »، ولمواقفه المعادية للاستعمار احياناً .

ثالثاً : اما الامير عبدالله ، فلم يكن يحظى بالاحترام نفسه ، لأسباب أهمها موقفه من فيصل بعد تسنمه عرش العراق، وانسياقه مع الانجليز انسياقاً أعمى، على أمل ان يؤمنوا له ملكاً واسعاً، ومعاداته للحركة الوطنية في شرق الأردن.

ومع هذا فقد كان له حزب في فلسطين ، يؤيده ويدعمه . هذا الحزب هو حزب الدفاع الوطني ، حزب الانجليز . وكان هذا الحزب حريصاً على الدعاية للامير ، وإظهار علوّ مكانته عند الانجليز ، واهتمامه بالقضايا العربية ، بمقدار نفور قادة الحزب العربي، ومشايعيهم وانصارهم منه. ولم تتورع جريدة فلسطين عن ان تقول، حين نجحت الوساطة العربية لانهاء الاضراب وتوقف الثورة ، مع ان أثر الامير في نجاحها كان ضئيلاً : « الامير في الواقع هو خير من يعهد إليه بأمر الوساطة بين العرب والحكومة ، فسموّه من احدب الناس على قضية العرب ، وأحرصهم عليها، وأعلمهم بدقائقها. وهو من الناحية الأخرى مرموق المكانة عند السلطات البريطانية، بعيد الصيت في انجلترا، حائز لاحترام الصحافة الانجليزية. ورجال الحكم يتبسطون مع سموه بما لا يجيزون لأنفسهم التبسط به مع غيره ، بسبب سموّ مرتبته بين العرب ، وصلاته الشخصية المعروفة بالعائلة المالكة »[٧٨] . ولقد كان حزب الدفاع ممثلاً في اللجنة العربية العليا ، وله أثره في سياستها .

رابعاً: كانت مطامح الطبقة القائدة في فلسطين، على اختلاف اتجاهاتها، لا تتعدى ما حققته أختها في العراق او شرق الأردن حينذاك. وكان هذا واضحاً في المواقف التي اتخذتها هذه الطبقة في المناسبات المختلفة ، وهو ما بيّناه فيما سبق . وكانت تعتقد ان دعم « الرؤساء العرب » سيحقق لفلسطين ما حققته بلاد عربية أخرى خضعت للاستعمار المباشر ، ثم استقلت مثل سوريا والعراق . ولم تستطع ان تدرك الوضع الخاص لفلسطين، بالنسبة للصهيونية العالمية، مع ان تصميم بريطانيا على تحقيق أهداف الصهيونية العالمية كان واضحاً، وعارياً، ولا يخفى على أحد .

خامساً : إن الطبقة القائدة تقدمت في عهد الانتداب ، والغزو الصهيوني ، تقدماً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً . لقد زادت ثروتها ومكانتها ونفوذها . ولما كانت – بشكل عام – طبقة ضيقة الأفق ، محدودة الطموح ، تفكر بمصالحها المباشرة واليومية ، فإنها لم تتخذ مواقف جذرية ، بل ظلت مهاودة مساومة ، تؤثر المركب السهل على الوعر ، وتركب الموجة العارمـة ، لتتقدم بالمطالب

الجزئية والضئيلة .

أخذت الاشاعات تملأ الجو ، بعد ان انتهت اللجنة الملكية من سماع الشهود، ومن التحقيق في القضية . وكانت اهم الاشاعات هي الاشاعة القائلة بأن اللجنة ستقرر التقسيم . أثارت الاشاعة النفوس ، وزادت من التوتر ولكن اللجنة العربية العليا ظلت تنتظر .

أحس ، في هذه الاثناء ، جماعة حزب الدفاع ، بأنهم قد تحرروا من رهبة الجماهير ، فقرروا ان ينسحبوا من عضوية اللجنة العربية العليا ، متعللين بأعذار عديدة ولكنها كلها شكلية وواهية (٧٩) . كان هدف الحزب من الانسحاب التحرر من اللجنة ، والعمل منفرداً لتحقيق اهدافه وهي اهداف الانجليز والامير عبدالله في الوقت عينه . وقد أثار الانسحاب السخط والنقمة في كل الاوساط الوطنية ، ولكنه لم يكن خطراً ، لأن جبهة الجماهير العريضة كانت مُوحّدة ، ومستفزة . ومع هذا ، فقد كان الصراع مع بريطانيا والحركة الصهيونية يقتضي وحدة كل القوى والعناصر . وهذا ما أكدته اللجنة العربية العليا في بيان لها نشرته تعقيباً على واقعة الانسحاب (٨٠) .

صدر في اليوم السابع من شهر تموز سنة ١٩٣٧ ، اي بعد انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا بأربعة ايام ، تقرير اللجنة الملكية ، وبيان من الحكومة البريطانية حول التقرير . كان التقرير يوصي بتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق : عربية وصهيونية وانجليزية . اما البيان فقد أيّد ما جاء في التقرير ، وبينما أشار البيان «الى ان من الواجب كتدبير مؤقت اتخاذ اجراءات لمنع المعاملات في الاراضي التي قد تمس المشروع بسوء » أبقى باب الهجرة مفتوحاً ، « على ان يسمح بهجرة ما مجموعه ٨٠٠٠ شخص من اليهود ، من جميع الاصناف في خلال مدة ثمانية اشهر ، من آب الى آذار ١٩٣٨ ؛ على شرط عدم تجاوز مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين » . ولم يفت بيان الحكومة من ان يذكر ان « العرب سينالون استقلالهم القومي ، وبذلك يتمكنون من التعاون

على قدم المساواة مع عرب البلدان المجاورة في سبيل الوحدة العربية وتقدم العرب » . وتدل هذه الاشارة الى موافقة الامير عبدالله على التقسيم ، واتفاقه مع بريطانيا على « ابتلاع » القسم العربي من فلسطين .

أثار تقرير اللجنة ، وبيان الحكومة المحتلة البلاد كلها ، وانهالت البرقيات والعرائض على اللجنة العربية العليا من جميع انحاء البلاد ، ولا سيما من شمال فلسطين ، الذي قررت اللجنة الملكية ضمه الى الدولة الصهيونية ، مستنكرة ومعلنة استعدادها لاستئناف الكفاح . ولقد اضطر حزب الدفاع ، لاستنكار المشروع ، مع انه كان يعرف به ، ويوافق عليه . اما الامير عبدالله فقد أخذ يرسل مراسيله الى القدس لاقناع « عملائه » واصدقائه بتأييد المشروع مبدئياً ، مع المطالبة بتغيير في حدود المناطق الثلاث لمصلحة العرب ؛ وان كانت رئاسة الوزارة في شرق الاردن قد اصدرت بياناً في الرابع والعشرين من تموز تنفي فيه تأييدها للمشروع ، كما تنفي تلقيها ايّ تكليف من اية جهة رسمية لابداء رأيها فيه . إلا ان الوقائع والاحداث كانت تثبت اتفاق الامير عبدالله وحزب الدفاع على تأييد فكرة التقسيم . ومن هذه الوقائع : أ – بادرت جريدة فلسطين ، جريدة حزب الدفاع والامير عبدالله، الى الثناء على اللجنة الملكية ، بعد صدور تقريرها ، لما فيه من انصاف للعرب . وبدل ان تستنكر مشروع التقسيم ، طالبت ان يجري سعي ديبلوماسي لتغيير الحدود فقط، إلا انها عادت وتراجعت، بعد ازدياد التوتر الشعبي ، واتخذت موقفاً مغايراً . والذي يراجع جريدة « فلسطين » في هذه المرحلة ، ويلمس حماستها للامير ، ودعايتها له ، يدرك الصلة بين ما كتبته عن مشروع التقسيم بالامير عبدالله ومطامحه . ب – اعلن وزير المستعمرات اثناء نقاش في مجلس العموم ، بعد صدور تقرير اللجنة باسبوعين تقريباً ، ان هناك كثيراً من العرب ، بما فيه حكومة شرق الاردن ، يؤيدون المشروع . وربما كان هذا التصريح هو السبب الذي جعل حكومة شرق الاردن تصدر بياناً بالنفي . ج – صدر كراس عن الحزب الوطني الاردني يؤيد التقسيم ، زاعماً ان مشروع التقسيم يحمي قسماً من البلاد ، ويصونه من التهديد

الصهيوني ، ويجعله جزءاً من الوحدة العربية . وقـــد اصدر الحزب استنكاراً للكراس ولمشروع التقسيم ، ولكن هذا الاستنكار لم ينفِ صـــلة بعض انصار الامير واعوانه بالكراس . فقد تبين ان بعضهم اصدره لارضاء الامير .

ماذا فعلت اللجنة العربية العليا رداً على التقرير ، وبيان الحكومة ؟

كان اول شيء فعلته اللجنة العربية العليـــا هو الاتصال براغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع ، ومطالبته بالعودة الى اللجنة ، من اجل ان تظهر «الامة» موحدةً في مثل هذه الظروف الخطرة . ولكن رئيس حزب الدفاع اجاب بان الحزب لا يوافق على العودة . ثم قدمت مذكرة الى السلطات ، استنكرت فيها المشروع ، وكشفت جوره وبطلانه ، وطالبت بتحقيق «ميثاق» الحركة الوطنية في فلسطين . ولكنها لم تدعُ لاستئناف الكفاح . وكان مما فعلته ايضاً توجيـه نداء الى زعماء العرب تستنكر فيه التقرير ، وتنبه الى ما فيه من خطر على البلاد المقدسة . وكان المندوب السامي قد استدعى عدداً من اعضاء اللجنة العربيـة العليا ، بينهم المفتي الحاج امين الحسيني ، وانذرهم انذاراً ديبلوماسياً بضرورة التزام الهدوء ، والتروي قبل اتخاذ موقف من التقرير .

كانت عوامل عـدة تدفع عرب فلسطين الذين أوقفوا كفاحهم ، مؤملين إدراك تقدم عن طريق الوساطة والمفاوضات ، الى الكفاح من جديد ، وكانت اهم هذه العوامل :

اولاً : التأييـد الواسع الشامل الذي أبداه العرب في جميع اقطارهم لعرب فلسطين ضـد الاستعمار والصهيونية ، والذي ظهر في البرقيـات والمؤتمرات والفتاوى وغيرها . وكان مؤتمر بلودان الذي بدأ اجتماعاته في الثامن من ايلول سنة ١٩٣٧ اكبر مظاهرة تأييدية .

ثانياً : التحدي الصهيوني الوقح للعرب ، الذي بدا في رفض مشروع التقسيم لأنه لا يحقق كل المطامع الصهيونية في فلسطين ؛ كما بدا في مؤتمر زوريخ الذي ناقشت فيه قيـادة الحركة الصهيونية مشروع التقسيم ، كاشفة كل اطماعهـــا

وتطلعاتها . هـذا بالاضافة الى استفزازات الصهيونيين المستمرة للعرب ، واعتداءاتهم عليهم .

ثالثاً : الحملة التي أخذ الانجليز والصهيونيون يشنونها ضد الحاج امين رئيس اللجنة العربية العليا ، بتهمة التعنت والتصلب ، ومحاولتهم اعتقاله يوم السابع عشر من تموز سنة ١٩٣٧ . وكانت مداهمة مكتب اللجنة العربية العليا ، وفرار الحاج امين الى الحرم ، واعتقال صبحي الخضرا ، وفرض حراسة مشددة في القدس انذاراً للوطنيين بالتحرك .

رابعاً : اكتشفت جماهير الشعب ان كل وسيلة غير السلاح ليست مجدية . لا سيما بعد ان أدت وساطة الرؤساء العرب الى طرح مشروع التقسيم .

كانت البلاد ، حين قُتل حاكم اللواء الشمالي اندروز في السابع والعشرين من ايلول سنة ١٩٣٧ برصاص الثوار ، مهيأة للثورة . وعلى الرغم من أن حادث القتل كان اعلاناً للثورة ، فقد استنكرته اللجنة العربية العليا . ومع هذا فقد عمدت السلطات الى اعتقال حوالي مائتين من رجال اللجان القومية ورجال الدين . ولم تكتف بذلك بل عزلت الحاج امين من منصبيه (الافتاء ورئاسة المجلس الاسلامي الأعلى) وحلت اللجنة العربية العليا واعتقلت بعض اعضائها ، وهم احمد حلمي عبد الباقي وحسين الخالدي ويعقوب الغصين وفؤاد سابا ، وكان الحاج امين ما يزال معتصماً بالحرم فلم تغامر السلطة باقتحامه ، مع انها شددت الحراسة عليه ، وزادت الحراسة في مدينة القدس . اما اعضاء اللجنة الباقون فقد كان عدد منهم في الخارج يقوم بمهام لمصلحة القضية ، وقد ظلّ هؤلاء في الخارج ، لأن السلطة أصدرت أمراً بمنعهم من الدخول . وكان جمال الحسيني هو الوحيد الذي تمكن من الفرار والاختفاء ، ثم اللجوء الى سورية . واعتقلت السلطات ايضاً رشيد الحاج ابراهيم احد قادة حزب الاستقلال ، وأحد رجال الحركة الوطنية البارزين . وأخذت تبحث عن كل الذين اشتركوا في حركة المقاومة ايام الاضراب الطويل والثورة التي رافقته ؛ فاختفى هؤلاء ، او هربوا

الى البلاد العربية المجاورة ليعودوا الى ميدان الكفاح من جديد .

قابلت جماهير شعبنا الحركة الارهابية بالرد المناسب : قامت المظاهرات ، وأضربت المدن ، ووزعت مناشير تدعو الى الثورة . وفي الوقت عينه بدأت العمليات : قامت فصائل من الشعب بتخريب خطوط السكك الحديدية ، وقطع اسلاك الهاتف ، ونسف الجسور وتعطيل الطرق. وأخذت تلقي القنابل، وتضع المتفجرات في أماكن التجمع الانجليزية والصهيونية . وكان من أهم ما قامت به هذه الطلائع تفجير أنابيب النفط واشعال النار فيه . ولم تقتصر العمليات على ذلك بل امتدت الى مجالات أخرى فهوجم العملاء والسماسرة والجواسيس ، وحدثت الصدامات مع رجال الشرطة والجيش التابعين لسلطات الاحتلال .

انتقلت الثورة الى مرحلة أعلى ، فبدأت الفصائل المسلحة تتشكل في بعض المناطق ، وكانت أقوى ما تكون في ألوية نابلس والخليل وفي شمال البلاد . إلّا ان فصائل الثوار جابهت ظروفاً صعبة بادىء ذي بدء . فلقد كانت تعاني مشاكل التكوّن من جهة، وهي من جهة ثانية كانت تعاني من تخوّف المتنفذين في القرى. ويبدو ان هؤلاء بعد توقف الثورة الأولى، ونتيجة للاجراءات القاسية التي لجأت اليها سلطات الاحتلال ، اتخذوا موقف الحيطة والحذر . وتمادى بعضهم فقام بعمليات وشاية ، او كشف عن مخابىء السلاح . وكان الثوار لا يجدون المأوى والتموين في بعض القرى ، او يجدون من يحاول اقناعهم بالطبيعة « الحزبية » للثورة ؛ وأنها غير ذات جدوى ، ولن تكون لها نتيجة غير التخريب والضرر. من هؤلاء من كان يتحدث عن حسن نية ، ولكن منهم من كان من مؤيدي حزب الدفاع. وقد واجه قادة الفصائل هذا الوضع بشدة ،فضربوا على أيدي المناوئين ، وعاقبوا الوشاة والعملاء ، وأقاموا سلطة الثورة على القرى ، وانشأوا لهم مراكز وقيادات ، حتى أنهم أصبحوا في ربيع ١٩٣٨ قادرين على تحديد ما يجب ان تشترك فيه القرى من عتاد ورجال في الثورة .

منذ ربيع ١٩٣٨ أصبحت الثورة تهيمن على فلسطين ، وأصبح قادة الثورة

سادة الموقف،وقد أقام كل منهم دولة في منطقته، وجمع في يديه ليس صلاحيات القيادة العسكرية فحسب ، بل صلاحيات إدارية وقضائية أيضاً.وشملت سيادة الثورة الريف كله ، وقطاعات واسعة من المدن .

وكانت قصائل من جيش الثورة تهاجم معسكرات الجيش البريطاني،وتصطدم مع دورياته خلال تحركاته ، وكثيراً ما تحتدم المعارك الكبيرة . وتعرضت المستعمرات الصهيونية لاعمال القتل والتخريب مثل معسكرات الجيش البريطاني.

واعتمد الثوار أساليب حرب العصابات الحديثة ، فكانوا يتجمعون في زمر صغيرة ، ويبادرون بالهجوم ثم ينسحبون ، وينظمون الكمائن التي تشل تحركات العدو . ولكنهم إذا اضطروا لدخول معركة كبيرة ، اثبتوا كفاءة وشجاعة .

يقدر عدد الثوار آنذاك بعشرة آلاف . ولكن هذا العدد لا يشمل إلا الفئة المتفرغة التابعة لقيادات معينة . وكانت تدعم هذه القوة جماهير واسعة من الشعب ، كلها تملك السلاح ، وكلها مهيأة للعمل لحظة يطلب منها ذلك ، أوترى هي القيام بأي عمل مناسب .

ومع هذا فإن الثورة لم تستطع ان تحقق أهدافها . أما أسباب ذلك فهي :

اولاً : عدم توافر قيادة سياسية واعية ومباشرة . ذلك أن اللجنة العربية العليا كانت قد تبعثرت، فقد اعتقل قسم من اعضائها كما ذكرنا، وفرّ قسم آخر، وظل آخرون في الخارج. وكان الحاج امين قد اضطر للفرار بعد ان ظلّ معتصماً بالحرم مدة من الزمان . ولم تكن في البلاد قيادة سياسية غير اللجنة العربية العليا،كما لم يكن للجنة تنظيمات تجعلها قادرة على توجيه الكفاح وقيادته .ولهذا نشأت اللجنة المركزية للجهاد في الخارج، وأخذت على عاتقها مهمة توجيه الثورة سياسياً ، وتأمين العتاد والامدادات لها . وكانت هذه اللجنة بعيدة عن الميدان عملياً ، وليس لها نفوذ سياسي مباشر . وحاولت اللجنة المركزية للجهاد ان تعيّن في كل قيادة مستشاراً ادارياً وقضائياً ، لتتمكن من تأمين مستوى مقبول من الحكم في مناطق الثورة ، فحققت بعض النجاح ؛ ولكنه كان نجاحاً

جزئياً. إن عدم وجود قيادة سياسية مباشرة، قادرة على تعبئة الجماهير وقيادتها. والاستفادة من كل إمكانياتها ، قصر العمل الوطني على الاندفاعات العفوية ، او الأعمال الجزئية ، وحمل العسكريين الذين لا خبرة لهم بالامور السياسية والتعبوية مسؤوليات جساماً ، لم يكونوا اكفاء لها .

ثانياً : عدم وجود قيادة عسكرية واحدة . لقد قامت الثورة عفوياً . ولم يكن وراءها تنظيم سياسي أو عسكري قوي واسع الانتشار. ولهذا فقد نشأت قيادات متعددة هنا وهناك ، وفرض القادة أنفسهم ، حتى على اللجنة المركزية للجهاد . وكان القادة كثيراً ما يتنافسون ، فيصل تنافسهم الى حد الصراع . وقد اجتمع بعض القادة في دير غسانة لحل مشاكل بينهم فطوقتهم القوات البريطانية ، وقصفتهم الطائرات بقنابلها ، وكان ان قتل أبو خالد احد قادة الثورة ، خلال محاولته خرق خط الحصار البريطاني . ولم يكن هنالك قائد عسكري واحد، ولو بسلطة اسمية ، تدين له كل القيادات العسكرية ، او قيادة عسكرية واحدة ، مهما كانت فعاليتها تنظم وتعبيء وتوجّه ، بل كان هنالك مجلس أعلى للقواد عقد مؤتمراً في صيف ١٩٣٨ ؛ وقرر الاستمرار في الكفاح ، ودعوة الذين لم يلتحقوا بالثورة الى الالتحاق بها. وقد نجمت خطورة هذا الوضع، عن تجزئة العمل العسكري من جهة، وعن اضطلاع القادة العسكريين بمسؤوليات إدارية وسياسية من جهة ثانية . ان قادة حرب العصابات يتمتعون عادة بدرجة من الاستقلال كبيرة ، لا يتمتع بها قادة الجيش النظامي ، ولكن حرب العصابات تحتاج الى قيادة مركزية ، تضع الخطة العامة ، وتشرف على التنفيذ والتعبئة وقيادة العمليات الكبيرة . هذا ما فقدته الثورة في فلسطين . وكان فقدان القيادة المركزية العسكرية والسياسية ، يشجع على التنافس ، والاستقلال ، حتى ان بعض قادة الفصائل ، أخذوا يبحثون عن مزيد من السلطة والنفوذ ، فأقام بعضهم مراكز قيادية لهم ، واحتفظوا لقادتهم بالسلطة الاسمية احياناً .

ثالثاً : جنوح القيادة السياسية الى المساومة. عندما كانت الثورة في عنفوانها، وطئت أرض فلسطين لجنة بريطانيا سُميت « اللجنة الفنية » ، لتدرس مشروع

التقسيم. وقد حاولت هذه اللجنة أن تعرف آراء الناس، وسماع شهاداتهم فلم تجد أحداً، ذلك ان الجماهير الثائرة كانت ترى ان الثورة هي الوسيلة لتحقيق أهدافها. وكانت زمرة حزب الدفاع، هي الوحيدة التي تقدمت بمذكرة للجنة من فلسطين. إلّا أن هذه المذكرة، كانت على غير ما توقع البريطانيون، ضد التقسيم. وقد قدم الامير عبدالله مذكرة مماثلة. وعندما عادت اللجنة أصدرت تقريراً، بيّنت فيه العراقيل المختلفة التي تقف في طريق اي مشروع للتقسيم. وبناء على ذلك أصدرت الحكومة البريطانية بياناً، اعلنت فيه عدولها عن مشروع التقسيم، وسعيها لايجاد حل آخر، يفي بالتزاماتها، نحو العرب واليهود. وأشار البيان الى عزم الحكومة البريطانية على عقد مؤتمر في لندن يضم ممثلي الدول العربية وعرب فلسطين واليهود، لايجاد الحل.

كان هدف بريطانيا من هذا خلق حالة من الميوعة والبلبلة في الاوساط الوطنية، وايجاد طريق غير طريق السلاح، ما دامت الثورة تزداد عنفاً واتساعاً، وما دامت المشاكل الخارجية التي تواجه بريطانيا في الخارج آخذة في الازدياد. فدعت ممثلي القاهرة وعمان والرياض وبغداد، وممثلي عرب فلسطين والصهاينة الى مؤتمر يعقد في لندن، بعد صدور تقرير اللجنة الفنية وبيان الحكومة البريطانية بقليل. وافقت اللجنة العربية العليا على الحضور، وطلبت ان يحصر، تمثيل شعب فلسطين بها، وهذا حق، كما أنها طلبت الاتفاق على الخطوط العامة للمفاوضات. ولكن بريطانيا لم توافق على الطلب الأول، واستدعت وفداً من «المعارضة» ليشارك في المفاوضات جنباً الى جنب، مع وفد اللجنة العربية العليا. ولما أصرّت بريطانيا على حضور ممثلي «المعارضة»، قبلت اللجنة العربية بذلك واختارت من «المعارضين» اثنين، هما راغب النشاشيبي ويعقوب فراج، ليكونا عضوين في الوفد، مع أن سياسة «المعارضة» في هذا الوقت كانت تفترض اتخاذ موقف صارم منها، لاستمرار الثورة وانتصارها. أما الطلب الثاني، المتعلق بأسس المفاوضات فقد كان حظه مثل حظ صاحبه، وأغفل حين أصرّت الحكومة البريطانية على اغفاله.

وعند انعقاد المؤتمر ، تقدمت الحكومة البريطانية باقتراحات ، لا تدل على استعداد لانهاء الانتداب ، بمقدار مـا تدل على رغبة في استمراره ، واستمرار الهجرة الصهيونية . وكان رد ممثلي فلسطين انهم وافقوا على استمرار الانتـداب لمدة عشر سنوات ، « تنتهي مسؤولية بريطانيا – بعدها – وتصبح فلسطين مستقلة استقلالاً تامــاً » و « إذا لم يمكن ذلـك لاسبـاب خـارقة ، وانتهت السنوات المذكورة ، ينعقد مؤتمر بريطاني فلسطيني عربي ، للنظر في ما يجب عمله » ؛ كما وافقوا على استمرار الهجرة لمدة خمس سنوات ، بمعـــدل ١٢ الف في العام ، على ألا « يكون بعد ذلك هجرة الا بموافقة العرب » . وكان المطلب الأول والأساسي : تأسيس «حكومة فلسطينية مستقلة بوزراء فلسطينيين » ، تضع دستورها « جمعية فلسطينية منتخبة » .

رفضت حكومة بريطانيا مقترحات الوفد العربي ، ولكنها أجرت تعديلات عليها ، وأرسلتها الى ممثلي الحكومات العربية المشتركة في المؤتمر ، وممثلي فلسطين. درس التعديل الجديد ، وبعـد اجراء تعديلات عليه ، أصبح كما يلي : « تبذل الحكومة البريطانية كل وسعها لايجاد ظروف مساعدة على قيام دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنين . فاذا اتضح لها خلافاً لما ترجو عند نهاية المدة ان الاحوال تقتضي تأجيل انشاء الدولة ، فتستشير مندوبي فلسطين، ومجلس عصبة الأمم والدول العربية ، قبل ان تبت في التأجيل اذا ثبت لهـــا أنه لا معدى عنه » (٨١) .

ولم يكن الحاج امين موجوداً ، عندما جرى الاتفاق على هـــذه الصيغة ، ولذلك فقد ارسل وفداً من بيروت الى القاهرة، يحمل وجهة نظره . كانت وجهة نظره لا تخرج عمّا جرى في مؤتمر لندن، ولكنها تصرّ على ابراز بعض التفاصيل، محددة مواعيد لها . وأهم ما أكدت عليه وجهة النظر هذه ، هو انشاء حكومة فلسطينية، بمجرد توقف الثورة؛ يعين مستشارون انجليز لها . ووافقت اللجنة على دخول خمسة وسبعين الف مهـــاجر ، على ألا يزيد عدد اليهود في فلسطين عن ثلث السكان ؛ كما تمنت ان يكون ممكناً انشـاء جمعية تأسيسية تضـع الدستور

خلال ثلاث سنوات . أما موضوع الأراضي فقد اقترحت اللجنة أن يترك معلقاً ، على أن يتم الاتفاق عليه بين المندوب السامي والوزارة الفلسطينية .

ولكن الحكومة البريطانية حين أصدرت الكتاب الابيض في أيار سنة ١٩٣٩ ، لم ترضها كل تنازلات اللجنة العربية العليا ، ولهذا فانها اكتفت بالاشارة الى ضرورة وقف الهجرة بعد ادخال خمسة وسبعين الفاً ، ووقف انتقال الأراضي . وترك الكتاب الأبيض موضوع الاستقلال مرهوناً بإمكانية التعاون بين العرب واليهود . وستختبر الحكومة هذه الامكانية تدريجياً . وستبدأ الاختبار بتعيين الفلسطينيين عرباً ويهود في الادارة . وسيكون اعلان الاستقلال، مربوطاً بنجاح تجارب التعاون هذه .

ردت اللجنة العربية العليا على الكتاب الابيض، مشيرة الى اعترافه بالمطالب العربية : رفض التقسيم ، ايقاف الهجرة ، ايقاف انتقال الاراضي . ولكنها انتقدت الابهام الذي يحيط الكتاب به مسألة « الاستقلال » ، وتعليق أمره على موافقة اليهود .

كان موضوع المفاوضات فاشلاً منذ البدء ، وكان القصد منه تفكيك الحركة الشعبية ، ونشر البلبلة في اوساط الجماهير ، وبث اليأس في اوساط المقاومين ولم تدرك قيادتنا كل ذلك ، فأخذت تلعب بحبل المفاوضات البريطاني ، مؤملة بشبه حكومة في ظل الانتداب ، موهمة نفسها ، وكثيراً من مؤيديها بامكانية إقناع الانجليز ، بالمنطق ، بالحق العربي . ولم تفدها تجاربها مع الاستعمار البريطاني اكثر من عشرين عاماً . وكانت ، حتى والثورة المسلحة تسيطر على البلاد ، تكتفي بالحدّ الأدنى من المطالب ، وتقنع بالتنازل إذا تعرضت للقليل من الضغط « العربي » الرسمي ، أو البريطاني ، وتتبرع هي بالتنازلات أحياناً .

رابعاً : بوادر حرب أهلية في البلاد . كان حزب الدفاع الوطني ، يقود « المعارضة » ضد الحركة الوطنية . وكان الصراع بينه وبين الحزب العربي ، أو

حزب المفتي ، يزداد كل يوم حدة ، على الرغم من التعاون الشكلي بينهما في بعض الاحيان . ولعل من أسباب هـذا الصراع – عدا التنافس الشخصي والعائلي – ارتباط حزب الدفاع الوطني ارتباط عمالة بالانجليز ، وبالامير عبدالله .

وحين بدأت الثورة ، أخذ الثوار يقتصون من السماسرة وعملاء الانجليز . ولما كان هؤلاء من اعضاء حزب الدفاع او انصاره زاد الصراع حدة . وكان همُّ حزب الدفاع الوطني أن يقضي على الحاج امين ، وعلى زعامته ليخلو له الميدان . وقـد تقـدم فخري النشاشيبي ، سكرتير هـذا الحزب ، بمذكرة الى المندوب السامي البريطاني ، عند بحث موضوع ارسال وفد عربي الى لندن ، هاجم فيها حزب الحاج امين ، متهماً إياه بتدبير الثورة ، والقيام بالاغتيالات ، ومحذراً من قبوله ممثلاً للعرب . وعرض على السلطة خدمات حزب الدفاع الذي اعتبره ممثلاً لأكثر من ٥٠ ٪ من السكان ، و ٧٥ ٪ من مصالحهم . وقد ابدى استعداد الحزب لتحقيق السلام في البلاد اذا وفرت له السلطة الجو المناسب . استنكر بعض اركان حزب الدفاع هذه المذكرة، ولكن هذا لم يمنع فخري النشاشيبي وانصاره من ان يجندوا انفسهم لخدمة الاستعمار البريطاني ، ويحملوا السلاح لتتبع الثوار والوشاية بهم او الاشتباك معهم . لقد تشكلت «فصائل» من «المعارضين»أخذت تقوم بما يعجز عنه الاستعمار البريطاني من اعمال الملاحقة والمطاردة. وارتكبت هذه «الفصائل» التي سُمي بعضها « فرق السلام » جرائم وفظائع عديدة ، باسم الانتقام « لضحايا » الثورة ، اي للسماسرة والعملاء ، او الذين قتلوا خطأ او لأسباب خاصة . وكانت بنادق « المعارضين» اللامعة، وسيرهم جماعات في النهار، امام أعين السلطات ، تكشفهم وتفضحهم .

لقد نجح الاستعمار في شق صفوف الشعب ، ودفع جزء منـه لمحاربة الجزء الآخر .وبعد ان كانت الثورة تُحكم سيطرتها على البلاد أخذت تتراجع وتضمر ؛

خاصة بعد ان تحول الصراع السياسي بين «حزبين» الى صراع مسلح .

خامساً : تغيّر بعض ظروف المعركة : كانت سوريا مركزاً من مراكز الثورة . أقامت فيها اللجنة المركزية للجهاد ، وأنشأ بعض القادة العسكريين مقرات لهم . وكان كثير من الامدادات يصل عن طريقها . ولكن الخلافات البريطانية الفرنسية سوّيت قبل الحرب العالمية الثانية بقليل ، فتغير موقف سلطات الاحتلال الفرنسية من المجاهدين ، وأخذت في التضييق عليهم ، حتى اضطر قسم كبير منهم الى مغادرة الأراضي السورية . ونتج عن ذلك ايضاً نقص في الامدادات والعتاد .

سادساً : زاد الانجليز من عنفهم وقساوتهم بعد اعلان الحرب ، واعلان قانون الاحكام العرفية .

سابعاً : حالة من الانهاك العام : أصبح المجاهدون بعد ثلاث سنوات من القتال في حالة إنهاك ، فلقد استنفدت المعركة قواهم ، وأنقص الكفاح عددهم ، واستنفد ذخائرهم ، وحرمتهم « فرق السلام » من بعض مراكزهم ، وخفّضت نسبة تأييدهم ، لأنها أخافت العناصر المترددة والضعيفة وفرضت عليها التراجع ...

لهذا كله أجهضت اكبر ثورة في التاريخ العربي الحديث قبل ثورة أول نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٥٤ في الجزائر [٨٢] .

وعلى الرغم من أن فشلها واضح ، فان مؤرخيها من مختلف الفئات يعتبرون أنها حققت بعض اهدافها .. ما هي الاهداف التي حققتها ؟ تراجع بريطانيا عن التقسيم .. ! ولكن هل تراجعت بريطانيا عن التقسيم ؟ هذه هي الخدعة .

وعلى الباحث ان يذكر لهذه الثورة ميزتين :

أولاهما : عمقها واتساعها والتأييد الجماهيري الذي حصلت عليه دون تعبئة سياسية مناسبة .

ثانيهما: أن قواعدها واكثر قياداتها العسكرية كانت من جماهير الفلاحين والعمال، بمقدار ما كانت قيادتها السياسية من الطبقة شبه الاقطاعية شبه البرجوازية .

الفصل الرابع

مرحلة الركود والهزيمة

(١٩٤٠ – ١٩٤٨)

حين انتهت ثورة (١٩٣٦ – ١٩٣٩) فرّ بعض قادتها الى سوريا فالعراق او الى العراق مباشرة . وكان الحاج امين رئيس اللجنة العربية العليا قد سبقهم، هو وبعض السياسيين ، وكان معظم قادة فلسطين السياسيين في السجون والمنفى أو خارج فلسطين . ولقد ادت العوامل التالية الى حالة من الركود في فلسطين :

أ – انتهاء الثورة بالشكل الذي انتهت عليه .

ب – عدم وجود قيادة سياسية وتنظيم سياسي في فلسطين .

ج – ظروف الحرب القاسية ، وترقب نتائج الصراع العالمي .

وكان الحاج أمين ، خلال وجوده في العراق ، على صلة بدول المحور . وقد حاول أن ينتزع من دول المحور اعترافاً باستقلال البلاد العربية في حالة كسب الحرب ، مقابل تأييد نشاط دول المحور ضد « الحلفاء » .

وعندما غزا الجيش البريطاني العراق سنة ١٩٤١، دافع المجاهدون الفلسطينيون الذين كانوا موجودين هناك عن استقلال العراق وكرامته. وحين سقطت حكومة رشيد عالي الكيلاني ، غادر الحاج امين العراق الى ايران ومنها الى ألمانيا .

أيدت الدول العربية الموجودة حينذاك « الحلفاء » ، واعلنت الحرب على دول المحور ، أو قطعت العلاقات معها ، بينما كان الرأي العام العربي مع الألمان ودول المحور. ومع هذا فقد انطلقت اصوات تنادي بتأييد « الحلفاء » ، على أمل ان يحقق الحلفاء للعرب امانيهم بعد الحرب. كانت هذه الاصوات اصوات اصدقاء الحلفاء وعملائهم ، أو اصوات الشيوعيين بعد ان شن هتلر الحرب على الاتحاد السوفياتي . إلا ان هذا لم يغير من موقف الجماهير الشعبية التي ظلت تؤيد دول المحور – على الأغلب – لا لأنها نازية او فاشية ، ولا لأنها اطمأنت فعلاً الى ان انتصار دول المحور سيحقق لها استقلالها وكرامتها ووحدتها ، بل لأنها أرادت ان ترى قاهريها مقهورين .

عندما أخذت كفة الفوز تميل مع الحلفاء ، بدأ بعض المثقفين الفلسطينيين يفكرون جدياً ببدء العمل من اجل انقاذ فلسطين . كان الركود الذي ساد فلسطين العربية خلال الحرب ، والاستعدادات التي قام بها الصهاينة ، ثم الورطة التي وقعت فيها الحركة الوطنية بالتزام قائدها جانب المحور المهزوم ، يدفعهم الى التأمل في مستقبل الحركة الوطنية ، ومحاولة إنقاذها . ولكنهم لم يكونوا طبقياً أو وعياً مختلفين كيفياً عن قيادة الحركة الوطنية ، فهم من طبقة « الزعامات والوجاهات » ، ومن قادة الحركة الوطنية ، وكل ما يميزهم عن غيرهم شهاداتهم . ولذلك فإن هؤلاء لم يستطيعوا أن يغيروا شيئاً من ظروف الحركة الوطنية بل اقتصروا على أعمال جزئية .

نقلت الحرب قيادة العالم الرأسمالي من بريطانيا الى الولايات المتحدة . ولم يضع الصهاينة الفرصة ، ذلك أنهم بذلوا كل الجهود الممكنة لكسب الدولة القوية القائدة الى جانبهم . وقد استجاب الرئيس ترومان للحركة الصهيونية ، فبدأ حملة تأييد واسعة ، وأخذ يعمل لفتح باب الهجرة الذي كان سيغلق في وجه المهاجرين اليهود في نهاية سنة ١٩٤٥ .

أعلنت بريطانيا في ١٩٤٦/١/٢٩ ان باب الهجرة سيظل مفتوحاً ، بعد انتهاء

المدة التي حددها الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ ، وأن لجنة بريطانية – امريكية ستكلف في التحقيق بالمشكلة .

بدأت اللجنة أعمالها في الشهر الأول من سنة ١٩٤٦ ، وكان واضحاً ان مهمتها الأساسية ، هي الغاء الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ ، ومع هذا ، فماذا كان موقف القيادة الوطنية ؟

وافقت اللجنة العربية العليا على التقدم بشهادتها الى اللجنة ، مبررة موافقتها بالاستجابة لنصح جهات عربية مسؤولة. إلا ان حزب الكتلة الوطنية ، وعصبة التحرر الوطني طالبا بمقاطعة اللجنة، لأنها ستلغي الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩، وستدخل الولايات المتحدة الى ميدان القضية الفلسطينية . وكانت هذه أيضاً وجهة نظر الدكتور حسين فخري الخالدي ، الذي طالب العرب جميعاً بمقاطعة اللجنة .

وماذا كان موقف اللجنة العربية العليا أمام لجنة التحقيق ؟

قدم الأستاذ جمال الحسيني مذكرة الى اللجنة باسم اللجنة العربية العليا كان أهم ما جاء فيها :

– « ان واجبنا نحو بلادنا يحتم علينا ان نعلن عدم اعترافنا بأن للجنتكم الحق في بحث أو تحقيق قضية فلسطين الحقة ، ولا في تقرير مصيرها » .

– « ان قضية العرب قضية حق وعدل مبنيان على حق الشعب العربي في البقاء في بلاده ، وضمان كيانه الوطني . وقضيتنا العربية لاعلاقة لها باللاسامية » .

وحددت المذكرة أسباب تذمر العرب من السياسة البريطانية في فلسطين بما يلي :

١ – «انكار استقلالهم الذي وعدوا به مراراً أثناء الحرب، ووضع فلسطين بعد انقطاعها عن سائر العالم العربي ، تحت حكم مباشر بيروقراطي يسود فيه النفوذ الصهيوني الخ » .

٢ – « ادخال عدد كبير من المهاجرين، وعدم الاكتراث بتأثير هذه الهجرة على عادات العرب وحقوقهم في التجارة والمهن الحرة وسائر الاعمال ، واعطاء اليهود جميع التسهيلات للحصول على موارد البلاد الاقتصادية ومرافقها الحيوية ، مما أدى الى حرمان العرب منها » .

٣ – استمرار بيع الأراضي الى اليهود، رغم الاعتراف بأن ما يملكه العرب لا يتجاوز ثلث الحد الأدنى الذي يحتاج اليه العرب الخ » .

وعليه فإن مطالب عرب فلسطين تتلخص بما يلي :

١ – الاعتراف بحق العرب في استقلال بلادهم التام .

٢ – العدول عن انشاء الوطن القومي اليهودي .

٣ – الغاء الانتداب واعلان فلسطين دولة عربية مستقلة .

٤ – وقف كل هجرة يهودية وبيوع الأراضي .

وأنهى جمال الحسيني مذكرته مهدداً : « ان العالم العربي يتصل بكم وبأمريكا بصداقة تقليدية ، ولكن مسألة فلسطين ستغير كل شيء . عليكم أن تختاروا بين مليوني مضطهد ، وبين سكان هذه الرقعة الواسعة من العالم . وقد يقع اضطراب قد يمتد لهيبه فيشمل العالم أجمع »[1] .

وحدثت مناقشة بين اللجنة الانكلو – امريكية والاستاذ جمال الحسيني ، بعد سماع المذكرة. وقد سألت اللجنة الاستاذ الحسيني عن موقف اللجنة العربية العليا من اللاسامية، فأجاب : « إنها عدوتنا ، فلولاها لما جاء اليهود الى هنـا . فلقد كان اليهود جيراناً طيبين معنا قبل الصهيونية » . وحين سئل عن تعاون الحاج أمين مع الالمان أجاب : « كان يعمل لمصلحة بلاده » . وبعد هذه الاجابة مباشرة سأله احد اعضاء اللجنة بخبث «إذن كان المفتي في المانيا وانتم على الحياد؟» فأجابه الاستاذ جمال الحسيني : « عملنا ما عملتم مع روسيا الدكتاتورية » .

ولم تكن شهادة عوني عبد الهادي في قوة الشهادة السابقة ، ذلك أنه وجّه حديثه الى الحركة الصهيونية قائلاً : « لا تغتروا بمساعدة الانجليز والأميركان ، فلكل مساعدة حد، وهم لا يقبلون إبادة عرب فلسطين ، ولا يضحون بمصالحهم في البلاد العربية والاسلامية لأجل خاطركم».وبعد اندافع عن فيصل الأول بشأن اتفاقه مع الصهيونيين على أساس أنه لا يعرف الانجليزية ، ولا يمثل كل العرب ، قال : لقد « اوقفنا الثورة هنا لكي لا نضع العراقيل أمام بريطانيا في كفاحها للموت والحياة » . ولم يكن موقفه من تعاون الحاج امين مع الألمان مختلفاً عن موقف جمال الحسيني .

وكانت شهـــادة سامي طه، رئيس جمعية العمال العربية، أهم الشهادات وأعمقها . تناولت الشهادة الجانب النقابي ، كما تناولت الجانب السياسي . ولقد أكد رئيس جمعية العمال العربية على « عدم انفصال العمال العرب عن النضـال الوطني كل الوقت » . وتحدث عن الجوّ الذي نشأت فيه جمعية العمال العربيـة فقال : « لقد نشأت حركتنا النقابية في جوّ سياسي ، هدفه الوحيد مقاومـة الاستعمار والصهيونية . ونحن كنقابيين ليس لنا في الماضي ، ولا في الحاضر ، هدف سياسي غير مقاومة الاستعمار والصهيونية ، ولذلك استمر العمال كأفراد يناضلون مع امتهم سياسياً ، وكجماعة يناضلون اقتصادياً لرفع مستواهم » . ولم يفت سامي طه ان يؤكد ان «الاستعمار السياسي والاقتصادي لأي بلد،والتنافس على ذلك الاستعمار كان دائماً سبب الاضطراب في العالم » ولذلك فهو يرى انـه «أصبح ضرورياً القضاء علىالاستعمار بجميع أشكاله والوانه لاقرار السلم العالمي». وحدد سامي طه موقف العامـل العربي من الحركة الصهيونية على أنهـا « حركة رأسمالية رجعية ، ولذلك فهو يناضل ضدها » .

كانت الشهادات – بمجموعها – خيراً من أية شهادات سابقة ، وعلى الرغم من هشاشة شهادة عوني عبد الهادي ، فإن الشهادات الأخرى لم ترفع شعارات مهاودة مساومة كما كان يحدث فيما قبل . إلا ان هذا لا يبرر قبول المثول أمام لجنة التحقيق الانكلو – امريكية التي كان واضحاً أنها جاءت لنسف الكتاب

الأبيض لسنة ١٩٣٩ ، وفتح الابواب أمام الهجرة الصهيونية .

صدر في العشرين من نيسان سنة ١٩٤٦ تقرير اللجنة الذي نصّ على ما يلي :

- ادخال مائة ألف مهاجر جديد .
- رفع الحظر عن انتقال الاراضي الى اليهود .
- بقاء الانتداب حتى يكون ممكناً قيام دولة أو دول فلسطينية .

كان التقرير لمصلحة الحركة الصهيونية، ولذلك فقد سرّ به اليهود، والاوساط المؤيدة لهم في اوروبا وأمريكا ، ولا سيما الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة . أما جماهير الشعب العربي فقد ثارت ثائرتها ، وانطلقت معبّرة عن استيائها ونقمتها بالمظاهرات والاضرابات والاحتجاجات . ولم يجد « الرؤساء العرب » ، دعاة التفاهم مع بريطانيا وأمريكا بُدّاً من الاستنكار .

تداعى الرؤساء العرب لاجتماع عقدوه في أنشاص في يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من ايار سنة ١٩٤٦ . حضر الاجتماع ملك مصر فاروق ، ورئيسا جمهوريتي سورية ولبنان شكري القوتلي وبشارة الخوري ، والامراء سعود وعبد الاله وسيف الاسلام عبدالله . وصدر عن الاجتماع بيان خصّت فلسطين بفقرة أساسية منه ، أكدت ان قضية فلسطين « هي قضية العرب جميعاً وان فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها ، وأنه ليس في إمكان هذه الدول ان توافق بوجه من الوجوه على اي هجرة جديدة ، ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الابيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني. ولهم عظيم الامل ان لا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة ، والدولتين الديموقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى ، اي تشبث من جانبها يرمي الى إقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصاً على دوام هذه الصداقة، وتفادياً لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ، ويفضي الى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر في السلم العام »[٢] .

أحدث الاجتماع والبيان الذي صدر عنه تفاؤلاً في اوساط الجماهير ، مع أن البيان لم يأتِ بجديد . فلقد رفض المؤتمرون اية هجرة جديـــدة الى فلسطين ، واعتبروا ان من واجبهم صيانة عروبتها ، ولكنهم لم يتجرأوا على اتخاذ موقف حازم من بريطانيا واميركا ؛ بل اعتبروهما دولتين ديموقراطيتين صديقتـــين ، وأعربوا عن أملهم في ألا يؤدي موقفها الى تعكير صفو العـــلائق بينهما وبين الدول والشعوب العربية .

كانت فلسطين ، بلا قيادة خلال الحرب ، وظلت بلا قيادة عنـد انتهائهـا وبعده . ولقد عادت القيادات للصراع ولم تتمكن من إنشاء لجنة عربية جديدة، تحل محل اللجنة «المشتتة» . وعندما بدأت مشاورات الجامعة لم يكن هنالك من يمثل فلسطين فيها في البدء ، ثم اتفق على أن يفوّض موسى العلمي بهـذه المهمة . وحين انعقدت الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية (٣١ تشرين الاول، ١٤ كانون الاول ١٩٤٥) قُرِّر أن يذهب جميل مردم رئيس الدورة ليساعد على حل المشكلة . وقد حضر الى فلسطين في تشرين الثاني ، واتصل برجال الاحزاب ، وبعد مباحثات فوّضوه أن يختار لجنة منهم يراها مناسبة . اختـــار جميل مردم لجنة من رؤساء الاحزاب ، وهم : راغب النشاشيبي (الدفاع) وعوني عبدالهادي (الاستقلال) وتوفيق الحسيني (العربي) والدكتور حسين الخالدي (الاصلاح) وعبد اللطيف صـلاح (الكتلة الوطنية) ويعقوب الغصين (مؤتمر الشبـاب) . واضاف الى هؤلاء احمد حلمي عبد الباقي ورفيق التميمي وموسى العلمي واميل الغوري ويوسف صهيون . استطاعت اللجنة أن تختار وفداً ، مثّلهـا فيا تبقى من اجتماعات مجلس الجامعة . إلا أنهـا لم تستطع الاستمرار . كان الصراع حاداً بين « القادة » ، وكان هنالك مــا يفرقهم . فبالاضافة الى الحزازات والمهاترات السابقة نشأ موضوع خلاف جديد . موضوع هـــذا الخلاف هومكاتب الدعاية والمشروع الانشائي العربي التي قرر مجلس الجامعة في دورته الاولى إنشاءهـا ، وأوكل أمرها الى موسى العلمي . وقد تبنت حكومتا الاردن والعراق موسى العلمي شخصياً ، في محاولة لخلق زعامة جديدة ، منافسة للحاج امين الذي لم

تكن عمان وبغداد راضيتين عنه . ولم يرق هذا الوضع لجماعة الحزب العربي الذين طلبوا ان تتبع مكاتب الدعاية العربيـة والمشروع الانشائي الى اللجنة . ولكن موسى العلمي لم يوافق على ذلك. عاد جمال الحسيني من منفاه في روديسيا،والحالة كذلك ؛ فحاول ان يجري تغييراً في اللجنة العربية العليا ، باضافة اسماء جديدة اليها ، إلا ان اللجنة لم تجتمع لتنظر في الأمر ، فاختار جمال الحسيني ان يفعـل ذلك بنفسه . كان ما فعله جمال الحسيني سبباً لانشقاق اللجنة الى لجنتين،احداهما ظلت تحمل الاسم السابق ، بينما حملت اللجنة الأخرى اسم الهيئة العربية . ضمت الهيئة الأولى ممثلي الاحزاب ، مـا عدا الحزب العربي ، وبعض المستقلين . وكان نشوؤها اكبر تحالف تمّ ضد الحزب العربي ، وزعامة الحاج امين الغائب .

وعندما اجتمع مجلس الجامعة في بلودان (٨ – ١٢ حزيران ١٩٤٦) قرر فيما قرر دعوة « قيادات » عرب فلسطين الى الاتحاد ، وانشاء هيئـة تمثلهم . من اجل ذلك دعا المؤتمرون في بلودان قادة الجبهتين ، وفرضوا عليهم انشاء لجنـة واحدة ، اختيرت مناصفة من الجبهتين ، وتكونت كما يلي : جمال الحسيني واميل الغوري عن اللجنة العربية واحمد حلمي والدكتور حسين الخالدي عن الهيئـة الأخرى . وقد ترك منصب رئاسة اللجنة الجديدة شاغراً لغياب الحـاج امين ، ولكن جمال الحسيني عُين نائباً للرئيس . سميت اللجنة الجديدة « الهيئة العربية العليا » ، وقـد جاء تكوينها لمصلحة الحاج امين ، لأنها تضم اثنـين من حزبه ، واثنين من الذين كانوا يتعاونون معه .

عندما وصل الحاج امين الى القاهرة ، حاول ان ينهي مشكلة مكاتب الدعاية والمشروع الانشائي . وقد جرت اجتماعات ومباحثات استهدفت اخضاع هذه المؤسسات للهيئة العربية العليـا ، ولكن موسى العلمي رفض ان يُقرّ بتبعية المؤسسات المذكورة للهيئة ، مع ان الهيئة لم تمانع في ان يظل هو رئيسها ؛ كما ان الحكومة العراقية ، وهي المموّلة ، لم توافق ابداً على انتقـال ادارة المؤسسات المذكورة الى الهيئة العربية العليا .

أصدر الحاج امين ، بعـد عودته الى القاهرة ، قراراً باضافة اسمـاء جديدة للهيئة العربية العليـا ، وهؤلاء هم : محمـــد عزة دروزة ورفيق التميمي ومعين الماضي وحسن ابو السعود واسحق درويش. واصبح هؤلاء — مع الاعضاء الذين اختارهم مؤتمر بلودان — الهيئة العربية العليا؛ وظلوا كذلك الى اواسط ١٩٤٧، حين انسحب محمد عزة دروزة منها، لأنه كما يقول: « لم يرَ ان يتحمل مسؤولية الاساليب المتبعة فيها » (٣) .

ومنذ أواخر سنة ١٩٤٦ سجّل نشاط الهيئة العربية العليا ازدياداً ملحوظاً. فقد انشأت مكاتب لهـا في القاهرة ، وهي المقر الرئيسي ، وفلسطين ؛ واخذت تضع الأنظمة اللازمة لسير عملهـا . ومن الأنظمة التي وضعت نظـام أساسي ، وقانون داخـلي ، وتنظيم للجان القوميـة ولائحة للصندوق القومي الذي سُمي بيت المال . وقد حرصت الهيئة على ان تنشط في ميدان الاتصالات الديبلوماسية والدعاية ، فقررت ارسال الوفود الى انحاء مختلفة من العالم ، واصدرت كراساً عن قضية فلسطين نشرته بالعربية والانـكليزية والفرنسية .

وكان مجلس الجامعة قد قرر في اجتماعاته (١٧– ٢٩ آذار ١٩٤٧) ان تقدم دول الجامعة العربية المال للهيئة العربية العليا لتكون قادرة على العمل ؛ كما اتخذ مثل هذا القرار في اجتماعات مجلس الجامعة (٨–١٢/٦/١٩٤٦) . إلا أن ما تسلمته الهيئة حتى حزيران من سنة ١٩٤٨ ، لم يتجاوز مائة وثلاثة واربعين الف جنيه ، دفعت سوريا مائة وثلاثة آلاف منها .

واجتمعت الامم المتحدة في الثامن والعشرين من نيسان ، بنـاءً على دعوة الحكومة البريطانية للنظر في قضية فلسطين . وقد منحت الهيئة العربية العليـا حق الكلام باسم فلسطين، فتحدث المحامي هنري كتن ممثلاً عنها ، وأكد مطالبة عرب فلسطين بالاستقلال ، ووقف الهجرة حالاً ، واعلن معارضة عرب فلسطين لأية لجنة تحقيق تُكوّن ، ورفضهم لأية قرارات تصدُر اذا كانت لا تتفق ومطالبهم .

شكلت هيئة الامم لجنة تحقيق لم تدخلها أي من الدول الكبرى ، وصلت فلسطين يوم السابع عشر من حزيران ١٩٤٧ . وقد قررت الهيئة العربية العليا مقاطعة هذه اللجنة ، لأنها ليست مكلفة بتحقيق المطلب الأساسي لعرب فلسطين ، وهو : الاستقلال ؛ وطلبت من الشعب في فلسطين ان يُعلن الاضراب يوم وصولها .

استقبلت فلسطين والعواصم العربية اللجنة بالاضراب ، ولكن الدول العربية قررت التعاون معها ، على أساس ان الدول العربية اعضاء في الامم المتحدة .

أقيم في السادس من تموز ، واللجنة ما تزال في القدس مهرجان كبير ، باسم العمل من اجل المحافظة على الأراضي العربية ، ومقاومة سياسة الاحتلال الخاصة بالأراضي ، والمتمثلة في نزع الملكية وإزالة الشيوع وتسجيل الأراضي باسم المندوب السامي . ولكن هدف الاجتماع لم يكن هذا فحسب ، إذ ان المقصود كان اعلان موقف العرب من قضية فلسطين بشكل عام. ولقد قرأت في الاجتماع رسالة من الحاج امين رئيس الهيئة العربية العليا ، أكد فيها ان الثورة لا بُدّ واقعة في فلسطين إن لم تعترف بريطانيا والولايات المتحدة وهيئة الامم بمطالب عرب فلسطين .

وكان مما قرره مجلس الجامعة المنعقد في لبنان ما بين السابع والخامس عشر من تشرين الأول سنة ١٩٤٧ :

اولاً : ان تحشد الدول العربية قطعات من جيوشها على حدود فلسطين .

ثانياً : أن تقدم الدول العربية السلاح الى عرب فلسطين الذين يقطنون في المناطق المتاخمة لليهود . ورؤي ان تخصص من اجل ذلك عشرة آلاف بندقية مع ذخائرها .

ثالثاً : تدريب الشباب ، في المناطق غير المتاخمة لليهود وتعبئتهم للمعركة المقبلة .

رابعاً : انشاء قيادة عربية تتولى هذا الأمر ، ورصد مبلغ من المال ، يوضع تحت تصرفها لا يقل عن مليون جنيه .

وقد انشأت لجنة عسكرية ، لتحقيق هذه الأهداف ، من مندوبين عن العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والاردن . ولكن مندوب الاردن لم يحضر ، ولم يشترك في نشاط اللجنة .

اتخذت اللجنة مدينة دمشق مركزاً لها ، واختارت العميد طه الهاشمي مسؤولاً عن شؤون التدريب والتعبئة . وقد انشىء معسكر لتدريب المتطوعين ومدرسة لتخريج الضباط الفلسطينيين في قطنا . وكان مركز التدريب يُعدّ الأفواج ويرسلها الى فلسطين . وقد بدأت الأفواج بدخول فلسطين منذ الأشهر الاولى لسنة ١٩٤٨ . وتحملت سوريا القسط الأوفر من مسؤولية التدريب والاعداد والتجهيز .

كانت الهيئة العربية العليا موافقة على قرارات مجلس الجامعة الأخير ، لأنها تمثل وجهة نظرها ، ولأنها تزوّدها بالمعونة المادية والمعنوية ، دون أن تفقدها السيطرة على توجيه المعركة في فلسطين . وعلى هذا الأساس أخذت تعمل على تهيئة المنظمات الدفاعية ، وشراء الأسلحة وادخالها الى فلسطين . ولم تلبث أن عينت عبد القادر الحسيني أحد قادة ثورة ١٩٣٦ ، ورئيس أحد الافواج التي جهزتها اللجنة العسكرية في دمشق ، قائداً عاماً لقوات « الجهاد المقدس » التي انشأتها .

— عادت الدول العربية فغيرّت موقفها ، وقررت في الثاني عشر من نيسان سنة ١٩٤٨ ، اي قبل نهاية الانتداب بشهر وثلاثة أيام ، ادخال جيوشها النظامية الى فلسطين . وكانت في فلسطين قيادتان أولاهما قيادة الجهاد المقدس ، وهي تابعة للهيئة العربية العليا ، وقيادة جيش الانقاذ ، المؤلف منمتطوعين عرب ، والذي كان قائده العام اسماعيل صفوت ، ومن ابرز قادته في فلسطين فوزي القاوقجي . مثّلت القيادة الثانية وجهة النظر العربية الرسمية ، ومن هنا بدأ التنافس بينها

وبين القيادة الأولى . ولقد حسم دخول الجيوش العربية في الخامس عشر من ايار الموقف ، لمصلحة الحكومات العربية .

عندما اعلن قرار التقسيم ، واندلعت نار الثورة في فلسطين ، لم يكن عرب فلسطين قد استعدوا ، مع أنهم كانوا يعلمون مبلغ استعداد اليهود ، وتآمر الدول الاستعمارية ، وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة معهم . وقد انفجرت الثورة دون تنظيم ودون اعداد . ونشأت لجان قومية في البلاد ، أخذت تجمع الأموال وتشتري الاسلحة بمقادير قليلة . ولكن الوضع كان سيئاً ، ولا نستطيع ان نقول بأنه كان هنالك نوع من الاستعداد . ويذكر صبحي ياسين [٤] أنه لم تكن في مدينة حيفا عند اعلان قرار التقسيم وبدء الانفجار الشعبي « بندقية حربية واحدة » ، وكان السلاح الموجود عبارة عن « عدد من المسدسات والقنابل اليدوية » .

أنشأت الهيئة العربية العليا قيادة عامة للعمليات – كما ذكرت – وقسمت فلسطين الى سبع قيادات عسكرية ، يتولى أمر كل منها قائد عسكري . وهذه القيادات هي : ١ – قيادة القدس ٢ – قيادة بيت لحم ٣ – قيادة رام الله ٤ – قيادة المنطقة الغربية الوسطى (يافا ، الرملة ، اللد ، وادي الصرار ، المجدل) ٥ – قيادة الجنوب ٦ – قيادة منطقة طولكرم – جنين . ٧ – قيادة المنطقة الشمالية .

كانت قوات المناضلين ثلاثة أصناف :

الأول : القوى المنظمة ، وعددها حوالي عشرة آلاف ، تقدم لهم الهيئة العربية العليا كل عتادهم وأسلحتهم ، وتدفع لهم رواتب شهرية ضئيلة .

الثاني : قوى ترابط في مناطقها ، تساهم الهيئة العربية العليا في تسليحها ، وتقدم لها بعض الاعانات المالية ، ويتراوح عدد افراد هذه القوة بين خمسة عشر وعشرين ألفاً .

الثالث : وكان هنالك حوالي أربعين الف مسلح من الذين سلّحوا أنفسهم بأنفسهم ، ولم تقدم لهم أية معونة من اية جهة كانت .

قدمت اللجنة العسكرية لعرب فلسطين الفاً وستماية بندقية فقط . أما الهيئة العربية العليا فقد قدمت ٥٣٩٦ بندقية ، و٤٩٩ مدفعاً رشاشاً ، و٣٦٤ بندقية تومي و٣٠٩ مسدسات و١٢٤ مدفعاً مضاداً للمصفحات ، و٦٦ مدفعاً مضاداً للدبابات و٢٣ مدفع هاون و ١٦٠٩ من صناديق المتفجرات و ٤٦٫٧٤٠ قنبلة و ٣٨٦٧ لغماً جاهزاً ، وكميات لا بأس بها من الذخيرة والتجهيزات (٥) .

قامت قوات الجهاد المقدس من الاصناف الثلاثة بدور في الدفاع عن فلسطين، ولكنها لم تستطع حماية فلسطين من الغزو الصهيوني . ويرجع ذلك الى ما يلي :

اولاً : لم تكن القيادة السياسية من مستوى الاحداث ، ذلك أنها لم تستطع ان تعبيء الشعب تعبئة مناسبة، وكافية لمجابهة الأخطار . كان العدو معداً ومهيأ ، وكانت مجابهته تقتضي وضع كل طاقات الشعب المادية والمعنوية في خدمة المعركة. ولقد داهم الخطر فلم تفعل القيادة شيئاً من ذلك ، بل اكتفت بأعمال جزئية في جميع الميادين . ولقد كانت أمور القيادة السياسية منوطة بالحاج امين الحسيني ، الذي كان في القاهرة، ولم يستطع دخول أرض فلسطين،خلال وجود الانتداب، أو بعد خروجه في الخامس عشر من أيار .

وكانت الهيئة العربية العليا قيادة بلا منظمات جماهيرية تقودها . ولهذا فقد انبثقت من المدن لجان قومية ، كتلك التي نشأت سنة ١٩٣٦ ، تولت أمور الكفاح، كلٌ في منطقتها . وساعد عدم وجود تنظيم شعبي على العفوية والارتجال والفوضى ، وأوجد حالة من التفكك وتبذير القوى .

ثانياً : لم تكن في فلسطين منظمات عسكرية ، تعمل على تدريب الشباب وتسليحهم . فلقد كانت منظمة الشباب العربي حديثة العهد، ولم تكن قادرة على القيام بعملية تدريب واسعة .وكانت الحلقات الدفاعية التي أنشأتها الهيئة العربية العليا محدودة وحديثة ، وغير قادرة على تعبئة الجماهير . وحين بدأت اللجنة العسكرية ترسل أفواجها في اوائل سنة ١٩٤٨ ، كان الوقت متأخراً جداً . كما ان الهيئة العربية العليا لم تستطع ان تنظم قوات عسكرية قبل اواخر سنة١٩٤٧،

ولقد جاء تكوين هذه الوحدات متأخراً جداً ، كما أنها كانت ضئيلة جداً إزاء القوى اليهودية العسكرية المنظمة .

ثم ان القيادة العسكرية لهذه القوات لم تستفد من الحماس الشعبي المتزايد ، بل اكتفت بإنشاء سراياها المنظمة ، ولم تعر القوى الشعبية الأخرى التي سلحت نفسها بنفسها ، وكان ينقصها التنظيم فقط ، اي اهتمام. لقد كان في فلسطين اكثر من ستين ألف مسلح ، يرابطون في قراهم ، ويعمل قسم منهم دون نظام . وكان بالامكان خلق قوى منظمة من هؤلاء ، لا بالمعنى العسكري البحت ، بل بالمعنى الكفاحي . ولذلك فإن مدناً أو قرى كانت تسقط بيد اليهود ، وعشرات الالوف من المسلحين قابعون في قراهم ، لا يعرفون ماذا يفعلون . وكانت المواقع الأمامية ترهق خلال صراعها من اجل دفع خطر الغزو ، وهنالك قوى كبيرة، تطلق النار في الهواء تضامناً مع المواقع الامامية الباسلة .

لقد اكتفت القيادة العسكرية بقواتها المحدودة ، مع انها كانت تستطيع ان تحشد قوىً هائلة ، تمنع سقوط اي موقع على الاقل ، ان لم تكن قادرة على التقدم ، واحتلال مواقع العدو . كما أن القيادة العسكرية اكتفت بإمكانياتها المادية المحدودة ، لأنها رضيت بالتبرع والاحسان ، بدلاً من ان تسخر موارد البلاد كلها لخدمة المعركة .

ثالثاً : وكانت فلسطين محاصرة حصاراً محكماً . كان هنالك الحصار الذي فرضه الاستعمار البريطاني منذ سنة ١٩١٧ . ولم تستطع الهيئة العربية العليا في السنوات السابقة للنكبة ان تخترق هذا الحصار اختراقاً يسمح لها بإدخال ما تشاء من العتاد والرجال . فلقد كانت تواجه المقاومة دائماً . وكان هنالك الحصار « العربي » . ذلك ان دول الجامعة العربية فرضت على أنفسها ، وعلى فلسطين ، ان تكون وصية عليها . فقررت في البدء تشكيل لجنة عسكرية ، ثم قررت دخول جيوشها . وكانت هذه الدول مطايا للاستعمار ؛ ولاسيما مملكة شرقي الاردن التي طمعت بالحصول على جزء من فلسطين ، وكانت تعمل على تحقيق

ذلك بكل الوسائل . ولقد ساهمت اللجنة العسكرية ، كما ساهمت جيوش الدول العربية فيما بعد في حرمان عرب فلسطين من العمل للدفاع عن بلادهم . وكانت اللجنة العسكرية تمنع الاسلحة عن عرب فلسطين ، وتكدسها في مخازنها في دمشق [٦] حين يكون المناضلون في أشد الحاجة اليها . إن التدخل « الرسمي العربي » ، كان ضاراً بمقدار ما استقبل بترحيب في فلسطين والبلاد العربية الأخرى ، ذلك أنه استهدف ، اول ما استهدف ، محاصرة شعب فلسطين ، وتعطيل قواه . ولم تتوانَ الحكومة الاردنية – فيما بعد – عن احتلال مقر قيادة الجهاد المقدس في بيرزيت ، وحلّ تنظيماتها في القسم المتبقي من فلسطين .

رابعاً : ولم يقم عرب فلسطين عامة ، بما كان يتوجب عليهم ان يقوموا به . فلقد تحمسوا ، واشترى الكثير منهم الاسلحة بأسعار باهظة ؛ ولكن القسم الأكبر منهم لم يشترك في المعارك ، ولم يبارح مقاتلوه أماكن اقامتهم . اما سكان المواقع الأمامية ، فقد قاتلوا واثبتوا شجاعة وبسالة ، ولكنهم لم يعبئوا كل قواهم البشرية والمادية ، ولم يُحسنوا الدفاع عن مواقعهم في اكثر الاحيان . ولقد دبّ فيهم الذعر ، فهربوا لا يلوون على شيء ، مع أن المعركة كانت تقتضي ألا يبرح انسان مكانه ، حتى لو أعمل الصهاينة السيف بالناس ، وارتكبوا الشنائع والفظائع . إلا أن عدم وجود تنظيم جماهيري ، يضبط الامور ، وانتظار الجماهير دخول الجيوش العربية في وقت قريب ، جعلهم لا يولون أمر الثبات في مواقعهم ما يستحق من عناية .

كان مجلس الجامعة العربية قد قرر – فيما قرر – انشاء ادارة مدنية لفلسطين ، ولكن معارضة الحكومة الاردنية حالت دون ذلك . وفي الثامن والعشرين من ايلول ، اي بعد الهدنة الثانية ، وبعد مقتل برندوت ، استطاع الحاج امين ان يصل الى غزة ، بمساعدة بعض ضباط مصر الاحرار . وفي غزة انعقد مؤتمر وطني فلسطيني في الاول من تشرين الاول سنة ١٩٤٨ . وقد اقر المجلس الوطني دستوراً لفلسطين حددت فيه السلطات كما يلي :

١ — مجلس وطني ، ويتكوّن من ممثلي شعب فلسطين .

٢ — مجلس أعلى ،يتكوّن من رئيس المجلس الوطني ،ورئيس المحكمة العليا ، ورئيس الحكومة ، ويكون رئيس المجلس الوطني رئيساً له ؛ ويقوم هذا المجلس بوظيفة رئيس الجمهورية او الملك ، إذ يدعو لانعقاد المجلس الوطني ، ويكلف من يراه مناسباً لرئاسة الدولة ، ويصادق على تشكيل الوزارة الخ .

٣ — الحكومة ، وتكوّن من رئيس واعضاء يسمون وزراء .

٤ — مجلس الدفاع ، ويتكوّن من رئيس المجلس الوطني رئيساً ، ورئيس الحكومة ووزير الدفاع .

اختير الحاج امين رئيس الهيئة العربية العليا رئيساً للمجلس الوطني ، واحمد حلمي عبد الباقي رئيساً للحكومة ، وبعض وجوه الحركة الوطنيـة مثل جمال الحسيني وعوني عبد الهادي وحسين الخالدي وزراء . وقد أبلغ رئيس الحكومة الحكومات العربية ، وجامعة الدول بخبر انشاء حكومة عموم فلسطين. وأصدر المجلس الوطني قراراً أعلن فيه استقـلال فلسطين كلها ، بحدودهـا الطبيعية ، « استقلالاً تاماً، واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم ، وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بنـاء المجد العربي ، وخدمة الحضارة الانسانية ، مستلهمين في ذلك روح الأمة ، وتاريخهـا المجيد ، ومصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه »[٧] .

كانت العواصف تجري بما لا تشتهي السفن . فلقد عُقِد مؤتمر في عمان ، في اليوم نفسه الذي عقد فيه مؤتمر غزة ، برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي ، ومشاركة عجاج نويهض وآخرين ، استنكر فيه مؤتمر غزة وبويع الملك عبـدالله ملكاً على مـا تبقى مـن فلسطين . ويقول عجاج نويهض ، منظم المؤتمر ، ان الهدف منه كان حماية ما تبقى من فلسطين ، بضمه الى شرق الاردن .

وفي الخامس من تشرين الاول ، طلبت الحكومة المصرية من الحـاج امين

رئيس المجلس الوطني ، والمجلس الأعلى مغادرة غزة الى القاهرة للتباحث في بعض الامور، فرفض . واستدعي في اليوم التالي الى مقر الحاكم الاداري لمحادثة النقراشي بالتليفون. وهناك أفهمه النقراشي بضرورة المجيء الى القاهرة ، فوافق خشية ان يحدث صدام بين القوات المصرية وقوات المناضلين ، ولم يسمح له بمغادرة مقر الحاكم الاداري إلا الى القاهرة .

عقد في الاول من كانون الاول مؤتمر آخر في أريحا، برئاسة الشيخ محمد الجعبري ، بويع فيه الملك عبدالله ، وأعلنت الوحدة بين بقايا فلسطين وشرق الاردن .

وفي غزة كانت حكومة عموم فلسطين ، على الرغم من رفض مصر لقرارات مؤتمر اريحا ، تموت ببطء .

الفصل الخامس

دروس التجربة

كان ما حدث في فلسطين ، غنياً بالدروس، زاخراً بالعِبَر . ومع هذا ،وعلى الرغم من التطورات التي ساهم في ايجادها ، فإنه لم يُقِمِّ التقييم العلمي الموضوعي الشامل حتى الآن . أسباب ذلك هي :

١ — لم تقم حركة ثورية في فلسطين ، حريصة على وعي أبعاد معركتها ، والاستفادة من تجربة الماضي .

٢ — وكانت الحركات السياسية ، في الوطن العربي ، ثلاث فئات ، رجعية وقومية وشيوعية . ولم تكن الرجعية مؤهلة لمثل هذا التقييم . أما الحركة العربية، بمختلف اتجاهاتها ، فقد كانت حركة شعارات، أثارت قضايا عجزت عن طرحها طرحاً موضوعياً علمياً . وحين اندفعت الى الحكم هنا أو هناك ، فقد اندفعت قبل ان تملك رؤية واضحة لواقعها التاريخي والسياسي والاقتصادي . ولكنها أخذت بعد ذلك تحاول النفاذ الى أعماق هذا الواقع ، وتكوين صورة واضحة عنه . ولقد كان من المفروض ان تكون الاحزاب الشيوعية العربية السبّاقة الى هذا الميدان،المجلية فيه . إلا ان عدداً من العومل المتعلقة بتكوين هذه الاحزاب، اجتماعياً وثقافياً وعقائدياً ، وبعلاقاتها السياسية ، مع الحركة الوطنية ، ومع الشيوعية الدولية،جعلها تنهج نهجاً سياسياً رجراجاً ، متقلباً ، يستلهم فرضيات وشعارات ، بقدار ما يبتعد عن تحليل الوقائع ، واستخلاص دلالاتها . ولقد قاد

هذا الى البعد عن الصواب ، لا في ميدان القضية الفلسطينية فحسب ، بـل في ميدان القضية العربية عامة .

٣ - تتالت الانفجارات السياسية ، بعد سنة ١٩٤٨ ، في الوطن العربي ؛ وتحركت التناقضات المختلفة فيه ، وحدثت صدامات مع الامبريالية . وكان هذا كله يستنفد قوى الحركات العربية غير المكتملة النمو ، ويستهلك طاقاتها ؛ دون ان يدع لها المجال للتقييم والتحليل .

لهذا كله جاءت كل محاولات التقييم والتحليل قاصرة عن وعي الأمور في اطارها الشامل . كان ماحدث يرد الى عامل أو آخر ، دون ان تكشف مساهمة العوامل كلها ، ودون ان يكشف مدى مساهمة كل عامل ، ومدى ترابط العوامل مجتمعة . حاول بعض ان يرد ما حدث الى تآمر الاستعمار ، دون ان يحدد طبيعة النفوذ الاستعماري في المنطقة ، ودون ان يحدد دور الرجعية العربية . وحاول بعض ان يحصر ماحدث بخيانة بعض الحكام العرب ، دون ان يحدد طبيعة أنظمة الحكم العربية سنة ١٩٤٨ . وهنالك من يحاول ان ينفض يديه مما حدث ، ملقياً المسؤولية على غيره . وذهب بعض الى الاشادة بالدور البطولي الذي لعبه شعب فلسطين ، دفاعاً عن أرضه ، دون ان يحلل الحركة الوطنية في فلسطين ، ويدرس تجربتها ، ويبين مدى مساهمة الجماهير في العمل الوطني ، وفعالية الأساليب التي اتبعتها في مقاومة الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني . وهناك من ألقى بالمسؤولية كاملة على شعب فلسطين ، دون الاهتمام بالظروف التي أحاطت بقضية فلسطين ، وأهمها دور الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية . ولا أرى لزاماً عليّ ان أناقش هؤلاء وأولئك ، هنا ، لأني ناقشت بعض ما أتوا به من قبل [١] ، ولأني لا أستهدف هنا المناقشة بل التقييم .

اني أرى أن ما حدث يمكن أن يرد لأربع مجموعات من العوامل ، مترابطة ومتفاعلة :

الاولى : تتعلق بالظروف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية . فلقد خسرت

دول المحور الحرب ، وانتصر الحلفاء . ولكن انتصار الحلفاء حمل معه بروز قوتين دوليتين كبيرتين ومتعاديتين همـــا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وكان الاتحاد السوفياتي الذي خرج من الحرب منتصراً ، يعاني من مشاكل التدمير الهائل الذي احدثته الحرب، ومن خطر التفوق الامريكي فيميدان صناعة الذرة. بينما هيأت الولايات المتحدة امكانياتها المـادية لزعامة العالم الرأسمالي ، ولبسط نفوذها وسيطرتها ، الاقتصادية والسياسية ، على مناطق شاسعة من الكرة الأرضية ، خارج العالم الاشتراكي آنذاك .

وكانت الامبريالية الامريكية تطمح فيالسيطرة على الوطن العربي ، والحلول محل الاستعمارين الانجليزي والافرنسي فيه منذ ما قبل الحرب . وكان الامتياز الذي حصلت عليه في الجزيرة العربية أول رابط حيوي وهام يربطهـا بالمنطقة العربية . ولقد استطاعت الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ان تبتلع حصة الاسد من نفط الكويت ؛ وان تدخل المنطقـة العربيـة من اوسع ابوابها ، على الرغم من حيطة الفرنسيين والانجليز .

وكانت الحركة الصهيونية العالمية التيارتبطت ببريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى ، قد لمست خلال الحرب العالمية الثانية انتقال زعامة العالم الرأسمالي الى الولايات المتحدة ، فنقلت مركز نشاطها الى هناك . والتقت مصالح الامبريالية الامريكية مع مصالح الحركة الصهيونية العالمية ، فعملتا معـاً على انشاء دولة صهيونية في فلسطين .

وحتى سنه ١٩٤٨ ، لم يكن اي جزء من آسيا أو افريقيا ، قد تحرر تحرراً حقيقياً بعد .

وعندما جرى التصويت على قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، في الأمم المتحدة ، أيد الاتحاد السوفياتي التقسيم . وكان موقف الاتحاد السوفياتي سبباً من أسباب اندفاع الاحزاب الشيوعية في أوروبا خاصة على طريق تأييد « اسرائيل » .

وهكذا ، لم نجد من يقف معنا سنة ١٩٤٨ ، ما عدا بعض الدول الحديثـة

النمو والضعيفة مثل افغانستان. كانت الامبريالية العالمية تعمل على انشاء قاعدة مسلحة كبرى في بلادنا ، ولم يجد الاتحاد السوفياتي سبباً يدعوه للاعتراض . ولم تكن هنالك قوى أخرى ، ذات نفوذ عالمي ، تستطيع مساندتنا لمجابهة الخطر الداهم .

أما الرأي العام الاسلامي ، في آسيا وافريقيا ، فلقد كان معنا ، ولكنه كان ضعيفاً ومفككاً . وكانت القيادات التي تتحكم به خاضعة للاستعمار أو مرتبطة به ؛ وفي كثير من الاحيان مستغرقة في قضايا سياسية أو طائفية . وكان ارتباط الجماهير الاسلامية بمثل هذه القيادات او انفصالها عنها يجعلها عاجزة عن ان تكون مفيدة لنا .

الثانية : تتعلق بظروف الوطن العربي . فلقد كان الوطن العربي مستعمراً ، او شبه مستعمر . وكان جنود الاحتلال يعسكرون في انحاء مختلفة من الوطن العربي ، حتى في مصر التي استقلت في اوئل العشرينات، وفي العراق الذي قامت فيه حكومة سُميت وطنية منذ ذلك التاريخ . وكانت الفئات « الحاكمة » في اقطاره المستعمرة،أو شبه المستعمرة فئات رجعية،شبه عشائرية، شبه اقطاعية، وشبه برجوازية احياناً ، أو خليطاً من هذا كله . ولما كان وجودها في الحكم مرهوناً برضى الاستعمار عنها،فقد اسلمت القياد له، وقبلت قواعده ومستشاريه، وأقرت بشرعية نفوذه ومصالحه،ولم تكن مستعدة لعمل ما يؤدي الى الاختلاف معه . وكانت تربطها به لا مصالحها السياسية فحسب بل مصالحها الاقتصادية أيضاً . ذلك أنها بحكم تكوينها ، لم تكن طبقات منافسة للطبقات الحاكمة في الغرب ، بل طبقات تابعة . فالفئــات شبه العشائرية ، شبه الاقطــاعية وشبه البرجوازية ، صاحبة السلطة والأرض والمال في بلادنا، لم تقم بمنافسة الرأسمالية الغربية ، لأنها لا تملك بعض مقوّمات منافستها مالياً وتقنياً وثقافياً ، ولأنهــا فئات خاملة كسولة، لا تملك قدرة على الخلق والابداع والانشاء والتعمير، وجل ما تطمح اليه إشباع بعض الرغبات ، واتخام البطون والجيوب .

سلكت هذه الفئات السلوك الذي كان محتماً ان تسلكه ، فاستسلمت للاستعمار ، وأعلنت أنها صديقته وحليفته. ولم تترك شيئاً من مطالبه لم تحققه.

وكانت عندما يثور الشعب، تمتطي لجة الثورة، لتقودها الى مائدة المفاوضات، ولتخرج من هنالك بمعاهدة « استقلال » تكرّس بموجبها مصالح دولة محتلة ، ويكتسب وجود جنودها الغزاة صفة الشرعية والقبول .

اختارت هذه الفئات الارتباط بالاستعمار ، ضد ارادة شعوبها ، ولم تتأخر عن الاندفاع وراءه ، كلما أقدمت جماهيرها على محاربته . ولطالما تدخلت لاقناع شعب فلسطين الثائر بضرورة الاخلاد الى السكينة والهدوء اعتماداً على حسن نوايا الحليفة بريطانيا ؛ وهي تعرف ان بريطانيا متواطئة مع الحركة الصهيونية.

وما توانت فئات من هؤلاء عن الاشتراك في المؤامرة الاستعمارية الدولية الكبرى على فلسطين ، والقبول بالاشتراك في اقتسامها .

ولم تكن البرجوازية الصغيرة ، ولا الاحزاب الثورية قد استطاعت ان تصبح من القوة بمكان ، يؤهلها للقيادة والتوجيه .

ظل الأمر كذلك الى سنة ١٩٤٨ ، على الرغم من وجود الاحزاب الشيوعية منذ أوائل العقد الثالث في اكثر البلاد العربية .

ويبدو ان الجيوش العربية لم تنتبه للدور الذي يمكنها القيام به، كما لم ينتبه الشعب لمثل هذا الدور ، على الرغم من ان العراق شهد سنة ١٩٣٦ انتفاضة بكر صدقي، كما شهد حركة صلاح الدين الصباغ ورفاقه من الضباط سنة ١٩٤١ .وعلى الرغم من ان الحركتين قد فشلتا،إلا أنهما كانتا جديرتين بفتح العيون على إمكانات الجيوش العربية في تغيير الأوضاع .

لقد كان بإمكان الجيوش ، على ضعفها وقلة عددها ، ان تقوم بدور هام في اسقاط الفئات الرجعية الحاكمة، ودفع عجلة التقدم الى الأمام . وهذا ما أخذت تقوم به بعد نكبة فلسطين مباشرة .

لهذا فان تدخل الحكام العرب في فلسطين ، كان دائماً لمصلحة الاستعمار والصهيونية . لم يتدخلوا مرة ، إلا وكانت النتيجة نجاح مؤامرة استعمارية جديدة . حتى مؤامرة سنة ١٩٤٨ كانوا مشتركين في تصميمها وتنفيذها . كانوا دائماً يطلبون من شعب فلسطين أن يوقف نشاطه الثوري ، وان يقبل بالتفاهم ، وكانوا يضغطون حيث لا يجدي الاقناع ، ويهددون حيث لا يجدي الضغط ؛ فإذا لم يفد هذا ولا ذاك استعملوا القوى التي يملكونها. لقد سدّوا على شعبنا سُبل الحصول على الأسلحة ، وحرموه ، حتى سنة ١٩٤٨ ، من العمل لانقاذ أرضه وكرامته .

ولقد كانت تجربة فلسطين اختباراً للفئات الحاكمة في البلاد العربية كلها ، أثبت عجزها وجهلها وفشلها ، وقضى عليها بالسقوط .

الثالثة : تتعلق بعرب فلسطين . لم يكن عرب فلسطين منفصلين عن هذا الوضع ، فهم جزء منه ، ونضالهم بعضٌ من النضال العربي .

ولقد كانت الفئات القائدة ، اجتماعياً وسياسياً في فلسطين ، مثل كل الفئات القائدة في البلاد العربية ، من حيث تخلفها وجهلها وقِصَر نظرها ، وتهافتها على مصالحها المباشرة .

وكانت هذه الفئات على علاقات وطيدة بالفئات الحاكمة في الوطن العربي . وقد اقتسمت ولاءاتها عمان وبغداد والرياض . كان بعض منها ، مع فيصل ضد عبدالله أخيه ، وبعض مع عبدالله ضد فيصل . وكان بعض هؤلاء « هاشمياً » ، بينما كان بعض « سعوديا » . واشتغل القسم الاكبر من هؤلاء وأولئك مع السلطة المحتلة ، وساعدوها على تحقيق أهدافها ، واهداف الحركه الصهيونية .

وكان ، شعب فلسطين ، ما عدا الحزب الشيوعي الفلسطيني ، غير مدرك تماماً طبيعة هذه الطبقة . ولذلك فإنه كان دائماً يتنازل لها عن القيادة السياسية، حتى عندما يستأثر الكادحون منه بالقيادات الثورية، كما حدث في ثورة(٣٦-٣٩) .

وكانت عقلية هذه القيادة السياسية، لا تختلف عن عقلية حكام عمان والرياض

وبغداد ودمشق، وسياستها لا تختلف عن سياستهم إلا في قضايا جزئية وخاصة.

ولقد استفادت طبقة « الزعامات والوجاهات » في فلسطين من الاحتلال ومن نشاط الحركة الصهيونية ، كما بينت في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية ، استفادةً زادت من ثرواتها ونفوذها ، وإن كانت حرمتها من السلطة . ولما كان طموحها الى السلطة ليس حاداً وحاسماً ، لأنها حريصة على مصالحها الخاصة ، اليومية والمباشرة،ولأنها طبقة ليست مؤهلة للخلق والحكم التقدمي ، وتكوينها الاجتماعي متخلف،أملت ان يؤمن لها التعاون مع الاستعمار مزيداً من المكاسب. وهي لهذا كانت حريصة على عدم الاصطدام الحاسم مع الاستعمار لأنها كانت تؤثر المساومة على المقاومة . ولقد دافعت عنه في اكثر الاحيان ، وكان همها الوحيد ينحصر في إطفاء الحركات الشعبية ، ومحاولة الاستفادة من ذلك ، في تحقيق مصالحها ومطامحها .

أما شعب فلسطين ، فإنه نتيجة ظروف معينة ، أهمها غياب تنظيم ثوري ، واعٍ وفعّال، واستئثار طبقة« الزعامات والوجاهات» بقيادته، لم يعِ خطورة المعركة التي يخوضها تماماً ، ولم يفعل كل ما كان يجب ان يفعل للدفاع عن أرضه ، ولصدّ خطر الغزوة الصهيونية التي كانت متجسمة أمامه صباح مساء . لقد كان يفور سريعاً ، ويغور سريعاً، بينما كانت عملية المقاومة تقتضي تعبئة اشد وأشمل واوسع ، وتنظيماً أدق وأفعل وأقدر ، ومقدرة على المصابرة والجلاد أمضى وأطول . ولذلك فقد أخفقت انتفاضاته ، ولم تحقق ثوراته أهدافها ، وحين دخل المعركة النهائية سنة (١٩٤٧ — ١٩٤٨) لم يستفد من تجاربه السابقة ، ولم يعبيء قواه ويستعد الاستعداد المناسب ؛ بل أوهم نفسه بأنه سيخرج من الحرب ظافراً ، وان عدوّه ضعيف وجبان ، ولن يصمد أمامه بعض أيام . وحين أخذت مدنه وقراه تسقط الواحدة تلو الأخرى ، لم يدرك الخطأ الذي ارتكبه ، ورضي أن ينتظر دخول الجيوش العربية للدفاع عنه ؛ ولاستعادة ما فقد من أرضه .

الرابعة : تتعلق بالقيادة السياسية في فلسطين . كانت القيادة السياسية في

فلسطين من طبقة « الزعامات والوجاهات » ولذلك فانها كانت تمثلهـــا . ومن الطبيعي ان تتكشف هذه القيادة عن خصائص معينة نوجزها كما يلي :

اولاً : التخلف الفكري والثقافي . فلقــد كان الفكر الماركسي – اللينيني هو الفكر الثوري ، وبعد ثورة اكتوبر الاشتراكية سنة ١٩١٧ خاصة . وكان الفكر « الليبرالي » قد أخذ يفقد حيويته ويساريته ، وان ظلّ تقدمياً بالنسبة للعالم المتخلف مثل بلادنا العربية . ومع هذا ، فان « قيادتنا الوطنية » لم تكن ماركسية او ليبرالية ، بل كانت محافظة جامدة متخلفة في نظراتها ومواقفها . ولهذا فانها لم تكن تطرح اي برنامج للتغيير الاجتماعي والاقتصادي ، ولم يكن لها مفكروها الذين يعلنون موقفاً من التخلف والاستبداد والاستعمار . ولقــد انحصرت مطالبها بالمشاركة في الحكم . وكانت تتحدث عن الديمقراطية البرلمانية ، مع انها بطبيعتها وعلاقاتها ، وكما تدل المنظمات التي انشأتهـــا ، كانت عشائرية ضيقة الأفق ، تضيق ذرعاً بالاختلاف في الرأي ، وتستعمل الرصاص للتخلص من المعارضين .

ان تخلفها الفكري والثقافي جعلها لا تفهم أبعاد معركة معاصرة ، استخدم في الاعداد لها ، وفي تنفيذها العلم المعاصر .

ثانياً : المساومة نظرياً وعملياً . إن مواقع هذه القيادة في الواقع والفكر دفعتها لان تكون مساومة ، وغير فعّالة . انها حتى وجماهير الشعب من فلاحين وعمال تسيطر على البلاد بثورتها ، كانت تتقدم الى سلطات الاحتلال بمطالب اقل من الحدّ الادنى . كانت الجمـــاهير تطالب بالاستقلال ، ووقف الهجرة فوراً ، وكانت هـــذه الطبقة تساوم على المشاركة في الحكم . ومع انهـــا جرّبت المساومة مراراً وتكراراً ، وكانت في كل مرة تحصد الريح ، إلا انها ظلت تؤثر المساومة على النضـــال .

كان تفكيرها المهادن المساوم يجعلها لا تقف موقفاً حاسماً من سلطات الاحتلال او الحكام العرب ، او خصوم الحركة الوطنية في الداخل . فهي لم تقطع الأمل من

امكان التعاون مع بريطانيا المحتلة، متعهّدة الحركة الصهيونية، حتى سنة ١٩٤٨ . وهي لم ترفض مساعي الحكام العرب في تدخلهم لمصلحة بريطانيا حتى النكبة . وهي لم تجرؤ على وصم خصوم الحركة الوطنية، والسماسرة والمتآمرين بالخيانة حتى ضياع فلسطين، وحتى اليوم. وينفي محمد عزة دروزة مثلاً ان يكون الشك قد تطرق لنفسه حول خيانة الملك عبدالله لولا الوثائق التي نشرها عبدالله التل في كتابه «كارثة فلسطين» .

ولقد كان شعب فلسطين يتخذ بعض الاجراءات الحاسمة ضد بعض السماسرة والعملاء خلال ثورة (٣٦ — ٣٩) خاصة . ولكن القيادة كانت تتنصل من مسؤولية مثل هذه الاجراءات اللازمة والضرورية ، وظلت ترضى ان تتعاون مع هؤلاء حتى بعد خيانتهم العلنية للثورة المذكورة، باسم وحدة الصف الوطني، وبروح عفا الله عما مضى . وكان ان تآمر هؤلاء ، عندما كانت بلادهم تسقط بيد الاعداء ، وأضفوا المشروعية على ضياع فلسطين .

ثالثاً : العقم والجمود : كان جمود هذه القيادة النظري ، وتخلفها الثقــافي متلازمين مع عقمها وبطالتها . إنها مثلاً ، خلال ثلاثين عاماً لم تستطع ان توجد منظمة شعبية واحدة فعّالة وواسعة الانتشار ، مع ان عدوها كان فائق القدرة في التنظيم والعمل ، وذا فعالية ودأب ودهاء . وكانت في كل ما تفعل ، تميل الى « المظاهر» ، وتحيط نفسها بهالات الأبهة والعظمة ، مستعيضة بذلك عن العمل المثمر البناء . وليس في فلسطين اليوم ايّ أثر من آثارها ، فكراً كان او تنظيماً او عملاً .

ولقد كانت كل محاولاتها جزئية ، وغير جذرية، متأخرة عن الوقت الملائم ، لا متقدمة عليه. وكانت الجماهير تجرها الى العمل، بدلاً من ان تخططهي للجماهير، فتنكص على اعقابها بدلاً من ان تتقدم . ان كل الثورات والانتفاضات قامت بها الجماهير دون تخطيط، ما عدا محاولة القسّام، ودون معرفة القيادة السياسية. وكانت الجماهير تتحدى القيادة السياسية أحياناً ، وتفرض ما تريد رغم أنفها . وهذا ما بيّنته في اكثر من موقع في هذا الكتاب . ان القيادة لم تسبق الحوادث

ولو مرة واحدة ، ولم تخطط لمعركة ناجحة . وحتى التراجع البريطاني الجزئي والتكتيكي في الكتاب الابيض سنة ١٩٣٩ عن سياسة الوطن القومي والهجرة الصهيونية ، فانه كان نتيجة ثورة شعبية مسلحة ، لم تشعلها القيادة ، لا نتيجة مساومات الساسة الرخيصة .

هذا لا ينفي ان يكون بعض الافراد في هذه القيادة اكثر حيوية وفعالية من غيرهم . ولعل الحاج امين رئيس اللجنة العربية العليا ، والهيئة العربية فيما بعد ، كان اكثر القادة السياسيين حيوية وفعالية وحزماً ؛ وأشدهم طموحاً للسلطة . ولكن هذا لا يُغيِّر من طبيعة القيادة السياسية ، ولا يجعل بطالتها دأباً ، وجمودها حركة ، وعقمها عطاءً .

رابعاً : ضيق الأفق وقِصَر النظر . ان العمل السياسي الناجح ، يعتمد على وعي ظروف المعركة ، وتعبئة القوى القادرة على لعب دور فيها ؛ والاستفادة من المتناقضات المحيطة بها . ولم تستطع قيادتنا ان تفعل شيئاً من ذلك . إنها لم تستطع ان تدرك ان الاستعمار البريطاني عدو لا تمكن مساومته ، وان الحكام العرب أتباع للاستعمار لا يمكن جعلهم أسياداً . وكان الاعتقاد بامكانية مساومة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية تسليماً للاستعمار ، وانزلاقاً في شبكة المؤامرة . إن دخول معركة فلسطين دون وعي ظروفها العربية والدولية جعل النتيجة معروفة سلفاً : الهزيمة . ثم إن عدم تعبئة القوى القادرة على مواجهة المؤامرة الاستعمارية – الصهيونية ، دليل حاسم على غباء القيادة السياسية وانسياقها مع الاحلام والأوهام .

ماذا كانت القيادة السياسية تنتظر وهي ترى الصهاينة يستعدون وينظمون ويكدسون الأسلحة بالتآمر مع الاستعمار البريطاني، ثم مع الامبريالية الاميركية؟ وعلامَ كانت تعتمد في حديثها المستمر عن قوة الشعب ، وقدرته على مواجهة المستعمرين المحتلين والغزاة الصهيونيين ؟ . . !

وبدا عجز هذه القيادة جلياً واضحاً في عدم استغلالها للمتناقضات العربية

والدولية في مواجهة المؤامرة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين . فعلى الصعيد العربي ، كانت هنالك تناقضات بين الحكام العرب ، يمكن استغلالها لمصلحة قضية فلسطين، على الرغم من ارتباط الحكام العرب جميعاً بالاستعمار. كان هنالك صراع بين الهاشميين والسعوديين ، وصراع بين الهاشميين في عمان وبغداد وقسم من الطبقة الحاكمة في سورية ، وصراع بين الهاشميين والعائلة الحاكمة في مصر . وكان خلاف الفئات الحاكمة في مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية مع الهاشميين، وخاصة ملك الاردن عبدالله بن الحسين، يجعل من الممكن تقليص دور الحكم الأردني المتآمر على فلسطين ، او ابعاده وكشفه وفضحه ، ومنعه من ممارسة الدور الذي لعبه . ولكن القيادة في فلسطين لم تحاول الاستفادة من هذه الخلافات ، وكانت حريصة على « وحدة الصف العربي » ولم تستطع ان تكتشف ان وحدة الصف العربي آنذاك ، كانت لمصلحة المؤامرة الاستعمارية - الصهيونية ، وكان من الواجب تفجيرها ، لأن بقاءها ضار .

كان هنالك تناقض آخر ، على الصعيد العربي ، هو التناقض بين الحكام العرب وجماهير الشعب . وكان من الممكن استغلال خيانة الحكام العرب لقضية فلسطين ، لتفجير هذا التناقض او تحريكه . وكان تحريك الجماهير ، وكشف خيانة الحكام ، سيؤدي الى تغيير مجرى الامور . ان الجماهير التي كانت قادرة على تمزيق معاهدة بيفن - جبر سنة ١٩٤٨ في العراق مثلاً ، كانت قادرة على تعديل موقف حكامها لو استثيرت ، وكشفت لها ملابسات خيانتهم وتفاصيلها.

لجأت القيادة في فلسطين ، بدلاً من ذلك ، الى « مسايرة » الحكام العرب ، والاكتفاء « بحثهم » أحياناً . وكانت قيادتنا تقبل توجيهاتهم ، وتعتبر أن الامتثال لهذه التوجيهات واجب ، كما جاء في البيان الذي وجهته اللجنة العربية العليا لجماهير الشعب في فلسطين ، بمناسبة الدعوة لانهاء اضراب وثورة سنة ١٩٣٦ . وان قيادتنا لم تنتقد سلبيتهم إلا بعد النكبة . ولقد جاء انتقادها، رقيقاً لطيفاً . فهي لم « تقس » عليهم ، ولم تفضح خيانتهم حتى الآن . ولا

يبدو أنها تريد ان تفعل ذلك ، ما دامت قد رضيت أن تتحول علناً الى خدمة القصور في عمان والرياض منذ سنة ١٩٤٨ .

وعلى الصعيد الدولي ، تعاونت هذه القيادة ، مع ايطاليا والمانيا ، منذ أواخر الثلاثينات . وكان للتعاون مع المانيا وايطاليا مبررات اهمها : انهما عدوتان للاستعمار البريطاني ، وان المانيا خاصة كانت تنهج سياسة معادية للصهيونية خاصة ولليهود عامة . وكانت جماهير شعبنا تعتقد ان المانيا هي القوة الوحيدة القادرة على هزيمة الاستعمار البريطاني. ولكن التعاون مع المانيا وايطاليا كانت له محاذير ، اولها واهمها : ان المانيا وايطاليا كانتا تسعيان لاحتلال مواقع الاستعمار الانجليزي والفرنسي ، وان عداء النازية لليهود كان يثير الرأي العام العالمي ، ويدفعه الى التعاطف معهم . لقد حاولت قيادتنا ان تضمن وحدة الاقطار العربية واستقلالها ، لقاء تأييد دول المحور ، ولكنها لم تعبأ بالشق الثاني من المحاذير ، وهو الرأي العام العالمي .

كان التعاون مع المانيا وايطاليا نقطة تحوّل في الخط العام للقيادة السياسية في فلسطين ؛ ممثلة بالحزب العربي ، والحاج امين الحسيني وانصاره ومؤيديه . ذلك أن هذه القيادة التزمت خط المساومة مع الانجليز حتى سنة ١٩٣٩ ، ولم تحاول ان تبحث عن خط آخر . أما الآن فقد انتهجت نهجاً آخر ، معادياً للاستعمار البريطاني . ولم يكن في التعاون مع الالمان ، سعياً وراء الاستقلال ، ومن أجل انقاذ فلسطين ، ما يدعو الى الاستغراب ، حتى ولو افترضنا بان المانيا لن تحقق شيئاً من مطالب العرب اذا انتصرت . ولكن هنالك ما كان يجب ان توضحه « قيادتنا » لمنع الالتباس ، ولكسب الرأي العام العالمي الديمقراطي . كان يجب ان توضح ، بكل الوسائل الممكنة ان تعاونها مع الالمان ليس تأييداً للنازية ، ولا قبولاً باستعمار ايطالي او الماني ، بل عمل ديبلوماسي ، يستهدف اخراج الاستعمار البريطاني من فلسطين ، والحيلولة دون تسليمها الى الحركة الصهيونية. وكان من الممكن تحويل قصة هذا « التعاون » الى حوار عالمي لمصلحة قضية فلسطين .

وكان يجب ان ينتهي هذا التعاون ، في اللحظة التي بدأ فيها العدوان الالماني على الاتحاد السوفياتي ، واصبح واضحاً على أن الرهان على انتصار المانيا رهان على حصان خاسر .

ولقد كان السبيل الوحيد لتلافي المأزق الذي زجت نفسها قيادتنا فيه ، هو السعي للتحالف مع الاتحاد السوفياتي من جهة ، ومع الحزب الشيوعي الفلسطيني من جهة أخرى . ولكن قيادتنا الرجعية القصيرة النظر اتخذت موقفاً معادياً للشيوعية والاتحاد السوفياتي ، على الرغم من ان الاتحاد السوفياتي ، والحزب الشيوعي الفلسطيني كانا ضد الاستعمار البريطاني ، وضد الصهيونية العالمية ، وضد التقسيم .

ولقد وقف الحزب الشيوعي الفلسطيني ضد الهجرة الصهيونية ، وأيّد انتفاضات العرب وثوراتهم ، واعتبر ان واجب اعضائه هو الانخراط في الحركة الوطنية العربية ، حتى عندما كان اكثرية اعضائه من اليهود . كان الحزب يهاجم قيادة الحركة الوطنية ، والحاج امين الحسيني بالذات ، في الفترة (٣٤ – ٤٣)، ولكنه اوقف هجماته على القيادة بعد نشوء عصبة التحرر الوطني سنة ١٩٤٣ ، وانتهج سياسة تعاون ، حتى ان جريدته كتبت عند عودة المفتي من فرنسا بعد الحرب : « إن العرب الذين ظلوا موالين لزعيمهم ، يحتفلون بهذا العيد في كل البلاد ( ) . ومع هذا ، فان الحاج امين اتخذ قراراً بابعاد عصبة التحرر الوطني من الهيئة العربية العليا ، وطلب من العصبة ألّا تتقدم للشهادة أمام اللجنة التي أرسلتها الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ . وافقت العصبة على عدم التقدم للشهادة ، وكانت دائماً على اتصال بجماعة الهيئة العربية العليا . لقد كانت مواقف الحزب الشيوعي الفلسطيني ، وعصبة التحرر الوطني بعد سنة ١٩٤٣ سليمة وصحيحة – بشكل عام – وحتى صدور قرار التقسيم في خريف سنة ١٩٤٧ . وكان التعاون مع هذا الحزب ضرورياً ، لا لقوته العددية ، بل لما يمكن ان يتركه التعاون معه من آثار على الصعيد العالمي .

أغمضت قيادتنا عينيها عن هذه الحقيقة ، واتخذت موقفاً معادياً من الاتحاد

السوفياتي خاصة والحزب الشيوعي الفلسطيني والشيوعية عامة، قبل ان يرتكب الاتحاد السوفياتي والشيوعيون تلك الخطيئة العظيمة بتأييد التقسيم والاعتراف بدولة « اسرائيل » .

فشلت قيادتنا دولياً ، وفشلت عربياً ، وفشلت محلياً ؛ بينما نجح خصومها الصهاينة على الجبهات كلها . فلقد أمّنوا تأييداً عالمياً لحركتهم ؛ رسمياً وشعبياً ، ونظّموا في الداخل قوام تنظيماً متماسكاً حياً .

هل نستطيع ان نقول بعد هذا كله ، بأن فشلنا هو فشل قيادة ؟ وان القيادة لو كانت أوعى لاستطاعت ان تجعل من الهزيمة نصراً ؟

لقد كانت مشكلة فلسطين معقدة جداً ، وكان دخول ميدانها يقتضي مواجهة قوىً جبارة عديدة ، منظمة ومستعدة . ولكن وجود قيادة واعية وفعّالة ، تعي ظروف معركتها ، وتستطيع تعبئة قوى شعبها ، كان وحده كافياً لتغيير مجرى الأمور في فلسطين ، على الرغم من تعقد المشكلة ، وتداخل القوى الجبارة المختلفة فيها .

الحـــواشي

الفصـــل الاول

سأذكر هنا أسماء بعض الكتب والمراجع التي اعتمدت عليها دون ذكر الصفحات :

١ — سعيد حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ، المطبعة الاميركانية ، ١٩٣٩ . يحوي هذا الكتاب احصائيات كثيرة عن قضايا الأرض والهجرة والانتاج ، وهو مجموعة دراسات بعضها مترجم .

٢ — الوكالة اليهودية ، اقتصاديات فلسطين ما بين العرب واليهود ، النشرة رقم (٣) ، القدس ١٩٣٧ . وضعت هذه النشرة « دائرة المباحث الاقتصادية » في الوكالة اليهودية .

٣ — محمد توفيق جانا، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين ، ١٩٣٧ . وهي مجموعة الشهادات التي قدمت للجنة ، جمعها محمد توفيق جانا . تضمنت هذه الشهادات معلومات عن حالة الفلاحين والعمال والمعارف الخ .

٤ — محمد يونس الحسيني ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين ، يافا ١٩٤٦ . يدرس هذا الكتاب القضايا التي يدرسها سعيد حمادة، ولكن

معلوماته تشمل مرحلة تاريخية اطول تنتهي سنة ١٩٤٥ .

٥ – كلمة حول العلاقات الاقتصادية بين سوريا وفلسطين، نشرات الوكالة اليهودية ، القدس ، اول مارس ١٩٣٧ .

٦ – السيدة فن ، فلاحو فلسطين (بالانجليزية)
Marshell Brothers Ltd, 1923

٧ – Sami Hadawi, Palestine, Loss of a Heritage. The Naylon Co. 1963.

٨ – A. Granott, The Land System in Palestine, History and Structure, Eyre & Spottiswoode, London 1952. (Translated from the Hebrew by M. Simon).

الفصل الثاني

١ – أنيس صايغ ، الهاشميون وقضية فلسطين، المكتبة العصرية ، بيروت سنة ١٩٦٦ ص (٤٣ – ٥٢) .

٢ – السيدة فن ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

٣ – Chaim Weizmann, Trial and Eror, Haper and Brothers, New York, 1949. P. (211 - 224).

٤ – حاييم وايزمن ، المرجع السابق ، الصفحات (٢١١ – ٢٢٤) .

٥ – محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء ١/١ ص ٩٩ المكتبة العصرية صيدا – بيروت ، سنة ١٩٥٠ .

٦ – محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ، المكتبة العصرية ، صيدا ، سنة ١٩٥١ ، ص (٣٥ – ٣٦) .

٧ – كان كامل الحسيني أخو الحاج أمين مفتي فلسطين عند فتح الانجليز

لفلسطين ، وكان قبله ابوه طاهر ، وجده مصطفى ، وتقول مصادر العائلة ان العائلة احتفظت بهذا المنصب اكثر من مائة وخمسين عاماً .

٨ – كان أخوه حسين رئيساً لبلدية القدس قبله ، وكان والده رئيساً لبلدية القدس أيضاً .

٩ – سعدي بسيسو ، اسرائيل جناية وخيانة ، طبعة ٢ ، مطبعة الشرق ، آب ١٩٥٦ ، ص – ٧٨ .

١٠ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٤٦ – ٤٧) ، ونورمان وهيلين بانتويتش ، ذكريات الانتداب (١٩١٨ – ١٩٤٨) .

١١ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٤٩ – ٥٢) .

١٢ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

١٣ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ص ٥٠ .

١٤ – أنيس صايغ ، الهاشميون وقضية فلسطين ، المكتبة العصرية بيروت ، سنة ١٩٦٦ ص – ١٢٦ .

١٥ – جميل البحري ، مجلة الزهرة ، العدد (٧ – ٨) السنة الخامسة . قتل الاستاذ البحري سنة ١٩٣٠ ، وهو صاحب مجلة الزهرة ورئيس تحريرها ، لأسباب طائفية ، على ما يروى .

١٦ – نقول شبه الاقطاعية ، شبه البرجوازية ؛ لأنها ليست اقطاعية او برجوازية بالمعنى العلمي . ولكنها تملك ملكيات كبيرة وتسيطر على التجارة والصناعات الاستهلاكية .

١٧ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، (٥٣ – ٥٤) .

الفصل الثالث

١ — محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث ص (٥٩-٦٠).

٢ — النشرة السورية، جريدة اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، القاهرة، ٢٥ / ١ / ١٩٣٠ .

٣ — المرجع السابق، ٢٢ / ٢ / ١٩٣٠ .

٤ — محمد عزة دروزة، المرجع السابق ص (٦٤ — ٦٥) .

٥ — النشرة السورية، المرجع السابق، ٣ / ٨ / ١٩٣٠ .

٦ — اللجنة التنفيذية، بيان على الكتاب الابيض الصادر في اكتوبر سنة ١٩٣٠ .

٧ — جميل البحري، مجلة الزهرة، العدد ١٧ — ١٨ — السنة ٣ — حيفا .

٨ — محمد عزة دروزة، المرجع السابق ص (٧٥ — ٨٢) .

٩ — محمد عزة دروزة، المرجع السابق ص (٨٣ — ٨٥) .

١٠ — عجاج نويهض، مجلة العرب، القدس، ١/١٠/١٩٣٢، العدد السادس.

١١ — النشرة السورية، المرجع السابق، ١ / ٢ / ١٩٣٠ .

١٢ — محمد عزة دروزة، المرجع السابق، ص (٩٨ — ١٠٦) .

١٣ — محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الأول الملحق، ص ٣٠٩ . ط ٢ — ١٩٥٩ .

١٤ — محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة — الجزء الثالث، ص (٩٨ — ١٠٦) .

١٥ — المرجع السابق .

١٦ – المرجع السابق ، وعجاج نويهض ، المرجع السابق ، ١٩٣٢/١٢/١٧ ، العدد ١٧ .

١٧ – المرجع السابق ، وعجاج نويهض ، المرجع السابق ، ١٩٣٢/١٢/٣١ ، العدد ١٩ .

١٨ – عجاج نويهض ، المرجع السابق ، ١ / ٤ / ١٩٣٣ ، العدد ٣١ .

١٩ – عجاج نويهض ، المرجع السابق ، ٤ / ٣ / ١٩٣٣ ، العدد ٢٧ .

٢٠ – المرجع السابق ، ١١ / ٢ / ١٩٣٣ ، العدد ٢٥ .

٢١ – المرجع السابق ، ٣ / ٩ / ١٩٣٢ ، العدد ٢ .

٢٢ – المرجع السابق ، ١٩٣٢/١٠/٨ ، العدد ٧ .

٢٣ – المرجع السابق ، ١٧ / ٩ / ١٩٣٢ ، العدد ٤ .

٢٤ – المرجع السابق ، ١٧ / ٩ / ١٩٣٢ ، العدد ٤ . وأبو الفتح المقدسي هو عجاج نويهض نفسه ، كما قال لي .

٢٥ – W. Laquer, Communism and Nationalism in the Middle East, London, Routledge and Kegan, P. 90. Third ed. 1961.

٢٦ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٩٨ – ١٠٦) .

٢٧ – عجاج نويهض ، المرجع السابق ، ١ / ٤ / ١٩٣٣ ، العدد ٣١ .

٢٨ – منيف الحسيني ، جريدة الجامعة العربية ، القدس – الاعداد المؤرخة ٨/٤/ ١٩٣٤ ، و ٣/٦/ ١٩٣٤ ، و١٧/٦/ ١٩٣٤ ، و ١٩/٨/ ١٩٣٤ ، و ١٩٣٤/١١/١ .

٢٩ – عيسى العيسى ، جريدة فلسطين ، يافا ، ٢٦ / ٣ / ١٩٣٥ .

٣٠ – المرجع السابق ، ٢٠ / ٢ / ١٩٣٥ .

٣١ – المرجع السابق ، ٥ / ٣ / ١٩٣٥ .

٣٢ - المرجع السابق ، ٢٠ / ٢ / ١٩٣٥ .

٣٣ - المرجع السابق ، ٢٤/ ٣ / ١٩٣٥ .
ومنيف الحسيني الجامعة العربية ، ٢٦ / ٣ / ١٩٣٥ .

٣٤ - المرجع السابق ، ٢٨ / ٣ / ١٩٣٥ و ٣ / ٤ / ١٩٣٥ .
ومنيف الحسيني ، الجامعة العربية ، ٢٩ / ٣ / ١٩٣٥ .

٣٥ - عيسي العيسى ، فلسطين ، ١٦ / ٤ / ١٩٣٥ .

٣٦ - المرجع السابق ، ١٦ / ٤ / ١٩٣٥ .

٣٧ - المرجع السابق ، ٢٦ / ٤ / ١٩٣٥ .

٣٨ - المرجع السابق ، ٣ /٥/ ١٩٣٥ .
ومنيف الحسيني ، المرجع السابق ، ٥ /٥/ ١٩٣٥ . وقد رد جمال الحسيني ، معترفاً بصحة الرسالة ، ومؤكداً بأن برنتفورد هو السر جوينسون هكس من كبار رجال القانون ، ومن مؤيدي العرب .

٣٩ - عيسى العيسى ، فلسطين ، ١٩٣٥/٨/١٢ .

٤٠ - المرجع السابق ، ١٩٣٥/٨/١٤ .

٤١ - منيف الحسيني ، المرجع السابق الاعداد المؤرخة ٢٣ / ١ و ١٦ / ٤ و ١٩٣٥/٤/٢٤ .

٤٢ - عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ٢٦ / ٤ / ١٩٣٥ .

٤٣ - المرجع السابق ، ٣ /٨/ ١٩٣٥ .

٤٤ - المرجع السابق ، ١١ /٨/ ١٩٣٥ .

٤٥ - المرجع السابق ، ١٩٣٥/١٠/١٠ .

٤٦ – المرجع السابق ، ١٩٣٥/١١/٢ ، ومنيف الحسيني ، المرجع السابق ، ١٩٣٥/١١/١٦ .

٤٧ – المرجع السابق ، ١٩٣٥/١١/١٢ .

٤٨ – المرجع السابق ، ١٩٣٥/١١/١٢ .

٤٩ – المرجع السابق ، ١٩٣٥/١١/٣ .

٥٠ – المرجع السابق ، ١٩٣٥/١١/١٤ .

٥١ – صبحي محمد ياسين ، نظرية العمل لاسترداد فلسطين ، دار المعرفة ، ط . أ ، مارس ١٩٦٤ ص(٧٥ – ٨١) . والمرجع السابق ، ١١/٢٠ ١٩٣٠ ، و ١٩٣٥/١١/٢١ ، و ١٩٣٥/١١/٢٢ .

٥٢ – عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ١٩٣٥/١١/٢٦ .

٥٣ – المرجع السابق ، ١٩٣٥/١٢/٤ .

٥٤ – المرجع السابق ، ١٩٣٥/١٢/١٠ .

٥٥ – المرجع السابق ، ١٩٣٦/١/٣٠ .

٥٦ – المرجع السابق ، ١٩٣٦/٣/٣١ .

٥٧ – المرجع السابق ، ١٩٣٦/٣/٣١ .

٥٨ – المرجع السابق ، ١٩٣٦/٣/٢٧ .

٥٩ – المرجع السابق ، ١٩٣٦/٤/١٥ .

٦٠ – المرجع السابق ، ١٩٣٦/٢/٤ .

٦١ – المرجع السابق ، ١٩٣٦/٣/١٣ .

٦٢ – المرجع السابق ، ١٩٣٦/٤/١١ .

٦٣ – المرجع السابق ، ١٩٣٦/٤/٢٢ .

٦٤ – المرجع السابق ، ١٩٣٦/٤/٢٣ .

٦٥ – محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث ، ص١١٨.

٦٦ – عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ١٩٣٦/٤/٢٧ .

٦٧ – المرجع السابق ، ١٩٣٦/٥/٩ .

٦٨ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص – ١٢٧ .
وصبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦–١٩٣٩)
دار الهنا للطباعة .

٦٩ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

٧٠ – صبحي ياسين ، نظرية العمل لاسترداد فلسطين ، ص ٨٩ .

٧١ –

٧٢ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٧٣ – المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٧٤ – المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

٧٥ – غيسى العيسى ، المرجع السابق ، ١٩٣٦/١٢/٢٣ .

٧٦ – محمد توفيق جانا ، المرجع السابق ص (٢٢ – ٤٩) .

٧٧ – عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ١٩٣٦/١٠/١١ .

٧٨ – المرجع السابق ، ١٠ /٨/ ١٩٣٦ .

٧٩ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

٨٠ – المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

٨١ – صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين ، ص (٢٢٦–٢٢٨) دار الهنا للطباعة – القاهرة .

٨٢ – يمكن اعتبار ثورة (٣٦ – ٣٩) الثورة العربية الثانية إذا ما اعتبرنا ثورة الجزائر سنة ١٩٥٤ الأولى .

الفصل الرابع

١ – جميل الشقيري، مجموعة الشهادات والمذكرات المقدمة الى لجنة التحقيق الانكلو – امريكية المشتركة، حول قضية فلسطين ، ط .أ ، ١٩٤٦ . ص (٦٣ – ٧٤). مذكرة اللجنة العربية العليا، وشهادة جمال الحسيني.

٢ – محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الثاني ط . ٢ ، ١٩٦٠ ص ٥٢ .

٣ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ٥٨ .

٤ – صبحي ياسين ، طريق العودة الى فلسطين ، مطبعة الحرية القاهرة ١٩٦٠ ، ص (١٠ – ١١) .

٥ – محمد طارق الافريقي، المجاهدون في معارك فلسطين، دار اليقظة – دمشق.

٦ – أميل الغوري، المعذبون في أرض العرب، بيروت ١٩٦٠، ص (٨٢–٨٣)

٧ – محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (١٩٠ – ١٩٤) وص (٢١٠ – ٢١٣) .
الحاج امين الحسيني ، حقائق عن قضية فلسطين، القاهرة ط. ٢ ١٩٥٦ ، ص ٨٧ .

الفصل الخامس

١ – W. Laquer, Communism and Nationalism in the Middle East. P. 111

ملاحق

١ – مبايعة الحسين بن علي خليفة للمسلمين .

٢ – المذكرات التي جرت بين بعض الوطنيين ومساعد السكرتير العام في صدد تعديل الدستور .

٣ – مذكرة معدلة قدمها الفريق العربي عن المذكرات .

٤ – مشروع فيلبي والمشروع المعدل الذي وافق عليه بعض قادة الحركة الوطنية .

٥ – قانون الحزب العربي الفلسطيني .

٦ – قانون حزب الاستقلال .

٧ – مقررات اجتماع مؤتمر الشباب المنعقد في حيفا بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٣٥ .

١

مبايعة الحسين بن علي خليفة للمسلمين

أصدر هذه الفتوى مؤتمر لرجال الدين المسلمين بتاريخ ١٠/٣/١٩٢٤، دعا اليه الحاج امين مفتي فلسطين، وحضره ممثلون عن مناطق فلسطين المختلفة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

« نحن مفتي وقضاة وعلماء واشراف ووجوه البلاد الفلسطينية، اهل الحل والعقد، بايعنا صاحب الجلالة الهاشمية، ملك العرب الحسين بن علي بن عون الهاشمي بالخلافة الاسلامية، على أن يكون الأمر شورى، كما أمر الله تعالى، وعلى أن لا يجريَ ما يخالف المصلحة العامة للمسلمين، وفي شكل حكومتها ورأسها إلا برأي أهلها. ومن نكث فانما ينكث على نفسه، ومن أوفى بما عاهد عليه فسيؤتيه أجراً عظيماً ».

مجلة الزهرة العدد (١٧ – ١٨) – السنة ٣

٣

المذاكرات التي جرت بين بعض الوطنيين ومساعد السكرتير العام في صدد تعديل الدستور

— ١ —

المذكرة التي هيأها المستر ملز والتي بناها على المذكرات

●

١) ان الذوات المذكورة اسماؤهم ادناه يقترحون ادخال تعديلات في دستور فلسطين وفي الأمر المعدل له الصادر من جلالة الملك في مجلسه الخاص، وذلك لاجل اتخاذ التدابير لانشاء حكومة دستورية يستطيع الاهالي الاشتراك فيها وفي الأمور التشريعية. وهذه اسماؤهم: رفيق بك التميمي، رشيد افندي الحاج ابراهيم، معين افندي الماضي، عزة افندي دروزه، عمر افندي الصالح البرغوثي، بولس افندي شحاده.

٢) فأشاروا في البدء إلى ان الصعوبة الوحيدة هي موجودة طبعاً في صك انتداب بني على تصريح بلفور لسنة ١٩١٧، وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات قبلت بها. ولا يرغبون في التعرض لها بل انهم راضون عن اتخاذ ترتيبات دستورية تساعد حكومة جلالة الملك البريطانية على القيام بما عليها من المسؤوليات الدولية ما دام الأهالي الفلسطينيون يشتركون اشتراكاً فعلياً في سن القوانين. الأمر الذي هو مستقل تمام الاستقلال عن تلك المسؤوليات.

٣) وطالما هي هذه التسوية السياسية الرئيسية فهم يرغبون إذاً ان يكون

في جملة مـا يضاف الى دستور جديد يوضع لفلسطين تفسير السياسة البريطانية الصريح بها في الكتاب الابيض (رقم ١٧٠٠) لسنة ١٩٢٢ . وهم يعلمون ان المندوب السامي بموجب البند ٢٧ من التعليمات الصادرة من جلالته يسترشد بذلك التفسير السياسي غير انهم يشيرون الى ان التعليمات الصادرة من جلالته قابلة للتغيير بينما ان تعيين الدستور اصعب من ذلك وبمقتضى تعليمات دستورية لا حاجة لها في حالة اجراء تغيير في تلك التعليمات الا اذا كانت هـذه التعليمات موضوعة لمدى يعرف الدستور تعريفاً اكثر دقة مما هو في الوقت الحاضر . وفضلاً عن ذلك طالما ان حكومة جلالة الملك قد أوضحت لهم ما يفهم من عبارة الوطن القومي لليهود في الكتاب الابيض فهم لا يرون ما يمنع من اتخاذ ذلك التفسير احدى المصادفات الرئيسية على الترتيبات الدستورية الموضوعة في دستور فلسطين .

٤) وهم راغبون في ان يدمجوا في الدستور نصاً آخر مفاده أن اهالي فلسطين محاطون علمـاً بمـا تعهدته حكومة صاحب الجلالة من التعهـدات الدولية بشأن فلسطين وان لم يكن لهم دخل في هذا الأمر .

٥) أما فيما يختص بالفصل الثاني من دستور فلسطين حول المجلس التنفيـذي فانهم يرغبون في اظهار الفوائد التي يمكن اكتسابها من تعيين بعض الوطنيين من وقت الى آخر أعضـاء فوق العـادة في المجلس التنفيذي لاسداء المشورة في المسائل الخاصة .

٦) ان الفصل الثالث من الدستور في صيغته الحاضرة لا يفي برغبـات اهالي البلاد وقد اقترحوا ان يضم البرلمان في فلسطين المندوب السامي ومجلس الاعيان ومجلس النواب .

٧) وهم لا يعترضون على تأليف مجلس الاعيان من أعضاء موظفين وأعضـاء غير موظفين معينين يختارهم المندوب السامي من بين اصحاب الكفاءات من أهل البلاد . ويبقى الاعضـاء غير الموظفين في مناصبهم في مدة انعقاد البرلمـان التي يقترحون ان تكون لأربع سنوات .

٨) يشكل مجلس النواب من اعضاء ينتخبون انتخاباً بنسبة عضو واحد لكل ٨٠٠٠٠ – ٢٥٠٠٠ من السكان وقد فصلت طريقة الانتخاب في فقرة تالية .

٩) وقد اقترحوا ان يكون لكل مجلس من المجلسين الحق بوضع القوانين للتصديق عليها فمشاريع القوانين المالية والقوانين الخاصة بما على حكومة جلالة الملك من المسؤوليات الدولية تضعها الحكومة وحدها فقط. اما مشاريع القوانين الاخرى فيجوز وضعها وتقديمها من قبل الاعضاء في كلا المجلسين .

١٠) لمجلس الأعيان ان يعدل او يرفض أي مشروع قانون يرفعه اليه مجلس النواب . فاذا رفض مشروع قانون ما فلا يجب اعادته في دورة الانعقاد نفسها . فان رفض ثلاث مرات متوالية في دورات ثلاث وجب عندئذ سحبه .

١١) والمعاملة ذاتها في مجلس للنواب تسري على مشروع قانون يرفعه عضو في مجلس الأعيان .

١٢) كل مشروع قانون مالي او قانون خاص بتعهدات حكومة جلالة الملك الدولية مما تضعه حكومة فلسطين أقره مجلس الاعيان وجب ارساله الى مجلس النواب للبحث فيه وإسداء المشورة بشأنه ثم يعاد الى الحكومة مصحوباً بآراء وملاحظات المجلس التي توضع بصفة قرارات تتخذ بالأكثرية ولا يخول لمجلس النواب سلطة تعديل قوانين كهذه .

١٣) وعلى هذا النحو يرسل لمجلس النواب كل مشروع قانون تقدمه الحكومة مما لا يتعلق بالمالية او بالمسؤوليات الدولية الملقاة على عاتق حكومة جلالة الملك. ولا يكون لمجلس النواب سلطة تعديل ذلك المشروع انما يخول له حق البحث فيه واسداء المشورة بشأنه الى الحكومة بشكل قرار يتخذ بالأكثرية فاذا قبلت الحكومة بما اسداه المجلس لها من المشورة وجب ان يعرض المشروع بصيغته المعدلة ثانية على مجلس الاعيان ومجلس النواب لاقراره . أما اذا أشار المجلس ان مشروع القانون غير مقبول بأجمعه فيسحب فوراً ولا يعرض ثانية على المجلس الا

في دورة ثانية وتتبع الأصول نفسها في هـذه الدورة . ومن الجهة الأخرى فاذا اتخـذ المجلس نفس القرار بشأن ذلك القانون في ثلاث دورات من دوراتـه فلا يعرض ثانية على البرلمان في مدة انعقاده .

١٤) وقد اقترح تحديد شروط حل البرلمان .

١٥) ينتخب اعضاء مجلس النواب بانتخاب مباشر من قبل الفلسطينيين وعلى أساس نائب واحد لكل ٢٠ او ٢٥ الف من السكان وتكون هناك ثلاث دوائر انتخـابية أي دائرة اسلامية وأخرى مسيحية وثالثة يهودية وقـد يكون من المرغوب فيه جعل فلسطين بأجمعها دائرة انتخـابية للمسيحيين وكذلك لليهود هنا مثال لطريقة الانتخاب لا أهمية له. ان المبدأ العمومي هو أن يكون انتخاب النواب مبنياً على أساس التمثيل النسبي لمجموع السكان دائمـاً بينما ان النسبة بـين عدد النواب تتوقف بالكلية على المهاجرين الذين يتجنسون بالجنسية الفلسطينية حالما يحق لهم ذلك إذ أن الناخبين والمنتخبين هم فلسطينيون فقط .

١٦) ومن المرغوب فيـه ان تكون مدة انعقـاد البرلمان اربع سنوات وان ينعقد مرة واحدة كل سنة تستغرق اربعة أشهر ويرتب ميعاد انعقاده في وقت مناسب يمكنه من البحث والتدقيق في مشروع الميزانية بقصد رفع اقتراحاته بشأنهـا .

٣

مذكرة معدلة قدمها الفريق العربي عن المذكرات

١) ان الذوات المذكورة اسماؤهم أدناه يقترحون ادخال تعديلات في دستور فلسطين وفي الأمر المعدل له الصادر من جلالة الملك في مجلسه الخاص لاجل انشاء حكومة دستورية يشترك الاهالي في امورها التشريعية والتنفيذية وهذه هي اسماؤهم : (كما وردت في المذكرة السابقة) .

٢) فأشاروا في البدء الى أن الصعوبة الجوهرية هي موجودة في صك الانتداب المبني على تصريح بلفور ١٩١٧ وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات دولية قبلت بها . وانما يرغبون في ان لا تتعارض هذه المسؤوليات مع حقوق العرب المدنية والقومية والسياسية والدينية وان يشترك الاهالي اشتراكاً فعلياً في سن القوانين وادارة البلاد .

٣) وهم راغبون في ان يدمجوا في الدستور نصاً صريحاً مفاده ان اهالي فلسطين لم يستشاروا فيما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية في التعهدات الدولية بشأن بلادهم .

٤) أما فيما يختص بالفصل الثاني من الدستور حول المجلس التنفيذي فهم يقترحون ان يكون فيه اعضاء وطنيون لتأمين الاستفادة من اشتراك الاهالي في الامور التنفيذية .

٥) ان الفصل الثاني من الدستور في صيغته الحاضرة لا يفي برغبات اهالي البلاد وقد اقترحوا أن يكون لفلسطين برلمان يتألف من مجلس اعيان ومجلس نواب

والمندوب السامي يظل محافظاًعلى هذه الصيغة الى ان يتم انتخاب حاكم وطني عام لفلسطين .

٦) واذا كان لا يمكن ان يؤلف مجلس اعيان من الاهالي فقط فهم لايعترضون على تأليفه من اعضاء موظفين واعضاء غير موظفين يختارهم المندوب السامي من بين اصحاب الكفاءات من اهل البلاد على ان تراعى النسبة العددية بين الطوائف وسكان الالوية في الاعضاء المعينين على ان يكون هؤلاء الاعضاء ثلثي اعضاء المجلس . ويبقى الاعضاء غير الموظفين في مناصبهم في مدة انعقاد البرلمان التي يقترحون ان تكون لاربع سنوات .

٧) يشكل مجلس النواب من اعضاء ينتخبون انتخاباً بنسبة عضو واحد لكل عشرين الفاً من السكان الفلسطينيين على ان يكون الناخب قد اكمل الخمسة والعشرين والنائب قد اكمل الثلاثين من عمره وعلى ان تراعى الشروط الدستورية المعتادة في كل من الناخب والنائب .

٨) وقد اقترحوا ان يكون لكل من المجلسين الحق في اقتراح القوانين . على انهم لا يعترضون ان يكون للحكومة وحدها حق وضع مشروع الميزانية ومشاريع القوانين الخاصة بما على حكومة جلالة الملك البريطانية من المسؤوليات الدولية . أما مشاريع القوانين الأخرى فيجوز وضعها وتقديمها من قبل الاعضاء في كلا المجلسين .

٩) لمجلس الاعيان ان يعدل او يرفض اي مشروع قانون يرفعه الى مجلس النواب فاذا رفض مشروع ما فلا يجب اعادته في دورة الانعقاد نفسها فان رفض ثلاث مرات متوالية في دورات ثلاث فيجب عندئذ سحبه .

١٠) والمعاملة ذاتها المذكورة في البند السابق تسري في مجلس النواب على مشروع قانون يرفعه مجلس الاعيان .

١١) مشروع الميزانية او كل قانون خاص بتعهدات حكومة جلالة الملك

الدولية ما تضعه حكومة فلسطين يرسل الى مجلس الاعيــان فاذا أقره وجب ارساله الى مجلس النواب للبحث فيه واسداء المشورة بشأنه ثم يعاد الى الحكومة مصحوباً بآراء وملاحظات المجلس التي تقرر بالاكثرية وحين حصول خلاف على مشروع الميزانية تحكم لجنة مؤلفة من سته عشر عضواً نصفها من الاعيــان والنصف الثاني من النواب وقرار هذه اللجنة الذي يتخذ بالاكثرية الفصل .

١٢) وعلى هذا النحو يرسل الى مجلس النواب كل مشروع قانون تقدمــه الحكومة غير مشروع الميزانية والمشاريع الخاصة بالمسؤوليات الدولية ويكون من حق مجلس النواب البحث في هذه القوانين وابداء ملاحظات تتخذ بالاكثرية فاذا قبلت الحكومة بما ابداه المجلس من المشورة والملاحظات وجب ان يعرض القانون بصيغته المعدلة ثانية على مجلس الاعيان ومجلس النواب لاقراره . اما اذا لم تقبل الحكومة بمشورة مجلس النواب او اذا أشار هــذا المجلس الى ان مشروع القانون غــير مقبول بأجمعه فيسحب فوراً ولا يعرض ثانية على المجلس الا في دورة ثانية وتتبع الاصول نفسها في الدورات التالية فاذا اتخذ المجلس نفس القرار بشأن ذلك القانون في ثلاث دورات من دوراته فلا يعرض ثانية على البرلمان في مدة انعقاده .

١٣) وقد اقترحوا ان لا يبقى حق حل المجلس بدون قيــد وشرط . وفي حال حــله ينبغي اجراء انتخابات المجلس الجديد وانعقاده في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ حله . وينبغي ان لا يحل المجلس الجديد بنفس السبب الذي حل لاجله المجلس السابق .

١٤) ينتخب اعضاء مجلس النواب بانتخاب مباشر او على درجتين من قبل الفلسطينيين الذين تعين جنسيتهم بقانون وعلى أساس نائب واحد لكل عشرين الفاً من السكان الفلسطينيين ويكون من المرغوب فيه جعل فلسطين بأجمعهـا دائرة انتخابيه واحدة للمسيحيين وكذلك لليهود . اما المسلمون فتعتبر فلسطين كذلك منطقة واحدة لتعيين عدد نوابهم في المجلس بنسبة عددهم العام. وبعد ذلك يوزع

عدد النواب بين الاقضية بنسبة سكانها المسلمين واعتبار ان كل قضاء دائرة انتخابية ويجب ان يوضع قانون للانتخابات تبين فيه الاجراءات الانتخابية .

١٥) ومن المرغوب فيه ان يكون مدة انعقاد البرلمان اربع سنوات وان يعقد مرة واحدة كل سنة تستغرق اربعة اشهر بحيث تبتدىء دورته قبل اربعة أشهر من دخول السنة المالية ليتمكن من بحث مشروع الميزانية وتدقيقه . والبرلمان يجتمع في الوقت المعين القانوني من نفسه بحكم القانون على ان يكون انعقاد المجلسين وانفصالهما في وقت واحد .

١٦) ويقترحون ان يكون لمجلس النواب حق استجواب الحكومة في ما يتعلق باعمال دوائرها وحق وضع اقتراحات في تعديل الدستور ولا يعقد قرض باسم فلسطين الا بعد موافقة المجلس النيابي .

١٧) ويقترحون ان توضح حكومة جلالة الملك البريطانية بفصل خاص جميع المسؤوليات الدولية التي تعهدت بها بشأن فلسطين والتي لا تتعارض مع حقوق الاهالي العرب المدنية والدينية والقومية والسياسية والاقتصادية .

١٨) ويقترحون ان يكون للبرلمان الحق في النظر في القوانين التي وضعت أو جرى العمل بها قبل تأسيس الحكومة الدستورية .

١٩) ويقترحون ان يوضع نص في الدستور مفاده ان لا تجتمع عضوية مجلس النواب او عضوية الاعيان المعينين مع وظيفة حكومية أخرى وأن يكون لكل من أعضاء مجلس النواب والاعيان المعينين مكافأة سنوية .

٢٠) ويوافقون على ابقاء المادة (٣٤) من الدستور القديم المختصة بامتيازات وسلطات المجلس واعضائه .

٢١) ويقترحون ان يستعمل المندوب السامي صلاحياته المذكورة في الدستور بسلطات يستمدها من قوانين توضع بحسب ما هو وارد في كل من الفقرتين (١٢ و١٣) من هذه المذكرة .

٢٢) ويقترحون ان يكون أمر تنظيم الهجرة الى فلسطين بموجب قرار خاص يوافق عليه البرلمان تراعى فيه مصالح الاهالي العرب والبلاد الاجتماعية والصحية والاقتصادياً والاخلاقية والسياسية والدينية .

٢٣) ويقترحون ان يتخذ ترتيب خاص توضح فيه كيفية استعمال اللغات الرسمية في فلسطين .

— ٤ —

« صورة الجواب المرسل للمفاوضين من المستر ملز في ١١ أغستوس ١٩٢٦ »

●

حضرات الافاضل المحترمين

١) أوعز اليّ ان أشير الى المذكرة التي قدمتموها متضمنة اقتراحات ترمي الى اشتراك أهالي فلسطين في شؤون الحكومة التشريعية والتنفذية .

٢) وقد رفعت هذه المذكرة الى فخامة المندوب السامي فنالت لديه الاعتبار التام . وقد سر فخامته ان يرى ان هذه المذكرة تكشف القناع عن ميل بين العرب لان يعدلوا عن السياسة السلبية المحضة التي اتبعوها بشأن مصالحهم الخاصة وان يتبعوا بدلاً منها خطة يتمكنون بواسطتها من وضع اقتراحات قيمة لتشكيل حكومة دستورية .

٣) وأود ان اذكر لكم ان حكومة جلالة الملك قد تعهدت بان ترقي وتشجع مؤسسات الحكم الذاتي في هذه البلاد وبالطبع ان المرغوب فيه تحقيق جميع الاماني الصحيحة التي ترمي الى هذه الغاية مما لا يتعارض مع القيام بالتعهدات الاخرى التي على جلالته .

٤) وبناء على هذه الخطة تقصد الحكومة ان توجد في اواخر الخريف المقبل مجالس بلدية ينتخبها الاهالي انتخاباً .

٥) ان مدى التوسع في الحكم الذاتي وزمان اجراء هذا التوسع يتوقفان

لدرجة كبرى على كيفية قيام منتخبي البلديات بالمسؤوليات الملقـــاة عليهم في المناطق البلدية وعلى كيفية قيام الاعضاء المنتخبين بواجباتهم في الادارة المحلية .

٦) وفي هذه الاثناء لا يرى فخامته ما يمنع من رفع اقتراحات اهالي البلاد للاشتراك في حكومة دستورية الى وزير المستعمرات غير ان فخامته قبل ان يخطو هذه الخطوة يجب ان يقنع ان الاقتراحات المقدمة تعبر عن آراء هيئة عامة من اهالي البلاد .

٧) اما بشأن الاقتراحات التي رفعتموها الآن فمن الواضح ان كثيراً منهـا يتعذر العمل به وقد أمرني فخامته ان اعلمكم بأن أمر تعديل الدستور لسنة ٩٢٢ والأمر المعدل له الصادر عام ١٩٣٣ يعزز ولا يوهن اذا وضعت الاقتراحات ضمن حدود يمكن العمل بها ويرى ان المذكرة الاولى التي بنيت عليها مذكرتكم وإن كانت تحتوي على نقاط لا تقبل بها حكومة جلالة الملك الا انهـا تتضمن اساساً معقولاً للهظر فيها من قبل وزير المستعمرات اكثر مما تتضمنه مذكرتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .

(القضية الفلسطينية محمد عزة دروزه ،ج ١، الملحق)
ص ٢٧١ - ٢٨١

٤

مشروع فيلبي والمشروع المعدل الذي وافق عليه بعض قادة الحركة الوطنية

١ — تدار فلسطين بواسطة جمهورية دستورية .

٢ — يقوم بالتشريع مجلس نيابي منتخب باحدى طرق الانتخاب يمثل فيه العرب واليهود بنسبة عدد الساكنين منهم ولا يدخل الغائبون في تحديد النسبة ولا في التصويت .

٣ — القوة الاجرائية تقوم بها حكومة وطنيه مسؤولة أمام المجلس النيابي . يمثل فيها العرب واليهود ايضاً .

٤ — يشرف المندوب السامي البريطاني على اعمال التشريع والتنفيذ ويكون له حق الاعتراض على كل قرار يناقض تعهد بريطانيا في انتدابها على فلسطين من جهة حقوق الاقليات وحقوق الاجانب وعمران البلاد .

٥ — يحق للمندوب السامي ان ينصب مراقبين يعاونونه في تنفيذ مهمته .

٦ — يمنع الاجانب عن الهجرة الى فلسطين خصوصاً العرب واليهود . وانما يحق لحكومة فلسطين ان تحدد العدد المستطاع قبوله سنوياً بحسب استعداد البلاد الاقتصادي .

٧ — لا مانع من بقاء الوكالة اليهودية مرجعاً استشارياً في المصالح التي تعود لليهود ويحق للعرب ان ينشئوا وكالة مساوية لها في الحقوق لاجل مصالح العرب.

٨ — يبقى المندوب السامي مسؤولاً عن الامن العام الى ان تصبح الحكومة الوطنية صالحة لتحمل المسؤولية ويتخلى عن فروعه تدريجاً .

٩ — يعاد النظر في شكل الادارة مرة كل خمس سنوات .

١٠ — اذا اصدرت حكومة بريطانية بياناً بهذه الامور فقد يكون صالحاً للتسوية .

وقد تلقينا الامور جداً واخذنا نبحث في القواعد تبديلاً وتعديلاً . وعلى ضوء الابحاث وضع فيلبي صيغة قال انها نهائية وانه سيبذل جهده لتمشيتها وهذا نصها :

١ — تدار فلسطين من الآن على اساس جمهوري دستوري ديموقراطي .

٢ — الهجرة الى فلسطين حرة وخصوصاً للعرب واليهود مع اعتبار مصالح البلاد وطاقتها الاقتصادية .

٣ — تكون السلطة التشريعية بكاملها في مجلس تمثيلي ينتخبه اشخاص ذوو تابعية فلسطينية مقيمون في فلسطين ويؤلف هذا المجلس من عرب مسلمين ومسيحيين ويهود بنسبة كل منهم .

٤ — السلطة التنفيذية تكون في مجلس وزراء فلسطيني مؤلف من عرب مسلمين ومسيحيين ويهود بموجب النسبة . ومجلس الوزراء يكون مسؤولاً امام المجلس التمثيلي وينص نصاً كافياً على توظيف العرب واليهود في الوظائف العالية والثانوية مع اعتبار نسبتهم وكفاءاتهم .

٥ — يبقى المندوب السامي مسؤولاً عن الامن العام في البلاد الى ان تغدو حكومة فلسطين برأي عصبة الامم قادرة على القيام بهذا العبء وتكون القوات المسلحة في البلاد تحت إمرته مباشرة على ان يكون لحكومة فلسطين حق تأليف قوات بوليسية لاغراض الادارة المحلية مؤلفة من عرب ويهود بحسب نسبتهم .

٦ — يكون للمندوب السامي بالنيابة عن عصبة الامم حق الرد « الفيتو »

بشأن أي قانون أو قرار يصدر من المجلس التنفيذي أو مجلس الوزراء ولا يكون متفقاً مع الالتزامات الدولية الموكول للحكومة البريطانية رعايتها ، أو يكون مجحفاً بحقوق الاقليات والأجانب او منافياً لمصلحة البلاد وأمنها وازدهارها . على ان يكون لحكومة فلسطين حق رفع الامر الى عصبة الامم للفصل فيه .

٧ — تظل الوكالة اليهودية معترفاً بها هيئة عامة لها حق المشورة والمعونة في جميع الشؤون التي تمس مصالح اليهود في فلسطين . ويكون للطوائف الاسلامية والمسيحية حق تأليف وكالة مماثلة في الصفة والصلاحية .

٨ — تأخذ حكومة فلسطين على عاتقها جميع المسؤولية من جهة الديون والمعاهدات الدولية المعقودة باسمها .

٩ — هذه المواد خاضعة للمراجعة والتنقيح من قبل مجلس عصبة الامم في كل خمس سنين ولا يجري عليها تبديل اساسي الا بموافقة ذلك المجلس .

(المصدر السابق)
ص ٦٤ — ٦٦

٥

قانون الحزب العربي الفلسطيني

اسم الحزب

١ – تألف حزب سياسي اسمه (الحزب العربي الفلسطيني) .

غايات الحزب

٢ – غايات الحزب :

أ – استقلال فلسطين ورفع الانتداب .

ب – المحافظة على عروبة فلسطين ، ومقاومة تأسيس وطن قومي فيها لليهود .

ج – ارتباط فلسطين بالاقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلالاً تاماً .

د – تحسين حالة الامة العربية في فلسطين اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً .

وسائل الحزب

٣ – وسائل الحزب :

أ – يعمل الحزب لجمع كل القوى الموجودة في الامة العربية بفلسطين ، وتنظيمها وتوجيهها للعمل في سبيل مبادئه .

ب – يسعى الحزب للاستعانة بجمع القوى الممكنة في العالم العربي ، وفي

العالمين الشرقي والغربي لتأييد قضية فلسطين العربية خاصةوالقضية العربية عامة.

ج — ينتهز الحزب كل فرصة لوضع هاتين القضيتين أمام أنظار العالم في الشرق وفي الغرب ، والمطالبة بتنفيذ العهود المقطوعة للعرب باستقلالهم .

د — يقاوم الحزب بيع الأراضي لليهود ، وهجرة اليهود الى فلسطين ، واستعمارهم إياها بجميع الوسائل الممكنة .

ه — يحرص الحزب على تعزيز أواصر القربى وتمكين الروابط الفكرية والثقافية والاقتصادية بين الاقطار العربية والاتصال بالاحزاب العربية التي تعمل فيها لمثل مبادئه تمهيداً للوحدة السياسية .

و — وبالاجمال يسعى الحزب لتحقيق مبادئه وغاياته بجميع الوسائل المشروعة في الداخل والخارج .

مركز الحزب وفروعه

٤ — المركز العام للحزب في القدس . وتؤسس له فروع في مدن فلسطين وفي الاقطار العربية وفي المهاجر التي تقيم فيها جماعات عربية . وتؤسس له في القرى (لجان فرعية) .

اعضاء الحزب

٥ — اعضاء الحزب فريقان : عاملون ومؤازرون . يشترط لدخول العضو العامل ان يكون عربياً ، وان يرشحه أحد فروع الحزب ، وان توافق على دخوله لجنة الحزب التنفيذية ، وان يدفع الرسم المعين للدخول ، وان يقسم اليمين . والاعضاء المؤازرون هم انصار الحزب الذين يؤيدونه ادبياً ومادياً ، وتقرر عضويتهم اللجنة التنفيذية .

اليمين

٦ — كل عضو عامل يجب ان يحلف عند دخوله اليمين الآتية :

(الحرية حقي ، والاستقلال غايتي ، والعروبة مبدئي ، وفلسطين موطني، ليس لغير العربية فيها مقام ، بهذا آمنت ، وعلى الاخلاص لمبادىء الحزب العربي الفلسطيني ، المنطوية على هذه المبادىء الشريفة أقسمت . عليّ في ذلك عهد الله وميثاقه ، والله على ما أقوله شهيد) .

مؤتمرات الحزب الدورية

٧ – يعقد الحزب مؤتمرات دورية، يستعرض فيها شؤون البلاد ، وشؤونه، ويقرر فيها خططه واعماله ، وهي المرجع الاعلى للحزب .

لجنة الحزب التنفيذية وهيئة المكتب

٨ – يمثل الحزب ، ويدير شؤونه ، وينفذ مقرراته :

أ – اللجنة التنفيذية ، وينتخبها مؤتمر الحزب عند انعقاده ، ويراعى فيها تمثيل الفروع ، وقبل تأسيس الفروع يراعى تمثيل الاقضية .

ب – مكتب الحزب ، ويؤلف من خمسة اعضاء تنتخبهم اللجنة التنفيذية .

وهاتان الهيئتان هما المركز العام للحزب .

ويحق للجنة التنفيذية عند الحاجة ، ان تضم اليها او الى المكتب اي شخص ترى في ضمه منفعة جوهرية لاعمال الحزب ، ويشترط ان يكون ذلك بقرار صادر بموافقة ثلثي اعضائها على الاقل .

مالية الحزب

٩ – تتكون مالية الحزب من الرسوم والاشتراكات التي يدفعها اعضاؤه ، والتبرعات التي يقدمها انصاره ، وما الى ذلك من الموارد الشريفة .

القانون الدخلي للحزب

١٠ – القواعد التي تتبع في عقد مؤتمرات الحزب ، وفي تأليف هيئاته ،

وتأسيس فروعه ولجانه ، وإدارتها ، وفي تنظيم العلاقات ، وتقسيم الاعمال وتحديد المسؤوليات بين جميع دوائره ، وفي الشؤون المالية ، وشؤون الاعضاء . وبالاجماع جميع الشؤون الداخلية للحزب ، تُفصّل في (قانون داخلي) — تضعه اللجنة التنفيذية ، ولها الحق في أن تدخل عليه عند الحاجة ما تراه لازماً من التعديل والزيادة والحذف ، على أن يكون ذلك بقرار صادر بموافقة الثلثين من اعضائها على الاقل .

تعديل قانون الحزب

١١ — تعديل هذا القانون الاساسي منوط بمؤتمر الحزب وحده ، فهو صاحب الحق في ان يدخل عليه عند الحاجة ما يراه لازماً من التعديل والزيادة والحذف ، على ان يكون ذلك بقرار صادر بموافقة ثلثي اعضائه على الأقل .

(جريدة الجامعة العربية)
١ نيسان ١٩٣٥

٦

قانون حزب الاستقلال

المادة ١ – اسم الحزب (حزب الاستقلال العربي) .

المادة ٢ – مركزه الرئيسي (مدينة بيت المقدس) .

المادة ٣ – مبادىء الحزب .

ا – استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً .

ب – البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة .

ج – فلسطين بلاد عربية وهي جزء طبيعي من سورية .

المادة ٤ – خطط الحزب :

ا – العمل على تحقيق المبادىء الواردة في المادة السابقة بما يستطيعه بنفسه وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية في الاقطار العربية .

ب – الاحتفاظ بأراضي البلاد ومنابع الثروة للعرب .

ج – الغاء الانتداب ووعد بلفور .

د – إقامة حكم عربي برلماني في فلسطين .

ه – انهاض البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

المادة ٥ – هيئة الحزب هي الموقعون على هذا القانون ومن تقرر الهيئة بثلاثة أرباع أعضائها ضمه اليها من حين الى آخر .

المادة ٦ — للحزب أعضاء يختارون من قبل هيئة الحزب . وحينما يبلغ الاعضاء في ناحية ما ثلاثة فما فوق فلهيئة الحزب ان تشكل فرعاً فيها تختار هيئته الادارية منهم .

المادة ٧ — ليس لاعضاء هيئة الحزب وفروعه ان ينتسبوا الى حزب سياسي آخر إلا باذن من هيئة الحزب .

المادة ٨ — يؤدي أعضاء هيئة الحزب وفروعه اليمين الاتية :

« اقسم بالله ان أكون مخلصاً لمباديء الحزب وخططه خاضعاً لمقرراته متضامناً مع اخواني فيه على تنفيذها وإعلاء شأن الحزب متعاوناً وإياهم على ما فيه الحق والخير والكرامة وأن لا أستغل الحزب ولا اوافق على استغلاله لمأرب او منصب او نفوذ شخصي او عائلي » .

المادة ٩ — للحزب أعضاء مؤازرون وفخريون. وهم الذين يناصرون مبادىء الحزب وخططه ومقرراته ويدفعون لصندوق الحزب اكتتاباً شهرياً لا يقل عن عشرة ملات . ويسجل أسماء هؤلاء الاعضاء في سجلات هيئة الحزب إما برأي الهيئة او برأي هيئات الفروع .

المادة ١٠ — كل من ثبتت خيانته للحزب او لمبادئه وخططه يطرد منه بأكثرية ثلثي هيئة الحزب على ان يعطى حق الدفاع قبل ذلك .

المادة ١١ — مالية الحزب تتكون من الاكتتابات الشهرية التي يدفعها أعضاء الحزب ومن التبرعات .

المادة ١٢ — هيئة الحزب هي التي تقرر ميزانيتها وتصادق على ميزانية فروعها.

المادة ١٣ — للحزب قانون داخلي تضعه هيئة الحزب .

٧

مقررات اجتماع مؤتمر الشباب
المنعقد في حيفا بتاريخ ١٠ ـ ٥ ـ ١٩٣٥

المعارف والتعليم القومي

١ ــ أن تتولى مدارس العرب في فلسطين ادارة عربيـة اسوة بالمدارس اليهودية التي تتولاها ادارة صهيونية .

٢ ــ ايجاد مدارس صناعية وزراعية وتعليمية وخلافها .

٣ ــ ارسال بعثات علمية الى الخارج .

٤ ــ عقد مؤتمر عام للمدارس الأهلية والمشتغلين بالحركة التعليمية ، وتأليف اتحاد عام لهذه المدارس .

٥ ــ توحيد المناهج ، وزيادة اعانة المدارس الاهلية .

٦ ــ الاكثار من مدارس البنات .

الحالة السياسية

١ ــ السعي لتوحيد الأمة لصد خطر الصهيونية .

٢ ــ تخصيص اكبر مجهود للمشاريع الاقتصادية .

٣ ــ العمل على تقوية الروح الوطنية بالطواف على المدن والقرى .

٤ ــ مكافحة الاستعمارين الانكليزي واليهودي .

٥ ــ الدعاية لفلسطين في الداخل والخارج .

بيوع الاراضي

١ — ان يقوم الشباب العربي بالطواف على المدن والقرى لتأسيس شركة لانقاذ الأراضي ، تبلغ أسهمها ٦٠ ألف جنيه .

٢ — تأليف مكاتب خاصة في المدن والقرى تكون واسطة بين الفلاحين والمشترين .

٣ — مناصرة الوطنيين الذين ينقذون الأراضي .

الصحة العامة

١ — العناية بالرياضة البدنية .

٢ — مكافحة الامراض السارية .

٣ — فتح مستوصفات طبية ومعاهد للعناية بالاطفال .

٤ — الدعاية للنظافة والاغتسال بالمياه .

٥ — مقاومة الزواج الباكر .

مسائل العمال

١ — تأليف النقابات في كل بلد .

١ — ان يتولى مكتب المؤتمر تنظيم حركة العمال بتأسيس النقابات في كل بلد، والدعوة لمؤتمر يضع مقررات تفيد العمال .

٣ — تأليف مجلس عمال عام مرتبط بمؤتمر الشباب، يسجله في مكتب العمل الدولي في جنيف .

المسائل الوطنية

١ – الاهتمام بمشروع البطيحة .

٢ – تأليف لجنة خاصة للأراضي وانقاذها .

٣ – إذا ظلت الحكومة مصره على تسهيل الهجرة وبيوع الأراضي فلجنة الشباب تفكر في الرجوع الى سياسة المظاهرات .

(جريدة فلسطين ١١ ايار ١٩٣٥)

مطبعة الغريّب
شارع هوفلان ـ بيروت
هاتف ٢٤٦١٨٥

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الابحاث
٦٠٦ شارع السادات - بيروت

اسس في شباط (فبراير) ١٩٦٥

صدر من سلسلة « كتب فلسطينية » :

١ – « الاقتصاد الاسرائيلي » ، للدكتور يوسف صايغ ، بالعربية .

٢ – « نحن والفاتيكان واسرائيل » ، للسيد أنيس القاسم ، بالعربية .

٣ – « تحرير – لا مفاوضة » ، للسيد احمد الشقيري ، بالانكليزية .

٤ – « مؤتمرات القمة العربية والقضية الفلسطينية » ، للآنسة ليلى القاضي ، بالانكليزية .

٥ – « الاعداد الثوري لمعركة التحرير » ، للسيد انيس القاسم ، بالعربية .



الثمن ٤ ليرات لبنانية او ما يعادلها